

شرح قانون المحاماة الجديد

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢

يشتمل على نصوص القانون وشرحها • معلما عليها
بأحكام النقض حتى سنة ١٩٨٢ ، وبعض الصيغ
المتصلة به ، والتعليمات العامة للنيابات

مؤلف عبد الوهاب
نيس المحاماة
رئيس النيابة

الناشر / **مكتبة** / **الكتاب** / **المكتبة**
جمال عزى وشركاه

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ محمد توفيق محمد الرويني

الإسكندرية

شَرْحُ فَاوْنِ الْمَخَامَةِ الْجَدِيدِ

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢

يشتمل على نصوص القانون وشرحها • معلقا عليها
بأحكام النقض حتى سنة ١٩٨٣ ، وبعض الصيغ
المتصلة به ، والتعليقات العامة للنيابات

معوذ عبد الوهاب
رئيس المحكمة
د. هشام إسماعيل

الناشر  دار الفكر
جلال حزي وشركاه
الاسكندرية

اهداء

اهدى كتابي هذا ...
الى حملة لنواء الحق والعدل دائما ...
الى محامي مصر ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تعديلت كثير من التشريعات

كما صدرت احكام حديثة لحكمة النقص والمحاكم الأخرى بشأنها .
وفي حقيقة الامر فان لتلك الأحكام أهمية بالغة في توضيح ووضع الحلول
للكثير من المشكلات العملية . وقد عزمنا باذن الله وعونه على اخراج
موسوعة التشريعات الحديثة تتناول التشريعات حسب آخر تعديل لها
وما صدر بشأنه من احكام قضائية .

ونضع تحت يد الباحث والمهتم نصوص قانون الحماية الجديد لسنة
١٩٨٢ معلقا عليه باحكام النقص حتى سنة ١٩٨٢ وبعض الصيغ المتعلقة
به وتعليمات النيابة العامة .

كما اننا نعد الآن القانون الذي معلقا عليه باحدث احكام النقص
ونتبع ذلك بكافة التشريعات الحديثة .

والله اسأل أن يوفقنا لما فيه الخير دائما .

طفلا ش حسن جميب

في ابريل سنة ١٩٨٢

معوش عبد الواب

رموز مستخدمية :

مج فنى مدنى (مجموعة المكتب الفنى المدنى)

مج فنى جنائى (مجموعة المكتب الفنى الجنائى)

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

بشأن إصدار قانون الحمامة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصوبناه :

(المادة الأولى)

يمثل بإحكام القانون المرافق بشأن الحمامة ، ويلغى قانون الحمامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين كما يلغى أى نص يرد فى أى قانون آخر ويكون مخالفًا لأحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

تشكل لجنة مؤلفة من أحد عشر محاميا من المحامين القبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيدة والاستقلال ومن مضت على اشتغالهم بالحاماة عشرون سنة على الأقل على ألا يحق لأى منهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق وتتولى هذه اللجنة الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى أول انتخاب يتم طبقا لأحكام القانون المرافق .

واللجنة أن تشكل لجأنا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها فى الإشراف على الانتخابات المذكورة فى مقال لجان الانتخاب .

(١) نشر بالجريدة الرسمية فى العدد (١٢) تأييد فى ١٩٨٣/٣/٢١

وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة .

(المادة الثالثة)

تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الاختصاصات المشولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون للرافق وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لقيب المحامين المنصوص عليها في القانون المذكور ووكيلا أميناً عاماً وأميناً للصندوق . وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص عليها في القانون المشار إليه .

(المادة الرابعة)

أما أن يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقاً لأحكام القانون المرافق النظام الداخلي للادارية والوثائق والقرارات الأخرى المنفذة له ، يعمل بأحكام النظام الداخلي والوثائق المطبقة حالياً في النقابة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون .

وللجنة المشار إليها في المادة الثانية أن تصدر ما تراه مناسبا من قرارات مكملة لها .

(المادة الخامسة)

تنتهى مهمة اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية وما تشكله من لجان فرعية وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة بإعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة على أن يتم ذلك في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتتولى مجلس النقابة العامة بعد انتخابه الإشراف على انتخابات نقباء وأعضاء مجالس النقابات الفرعية طبقاً لأحكام القانون المرافق .

المادة ١٠

(المائة السادسة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ هـ (٢١
مارس سنة ١٩٨٢ م) .

حسبى مبارك

قانون المحاماة

القسم الأول

فى ممارسة مهنة المحاماة

باب شهيدى

مادة ١ - المحاماة مهنة حرة تشاركه المصلحة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفاية حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم .

مادة ٢ - يعد محاميا كل من يقيد بجدول المحامين التى ينظمها هذا القانون ، وفيما عدا المحامين بإدارة قضائيا الحكومة ، يحظر استغراق لقب المحامى على غير هؤلاء .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير المحامين مزاوله أعمال المحاماة ، ويعد من أعمال المحاماة :

١ - الحضور عن نوى الشان أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى وجهات التحقيق الجنائى وللإدارى ودوائر الشرطة والدفاع عنهم فى الدعاوى التى ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والإجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٢ - إبداء الراى والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامى .

٣ - صياغة العقود واقتضاد الاجراءات اللازمة لشهرها أو توليها .

وتعد أيضا من أعمال المحاماة بالنسبة لمحامى الإدارات القانونية

في الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، فحص الشكاوى و إجراء التحقيقات الادارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

مادة ٤ - يمارس المحامي مهنة المحاماة منفردا أو شريكا مع غيرهم من المحامين أو في صورة شركة مدنية للمحاماة .

كما يجوز للمحامي أن يمارس مهنة المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص والمؤسسات الصحفية وفي البنوك والشركات الخاصة والجمعيات طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون للمحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها المحامون أمام المحاكم الابتدائية .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمدا من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجا للنظام الأساسي لشركات المحامين ويجب تسجيلها بالنقابة العامة يسجل خاص يصدر به قرار من وزير العدل وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز أن ينص في النظام الأساسي للشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من حصان دخل الشركة .

مادة ٦ - يعتبر المحامي الذي يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن شريكا له فيه ، ممارسة لمهنة حرة ويعتبر ما يحصل عليه انسابا عن عمله .

مادة ٧ - يجوز للمحامى مزاولة أعمال المحاماة في شركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية التي تنشأ بها إدارات قانونية طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاولة أعمال المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مزاولة أعمال المحاماة للهيئات العامة التي يقرر انشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون ، إلا بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس نقابة المحامين .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها وبالا كان العمل باطلا .

كما لا يجوز للمحامى في هذه الإدارات القانونية الحضور أمام المحاكم الجنائية إلا في الادعاء بالحق المدني في الدعاوى التي تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفاً فيها وكذلك الدعاوى التي ترفع على مديريها أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم .

مادة ٩ - يجوز للمحامى مزاولة أعمال المحاماة في البنوك وشركات التأمين الخاصة والجمعيات التعاونية . وتكون علاقة المحامى بهذه الجهات علاقة وكالة ، ولو اقتصر عمله عليها .

- التطبيق وأحكام القضاء بشأن ممارسة مهنة المحاماة :

١ - العمل بالقانون : يعمل بقانون المحاماة الجديد اعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ حيث نشر القانون بالجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٣/٢١ . العدد (١٢) تابع) ونص فيه على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

سريان القانون من حيث المكان :

استمر قضاء النقض على أن : القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحماية أمام الحاكم مقصور على تنظيم مهنة الحماية في القطر المصري ، وليس في خصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره إلى طالب الطاعن نقل اسمه من جدول المحامين بالأقليم السوري إلى جدول المحامين بالأقليم المصري - فإذا كان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيسا على عدم ولاية اللجنة لبحث طلبه أو إجابته إليه فإنه يكون متفقا وصحيح القانون .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق - جملة ١٢/١١/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٦١) .

الحماية مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة :

حسم المشرع تلك المسألة بنصه على أن الحماية مهنة تشارك السلطة القضائية تحقيق العدالة فأكد بذلك أنها ند للسلطة القضائية ولم يعد هناك مجال إلى القول بأن الحماية من أعران القضاء .

من هو المحامي : يبين المادة ٢ من القانون أن المحامي هو كل من تعقد بجدول المحامين التي ينظمها القانون وحظر على غير هؤلاء من عدا محامي الحكومة استخدام لقب محامي .

شركة مدنية للمحاماة :

أجازت المادة ٥ من القانون الجديد للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للحماية والمحكمة من النص واضحة إذ رغب المشرع أن يواجه التخصصات المدنية وأيماننا منه بمبدأ التخصص وهذه الشركة لها شخصية مدنية مستقلة كما أجاز أن يشار إليها المحامون أمام الحاكم الابتدائية ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجا للنظام الأساسي لتلك الشركات .

حرص المشرع على التأكيد أن تلك الشركة مدنية منعاً من اللبس أو الغموض فوصف تلك الشركة بأنها مدنية .

أعمال محظورة على محامي الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام :

حرص المشرع على النص في المادة الثامنة من منع محامي الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية من مزاوله أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها كما حظر حقهم أمام المحاكم الجنائية إلا في الادعاء بالدق المدني وفي الدعاوى التي تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفاً فيها وكذلك الدعاوى التي ترفع على مديرها أو العاملين بها بسبب عملهم وأكد أن للخبراء على مخالفة ذلك هو البطلان .

وهذا النص يتأهل نص المادة ٥٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل للمضى .

واستقر قضاء القضاء على :

لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الاعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه أن رفض طلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ، ويتمين لذلك الغاؤه وإعادة نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية .

(لمن رقم ٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٢) .

- الاشتغال بمهنة المحاماة - لا يشترط القانون فيها ضرورة سابقة للإشتغال في أعمال فنية معينة .

من المقرر أن القانون لا يتطلب للاشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة للاشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الاعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة فلا

يشير أنه بدأ حياته الوظيفية عاملا بسيطاً وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقه الثقافي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على إجازة الحقوق (الليسانس) .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٤٥) .

حرية منأولة المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وان كانت مكفولة بـبقتضى القوانين . الا ان كفالة هذه الحرية لا يعنى اطلاقها لمساس ذلك بالنظام العام مماسا مباشرا - فليس هناك ما يمنع لشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكتل مصلحة الجماعة ويحقق الاغراض السامية التى قدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها الشارع سباجا لتلك الحرية وضمائنا للمصالح العام ينفع بها ما يمس المهنة بالآدى ، وحتى لا يمرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على ممارستها بوجه خاص .

(نظم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق « نقابات » جلسة ٩/٦/١٩٥٩ من ١٠

ص ٤٠١) .

(والطعن رقم ١ ومن ٥ - ١٧ ومن ١٩ - ٢٢ لسنة ٢٩ ق بنفس

الجلسة) .

الهاب الأول

فى القيد بـجدول المحامين

الفصل الأول

فى جدول المحامين

مادة ١٠ - للمحامين المشتغلين بـجدول عام تقيد فيه اسمائهم

ومحال اقامتهم ومقار ممارستهم المهنة .

ويلحق بكل بـجدول الجداول الآتية :

١ - بـجدول للمحامين تحت التمرين .

(م ٢ - المحاماة)

- ١٧ -

٢ - جدول للمحاميين أمام المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم الإدارية معاملة للمحاكم الابتدائية .

٣ - جدول للمحاميين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .

وتعتبر محاكم القضاء الإداري معاملة لمحاكم الاستئناف .

٤ - جدول للمحاميين المقبولين أمام محكمة النقض وتعتبر المحاكم الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا معاملة لمحكمة النقض .
٥ - جدول للمحاميين غير المشتغلين .

كما ينشأ جدول للمحاميين بالقطاع العام والهيئات العامة والمؤسسات الصحفية تبين به أسمائهم ومجال أقالمتهم ، واسم الجهة التي يعملون بها .

مادة ١١ - تحفظ نسختان من الجداول المذكورة بالمادة السابقة بمقر النقابة العامة وتودع نسخة من هذه الجداول بمقر كل محكمة من محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري ولدى النائب العام .

وتودع نسخة من جدول المحامين أمام محكمة النقض بمقرها وبمقر كل من المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا .

ويكون بكل نقابة فرعية جدولان عامان وجدول ملحقة مخصصة على إثبات أسماء المحامين الذين توجد مقارهم في دائرتها .

مادة ١٢ - يمهّد بالجدول العام والجدول المنصوص عليها في المادة (١٠) إلى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) وتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول سنوياً والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقوانين لجان القبول ، ويحث حالات المقيدين بها الذين تقتضى حالاتهم نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين وإصدار القرار اللازم في هذا الشأن .

الفصل الثاني

فى القيد فى الجداول العام

مادة ١٣ - يشترط ففمن فطلب قفد فسمه فى ففجداول العام ،

أن ففكون :

١ - ففمفما بالففسففة المصرفة .

٢ - ففمفما بالفأهلفة للفدففة الفكاملة .

٣ - فاففزا على شهادة الففقوق من أفصف كلفاف الفقوق فى
ففافماف المصرفة أو على شهادة من أفصف ففافماف الأفففففة فففففر
مفألة لها ففبفا لأفكام القواففن والفوافف ففافمفة الممول بها
فى مصر .

٤ - ألا ففكون قفد مفبق صفور فكم علىه فى ففنافة أو فففة مامفة
بالشرف أو الأفانة أو الأفلاق ما لم ففكن قفد رف فففباره الفف .

٥ - أن ففكون مأمود الففرفة فففن الفمفة أهلا للفافرام الفوافف
للمهنة وألا ففكون قفد صفرف فففه أفكام ففنافة أو فأفففة أو أففل
وففففه أو مهنته أو أفلفمف ففله بها لأسباب مامفة بالشرف أو الأفانة
أو الأفلاق .

٦ - ألا ففكون ففموا فاملا فى ففاة مهنة أفرف .

٧ - أن ففصف رسم القفد والأشرففه السنوى ففبفا لأفكام ففذا
القاففون .

٨ - ألا ففقوم بفائفه فاففة من فافاف ففم فواف الففم الفواففة فى
الماففة الفألفة .

وففب لافمفرفر قفده فى ففجداول فوافر الفرفوف مالففة الفففر .

مادة ١٤ - لا ففجوز الففم بفن للماماة والأعمال الأففة :

١ - رؤامة مجلس الأشعب أو مجلس الشورى .

٢ - منصب الوزارة •

٣ - الوظائف العامة في الحكومة والهيئات العامة والإدارة المحلية، والوظائف في شركات القطاع العام أو الوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل بالإدارة القانونية المصرح لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا أمانة القانون في الجامعات المصرية في الحالات التي يجيزها هذا القانون •

ولا تعد العضوية في اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صفة عرضية لا تستغرق أكثر من ستة شهور أو الذنب لتدريس القانون في الجامعات والمعاهد العليا وظيفة يحظر معها الجمع بينها وبين المحاماة •

٤ - الاشتغال بالتجارة •

٥ - شغل مركز رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس إدارة متفرغ في شركات المساهمة أو المدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية •

٦ - المناصب العينية •

مادة ١٥ - لا يجوز لمن ولي الوزارة أو شغل منصب مستشار بأحدى الهيئات القضائية وأمانة القانون بالجامعات المصرية أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستئناف وما يعادلها ومحكم الجنايات ومحكمة القضاء الإداري •

ولا يسرى هذا الحظر على المحامين المقيدين لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون •

ويقع بإطلا كل عمل يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة •

مادة ١٦ - يقدم طلب القيد بالجدول العام إلى لجنة قبول المحامين التي تشكل في النقابة العامة برئاسة الققيب أو وكيل النقابة في حالة غيابه

وعضوية أربعة من المحامين اللقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنوياً .

ويراق بطلب القيد الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة بالمادة (١٢) والتي يبينها النظام الداخلي للنقابة .

مادة ١٧ - تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفي النقابة يختار النقيب أعضاها وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة .

ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل ، على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

مادة ١٨ - تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب . وإذا كان قرارها برفض القيد، تعين أن يكون مسبباً ويخطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بخطاب مسجل مصحوب بطم الوصول .

مادة ١٩ - لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ لخطاره برفض طلبه . ويقدم التظلم الى لجنة القبول التي تقصل في التظلم بعد سماع أقواله .

ولطالب القيد إذا رفض تظلمه أو كانت قد انقضت مواعيد التظلم أن يطعن في القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض التظلم أو من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم على حسب الأحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة إذا لم يفصل في طلب قيده خلال ثلاثة المينة بالمادة السابقة .

ولا يجوز تجديد الطلب في الحالات المبينة بالفقرتين السابقتين إلا إذا زالت الأسباب المانعة من القيد .

مادة ٢٠ - لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بجدول المحاماة أن يزاول المهنة إلا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية :

(انقسم بالله العظيم ان امارس اعمال المحاماة بالشرف والامانة
والاستقلال وان احافظ على سمة المحاماة وتقاليدها وان احترم الدستور
والقانون) *

ويكون حلف اليمين امام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من
اعضاؤها على الاقل وتثبت اجراءات حلف اليمين في محاضر اجتماعات
اللجنة *

الفصل الثالث

٢٠

٢١ - القيد بجداول المحامين تحت التمرين

مادة ٢١ - - - - - قيد المحامي بجداول المحامين تحت التمرين لأول
مرة اذا لم تتوافر فيه الشروط التي تسمح بقيده في احد الجداول الملحق
الآتية *

ويشترط للقيد في هذا الجدول الا تجاوز سن طالب القيد خمسين سنة
وقت تقديم الطلب *

مادة ٢٢ - - - - - يجب ان يلحق المحامي تحت التمرين بمكتب احد
المحامين القبولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف او محكمة النقض ،
او للعمل باحدى الاكابر القانونية في الجهات المرخص لها بذلك طبقا
لاحكام هذا القانون تحت اشراف احد المحامين القبولين امام تلك المحاكم
من العاملين بالادارة القانونية لهذه الجهة * . واذا تعذر على المحامي تحت
التمرين ان يجد مكتباً للتمرين فيه يتولى مجلس النقابة الفرعية الحاقه باحد
مكاتب المحامين *

وعلى طالب القيد ان يرفق بطلب قيده بجداول المحامين تحت التمرين
ببيان باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وعنوانه مرفقا به موافقة المحامي ،
او بيان بالادارة القانونية بالجهة التي التحق بها والتي يجوز للمحامين
مزاولة اعمال المحاماه فيها طبقا لاحكام هذا القانون واسم المحامي الذي
سيقوى الاشراف عليه في هذه الادارة مرفقا به موافقتها *

٢٠٠

مادة ٢٣ - يقدم طلب القيد بجورل المحامين تحت التمرين مع طلب القيد بالجورل العام ويعرض على لجنة القبول طبقا لأحكام الفصل السابق .

مادة ٢٤ - مدة التمرين سنتان .

مادة ٢٥ - يكون تمرين المحامي في السنة الأولى بأن يعاون المحامي الذي يتمرّن بمكتبه أو بالإدارة القانونية التي الحق بها ، في اعداد الأبحاث والمراجع واستفلاص أحكام المحاكم وتحضير صحف الدعاوى ومستنداتها .

ويجوز له الحضور أمام محاكم الجزئية باسم المحامي الذي يتمرّن بمكتبه أو عن مدامى الإدارة القانونية التي الحق بها دون أن يكون له الحق في أن يوقع صحف الدعاوى أو المذكرات أو الأوراق التي تقدم إلى المحاكم المذكورة أو إلى مكاتب الشهور والتوثيق أو مكاتب السجل التجاري أو أن يعد عقود باسمه .

مادة ٢٦ - للمحامي تحت التمرين في السنة الثانية أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية - فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة وذلك تحت اشراف المحامي الذي التحق بمكتبه أو محامي الإدارة القانونية التي الحق بها .

كما يجوز له الحضور باسمه في تحقيقات النيابة والشرطة في مراد المخالفات والجنع وباسم المحامي الذي يتمرّن في مكتبه في الجنايات .

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامي الذي يتمرّن في مكتبه أو محامي الإدارة القانونية التي الحق بها .

كما يجوز له الحضور أمام هذه المحاكم عن محام آخر لا بداه طلب التأجيل .

كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التي لا تجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه والتي لا تحتاج إلى شهر أو توثيق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحامى تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه أو التوقيع على العقود التي تقدم الى الشهر العقارى فيها
عدا طلبات اثبات التاريخ .

مادة ٢٧ - لا يجوز للمحامى تحت التمرين أن يتقح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين .

مادة ٢٨ - تنظم النقابات الفرعية للمحاميين في بداية كل سنة قضائية ولادة سنة شهر ، محاضرات للمحاميين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقي لأعمال المحاماة . وذلك طبقاً للبرنامج الذى يحدده مجلس النقابة ، ويدعى لالقاء هذه المحاضرات قنابى المحامين ورجال القضاء واساتذة القانون وخبراء المتخصصين .

وعلى مجلس النقابة أن ينشئ معهداً للمحاماة لتدريب المحامين تحت التمرين .

مادة ٢٩ - على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من المقبولين أمام محاكم الاستئناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الأقل أن يلحق بمكتبه محامياً تحت التمرين على الأقل . ويقرر له في السنة الأولى مكافأة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً شهرياً وفي السنة التالية مكافأة لا تقل عن خمسين جنيهاً شهرياً .

ويجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامى المقبول أمام النقض ومحاكم الاستئناف أن يقرر إعفاءه من قبول أى محام للتمرين بمكتبه إذا رأى من ظروفه ما يبرر ذلك .

مادة ٣٠ - إذا انقضت أربع سنوات على قيد المحامى بجدول المحامين تحت التمرين ، دون أن يتقدم لإقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامى من الجدول ويصدر إثبات ذلك قرار من لجنة القبول .

ويجوز للمحامى خلال سنة من انتهاء مدة الأربع السنوات المذكورة

أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إذا توفرت فيه شروط هذا القيد على أن يسند إلى النيابة رسوما جديدة للقيد في الجدول العام بالإضافة إلى رسوم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

فإذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول نون أن يطلب إعادة قيده فلا يجوز إعادة قيد اسمه بعد ذلك إلا في جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد، من جديد ، بشرط ألا يكون قد مارس خلال مدة الاستبعاد عملا يتنافى وشروط قيده بجدول المحامين .

الفصل الرابع

في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

مادة ٣١ - يشترط لقيد المحامي في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية .

(١) أن يكون قد أمضى من انقطاع فترة التمرين المنصوص عليها في المادة (٢٤) .

(٢) أن يرفق بطلبه صور المذكرات والأبحاث والأوراق القضائية أو العقود والفتاوى والآراء القانونية التي يكون قد عاين في إعدادها مؤشرا عليها بذلك من المحامي الذي يقرن بمكتبه أو من مدير النيابة القانونية في الجهة الملحق بها .

وكذلك بياناً رسمياً بالجلسات التي يكون قد حضرها خلال فترة التمرين بشرط ألا يقل عددها عن ثلاثين جلسة .

(٣) أن يكون قد وأظ على حضور المحاضرات التي تلقى على المحامين تحت التمرين والمشار إليها في المادة (٢٨) . ويحدد مجلس النيابة العامة سنوياً نسبة الحضور المطلوبة في هذه المحاضرات .

ويسرى هذا الشرط على المحامين الذين يبدأ قيدهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النيابة العامة في تنظيم

الالتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدرامات القانونية المنصوص عليها
في المادة (٢٨) .

مادة ٣٧ - يجوز قيد المحامي مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا

كان قد أمضى فترة التمرين في أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة وفق
أحكام المادة (٤٦) .

مادة ٣٣ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم
الابتدائية الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) .

ولجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية
من خمسة من بين أعضائها يرأسها أقدمهم ، وتصرى عليها الأحكام المقررة
بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتقدم طلبات القيد الى لجنة القبول المختصة بصحوبة بالمستندات
المنبئة لتوافر شروط القيد وشهانة من النقابة الفرعية التي يقع في دائرتها
مكتب المحامي أو الادارة القانونية التي قضى فيها فترة التمرين وذلك
طبقاً لما يقرره النظام الداخلي للنقابة .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب وإلى النقابة
الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوماً بخطاب معسجل مصحوب
بسلم الوصول .

وان رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة استئناف
القاهرة خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٣٤ - يجوز للحامي المقيّد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح
مكتباً باسمه منفرداً أو مع غيره ، ويكون حضوره أمام المحاكم الجزئية
والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية التي تناظرها ويجوز له الحضور
أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الاداري نيابة عن أحد المحامين
المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسئوليته كما يكون له أن يحضر باسمه
في سائر التحقيقات التي تجريها النيابة العامة .

والمحامي القيد أمام المحاكم الابتدائية اعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تمثيلها •

ولا يجوز للمحامي أمام المحاكم الابتدائية إعطاء الآراء والفتاوى القانونية المكتوبة •

الفصل الخامس

في القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف

مادة ٣٥ - يشترط لقيد المحامي أمام محاكم الاستئناف أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلا خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية •

ويثبت الاشتغال بالمحاماة بتقديم بيان رسمي بالجلسات التي يكون قد حضرها ويقدم صور المذكرات والأوراق القضائية التي يكون قد باشرها أو الفتاوى والآراء القانونية أو العقود التي يكون قد أعدها وأن يقدم شهادة من النقابة الفرعية التي يزاول عمله في دائرتها وذلك طبقا لما يقرره النظام الداخلي للنقابة •

• ويجوز استثناء القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قبله أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة طبقا لأحكام المادة (٤٦) وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل •

ولا يجوز قبول القيد لأول مرة بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف لمن يكون قد انقطع مزاولته الأعمال القانونية للنظيرة مدة تجاوز عشر سنوات •

مادة ٣٦ - تقدم طلبات القيد أمام محاكم الاستئناف الى لجنة القبول المصوب عليها في المادة (١٦) •

ويجوز لمجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم

الاستئناف عن خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

ولن يرفض طلبه أن يظن في قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٣٧ - للمحامي القيد بجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري ، ولا يجوز قبول صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها إلا إذا كان موقعا عليها منه وإلا حكم ببطلان الصحيفة .

ويكون للمحامي أمام محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

كما يكون له إيداء الفتاوى وإعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الأخرى .

الفصل السادس

في القبول للمرافعة أمام محكمة النقض

مادة ٣٨ - ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ذلك معاملة لمحكمة النقض .

مادة ٣٩ - يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات من الفئات الآتية :

١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة .

٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .

٣ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات الهيئات القضائية .

مادة ٤٠ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الاندائية العليا الى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه وعضوية النائب العام أو أحد مساعديه وتقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين يتنوبهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب وإلى النقابة العامة .

مادة ٤١ - في غير المواد الجنائية لا يجوز التقرير بالظعن أمام محكمة النقض والمحكمة الاندائية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، إلا للمحامين القديين بجدول المحامين أمام محكمة النقض وإلا حكم بعدم قبول الظعن . كما لا يجوز تغييرهم الحضور عن الخصوم والمرافعة أمام هذه المحاكم .

مادة ٤٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامى من رعاية هذه الدول المرافعة أمام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة أمامها طبقا لقانون بلده وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والاندائية وإذ أن من النقابة العامة وفى دعوى معينة بذاتها ويشترط للمعاملة بالمثل .

الفصل السابع

فى جدول المحامين غير المشتغلين

مادة ٤٣ - للمحامى الذى يرغب فى اعتزال المحاماة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

وعلى المحامى ان يطلب ايضا نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا تولى احدى الوظائف أو الاعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو اذا كف عن مزاولة المهنة ويتعين عليه ان يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوما .

وعلى الادارات القانونية فى الجهات التى يجوز لمحاميتها مزاولة أعمال المحاماة طبقا لاحكام هذا القانون اخطار النقابة بأى تغيير يطرأ على اعضاء هذه الادارات بما يستوجب نقل اسم العضو الى جدول غير المشتغلين .

مادة ٤٤ - لمجلس النقابة بعد سماع اقوال المحامى أو بعد اعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قرارا مسببا بنقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقت شرطا من شروط القيد فى الجدول العام للمنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للمحامى حق الطعن أمام النابثة الجنائية بمسكمة النقض فى القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار .

مادة ٤٥ - يجوز لمن ينقل اسمه الى جدول غير المشتغلين ان يطلب اعادة قيده اذا كان من المحامين السابق قيدهم. بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

فإذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز اعادة قيده الا اذا كان قد مارس

أعمالاً نظرية لأعمال المحاماة خلال مدة التي نقل فيها اسمه إلى جدول غير المشتغلين *

وفي جميع الأحوال يشترط ألا يزيد انقطاع المحامي عن ممارسة أعمال المحاماة أو الأعمال النظرية لها على خمس عشرة سنة ، مع عدم الإخلال بحقه في أن يطلب قيده من جديد في الجدول العام إذا توافرت فيه شروط هذا القيد *

ويجوز لمن لا يتوافر فيه شروط هذه المادة من المقيدين بجدول غير المشتغلين أن يعدلوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون *

الفصل الثامن

في الأعمال النظرية لأعمال المحاماة

مادة ٤٦ - يعد نظيرة لأعمال عند تطبيق أحكام القيد بجدول المحامين المشار إليها في الفصل السابق * الوظائف الفنية في القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وتدريس القانون في الجامعات *

ويصدر قرار وزير العدل بعد موافقة مجلس النقابة بما يعتبر من الأعمال القانونية الأخرى التي تعد نظيرة لأعمال المحاماة *

التعليق وأحكام القضاء بشأن القيد بجدول المحاماة :

النصوص المنقولة :

المواد : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون الجديد تقابل المواد ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ من قانون المحاماة الملغى كما تقابل المادة ١٥ من القانون الجديد المادة ٥٣ من القانون الملغى ، فن للشرح قد نص على جزء في حالة مخالفة الحظر الوارد في المادة ١٥ وهو أن يقع باطلا كل عمل يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة *

تقابل المادة ٢٠ من القانون الجديد وهى الخاصة باليمين المادة
٦١ من القانون الملغى .

تقابل المادة ٢٤ من القانون الجديد المادة ٦٦ من القانون الملغى
وتقابل المادة ٢٧ من القانون الجديد المادة ٦٨ من القانون الملغى .

نصوص مستحقة بالنسبة للمحامين تحت التمرين :

نظمت المادتين ٢٥ ، ٢٦ من القانون الجديد كيفية تمرين المحامى
فأوضحت المادة ٢٥ أن تمرين المحامى فى السنة الأولى بأن يعاون
المحامى الذى يلحق بمكتبه أو بالإدارة القانونية الملحق بها فى أعداد
الأيضاح والمراجع وتحضير مصف الدعوى وليس من حقه فى السنة
الأولى أن يوقع صفح الدعوى أو المذكرات أو الأوراق التى تقدم
للمحاكم المختصة .

أو الى مكاتب الشهر والتوثيق أو مكاتب السجل التجارى أو ان
يعد عقودا باسمه .

وفى السنة الثانية أجاز له القانون الترافع أمام المحكمة الجزئية
والاستئنائية محاكم أمن الدولة والمستعجلة فليس له الترافع أمامها وله
الحضور فى تحقیقات النيابة والشرطة فى موارد المخالفات والجنتج وباسم
المحامى الذى يكون فى مكتبه فى موارد الجنایات .

وله الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامى الذى يتمتع فى
مكتبه أو محامى الإدارة القانونية التى الحق بها .

له ان يعد باسمه العقود التى لا تتجاوز خمسة الاف جنيهه والتى
لا تحتاج الى شهر أو توثيق .

حظر النص على المحامى تحت التمرين ان يقدم قترى مكتوبة باسمه
أو التوقيع على العقود التى تقدم الى الشهر المقارى عدة طلبات
اثبات التاريخ .

الحاق المحامي تحت التمرين ومكافاته :

أوجبت المادة ٢٩ على كل محامي من القبولين أمام محكمة النقض أو القبولين أمام محاكم الاستئناف من مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الأقل أن يلحق بمكتبه محامياً تحت التمرين على الأقل .

وحدد الشارع مكافاته ثلاثون جنيه شهرياً في السنة الأولى وفي السنة الثانية خمسون جنيهاً شهرياً .

ولا يجوز إعفاء أي محامي من القبولين بالنقض أو الاستئناف من قبول المحامي تحت التمرين إلا بقرار من مجلس النقابة الفرعية وبناء على طلب من المحامي .

استبعاد اسم المحامي تحت التمرين :

أوضح المشرع في المادة ٣٠ من القانون الجديد أنه إذا انتقضت أربع سنوات على قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحكمة الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بإثبات ذلك قرار من لجنة القبول .

وله في خلال سنة من انتهاء مدة الأربع سنوات أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحكمة الابتدائية إذا توافرت شروط هذا القيد على أن يسند إلى النقابة رسوماً جديدة للقيد في الجدول العام بالإضافة إلى رسم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

وإذا انتقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون أن يطلب إعادة قيده فلا يجوز إعادة قيد اسمه بحث ذلك إلا في جداول المحامين تحت التمرين بعد دفع رسوم القيد من جديد .

القيد أمام المحاكم الابتدائية :

للنصوص الجديدة ٣٦ - ٣٥ - وهي تقابل المواد من ٧٠ إلى ٧٣ في القانون للمضى .

القيد أمام محاكم الاستئناف :

اشترط القانون الجديد في المادة ٣٥ لقيد المحامي أمام الاستئناف أن يكون قد اشتغل بالمحاماة خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيده بجدول المحامين القبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية وكان النص القديم في المادة ٧٦ يكتفى بثلاث سنوات .

القيد أمام محكمة النقض :

اشترط القانون الجديد في المادة ٣٩ منه مرور عشر سنوات من الاشتغال بالمحاماة فعلا أمام محاكم الاستئناف فضلا عن أن يكون لهم أبحاث ومنكرات وفتاوى قانونية مبتكرة .

وهذا النص يقابل المادة ٨٠ من القانون الملغى وكان يكتفى بسبع سنوات أمام محاكم الاستئناف .

أحكام النقض بشأن القيد بجدول المحامين في شروط القيد :

- توقيع بعض الجزاءات على طالب القيد لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة - فقدانه صلاحية الاشتغال بالمحاماة

- إذا كان يبين من ملف خدمة الطاعن أن بعض الجزاءات التي وقعت عليه كان لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة - كتجنيده لتجانب بدال ليرفع عنه تهمة نسبت إليه . وإدلائه بأقوال غير صحيحة في معرض البوليس لصالح هذا البدال وإخفاؤه محضرا محررا ضد تاجر . واستعماله استمارات سفر صرحت الهيئة المحضرة أمام محكمة عسكرية للشهادة والحضور جلعة مجلس تأنيب مع عدم حضوره أمامها ، وتوقيعه في دفتر الحضور والانصراف في يوم لم يتواجد فيه ، فإن ذلك يفقده صلاحية الاشتغال بالمحاماة التي تطلبها المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في فقرتها الرابعة .
(طعن رقم ٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٥٥)

- أن أمر العقول الصادر لطالب القيد في جدول المحامين وأن تناول

المعقوبات التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم بإدانته في الجرائم التي ارتكبها - الا انه لا يكسبه حقا خالصا في القيد بجدول الحماية بل يبقى امره محل تقدير السلطة التي تقصل طليه .

(طعن رقم ٢ سنة ١٩٥٦ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١) .

- مفاد تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وجوب توافر شرطين - اولهما أن يتوافر في طالب القيد حسن السمعة والمسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة ، وثانيهما الا يكون قد صدرت ضده احكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لاسباب ماسة بالذمة أو بالشرف ، ولما كانت اللجنة اذ قدرت تخلف الشرط الأول من هذين - وهو فقدان الطالب أهلية الاحترام الواجب للمهنة - مستندة في ذلك الى الجزاءات اشبهت بقرارها - لم يكن تعجيرها سائغا مبنيا على اسباب تنتجها ، فانه يتعين الفناء القرار المطعون فيه وقيد اسم الطالب بجدول المحامين تحت التصديرين .

(طعن رقم ١٦ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ١٦) .

- نصت المادة ٥٢ من قانون المحاماة على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الاشتغال بالتجارة ومن ثم فان كل ما يترتب على هذا الحظر هو توقيع الجزاءات التأديبية التي نصت عليها المادة ١٤٢ مما مفادة ان المشرع لم يحرم على المحامي الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محصل الالتزام بل نص على هذا الحظر لاعتبارات قدسها تتعلق بمهنة المحاماة ومن ثم فان الاعمال التي يقوم بها المحامي تعتبر صحيحة ويجوز للمطعون عليه وهو محام المطالبة بالاجر الذي يستحقه عن عمل المسحرة متى قام بها على الوجه الذي يتطلبه القانون .

(الطعن ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٨ - سنة ٢٩ مج

قضى مدني من ١٢٨٧) .

ماهية قرار لجنة القيد بتقابة المحامين :

— قرار لجنة القيد هو في حقيقته قرار إداري ، وهو بهذا الوصف
يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معروف بها قانونا ، وليس في
القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالقيد متى ثبت
لها — ولو بعد اصدار القرار — أنه يبنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط
المنصوص عليها في القانون لم تكن كلها أو بعضها — في حقيقة الواقع —
مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ١٩) .

مبدأ الطعن في قرارات رفض القيد بجدول المحامين :

— الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة
١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم صريحة في أن الطعن يحصل وفقا
للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية ، ومعنى ذلك أن التقرير بالطعن
بطريق النقض وإيداع تقرير الأسباب التي يبنى عليها يجب أن يتم
خلال الموعد المحدد وفقا للشكل المرسوم ، ذلك لأنهما من الإجراءات
المتبعة للنقض في المواد الجنائية التي أوجبت المادة السادسة من قانون
المحاماة حصول الطعن وفقا لها

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٥) .

— قانون المحاماة — القرار الصادر بعدم قبول طلب إعادة القيد

شكلا — لا فرق بينه وبين القرار يرفض الطلب .

— لم يرسم قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ طريقا للطعن في
القرار الذي يصدر بعدم قبول طلب إعادة القيد شكلا إذ لا فرق بينه وبين
القرار الذي يصدر يرفض الطلب لالتقائهما في النتيجة .

(طعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١) .

محاماة — القيد بجدول المحامين — شروطه :

— متى كان الثابت أن الطاعن بعد أن أوقف عن العمل بسبب

التحقيق معه في اتهام الاختلاس المنسوب اليه اعيد لمعمله عقب حفظ هذا التحقيق اداريا بعد ان استظهرت النيابة ان ما يسند اليه لا يعد اختلاصا بل يرجع الى ما شاب عملية التسليم والتسلم من عيوب وأخطاء ، وظل يعمل في وظيفته الى ان اعتبر مستقبلا بناء على طلبه ولم يكن انقطاعه لاسباب ماسة بالذمة او الشرف . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : اولهما - ان يكون محمود الميرة حسن السمعة اهلا للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما - الا يكون قد صدرت ضده احكام قضائية او تأديبية او اعتزال وظيفته او مهنته او انقطعت صلته بها لاسباب ماسة بالذمة او الشرف . وكانت لجنة قبول المحامين قدرت تخلف الشرط الاول من هذين الشرطين ورات ان الطالب قد فقد حسن الميرة لسبق اتهامه بالاختلاس وايقافه عن عمله ثم اعادته اليه على الا يسند اليه عمل مالي . وكان تقديرها غير صائغ اذ يتى على اسباب لا تقتضيه . فانه يتعين الغاء القرار المطعون فيه - يرفض طلب القيد - وقيد اسم الطالب بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين .

(ملن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٤ من ٦ مج

قنى جنائى) .

- محاماة - القيد بجدول المحامين - شروطه - امر متروك لتقدير

لجنة قبول المحامين - شرط ذلك مقال .

- مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم

٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة - وجوب توافر شرطين في طالب

القيد بجدول المحامين : اولهما - ان يكون محمود الميرة وحسن السمعة

واهلا للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما - الا يكون قد صدرت ضده

احكام قضائية او تأديبية او اعتزال وظيفته او انقطعت صلته بها لاسباب

ماسة بالذمة او الشرف . وقد جرى قضاء محكمة النقض على ان توافر

او فقدان الشرط الاول متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على ان يكون

تقديرها في ذلك سائفا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ولما كان

يبين من القرار المطعون فيه أن الجزائريين الإداريين الموقعين على الطاعن كلاًهما متعلق بالأعمال في العمل - وأن المخالفات الإدارية التي أسندت إليه لا تمس ذمته أو شرفه ، كما أن الاتهام الذي نسب إليه بمحاولة الحصول على رشوة قد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على صحته . وكان من المقرر أن الفصل بغير الطريق التأديبي وطبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يبل بذاته على سوء السمعة ولا يحصل دون القيد بجدول المحامين - فإن تقدير اللجنة فقدان الطاعن للشرط الأول من الفقرة الرابعة للمادة الثانية سالف الذكر يكون غير سائق ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد توافقت فيه شروط القيد ، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ من ٢٦٥
مج فني جنائي) *

- محاماة - شرط القيد بجدول المحامين - مخالفة لأحكام

القانون - نقض *

- مناد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة - وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما - أن يتوافر فيه فيه حسن السمعة والسميرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة - وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو منتهكه لاسباب ماسة بالذمة أو بالشرف . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن الشرط الأول استناداً إلى الجزاءات الإدارية الموقعة عليه والحكم التأديبي القاضي بخمس عشرين يوماً من رقبته واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الأمانة في عمله ومسود جزاءين إداريين عليه لم يبين سببهما . وكان يبين من الإطلاع على المفردات وملف خدمة الطاعن أن كافة الجزاءات الإدارية الموقعة عليه وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده لم يكن أي منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته بل

ان ميناها الاعمال في امور تتعلق بالعمل ، وأنه قضى اصلحته بالقضاء
أحد القرارات الإدارية الصادرة ضده ، كما قضى بإنهاء المحاكمة في
الدعوى التأديبية المقامة عليه تأسيسا على القرار الصادر من رئيس
الجمهورية بانصله من الخدمة مع حفظ حقه في الماش . ولا كان القرار
الجمهوري المشار اليه قد خلا من نسبة امور الى الطاعن تمس نزاهته أو
شرفه ، وكان من المقرر أن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي طبقا
لاحكام القانون رقم ١٨١ - لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة
ولا يحول دون القيد بجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة
الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . فان اللجنة اذا قدرت فقدان
الطالب شرط حسن السيرة والسمعة . وأهلية الاحترام الواجب لمهنة
الحاماة مستندة في ذلك الى الجزاءات المتقدمة الذكر ، لم يكن تقديرها
سائفا مبنيا على أسباب تنتج : ومن ثم فانه يتعين إلغاء القرار المطعون
فيه وقيد الطالب بجدول المحامين تحت التبرير .

(ملن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ من ١٤ من ٥٨٥

مع فنى حثاء.)

— محاماة — شروط القيد بجدول المحامين — السن :

— تكفلت المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين . ولم
تنص على حد أقصى للسن يمنع على من يتجاوزها مزاوله مهنة المحاماة
وبالتالى قيد اسمه بجدول المحامين .

(ملن رقم ٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ من ١٦ من ٢٤٥

مع فنى مدنى)

— شرط حسن السمعة والسيرة والأهلية والاحترام الواجب لمهنة

المحاماة — تقديره متروك لتقدير لجنة قبول المحامين .

— جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان حسن السمعة
والسيرة والأهلية للاحترام الواجب لمهنة المحاماة متروك لتقدير لجنة

قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائغا نظرا عليه محكمة النقض وتأخذ به .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٤٥-م ج
تتج جنائي) .

- لجنة قبول المصامين - الطعن في قراراتها - عدم وجوب اختصاصها .

- ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة ، لا يوجب اختصاص لجنة قبول المحامين عند الطعن في قراراتها .

(طعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢/٣/١٩٧٠ من ٢١ من ١-م ج
تتج جنائي) .

- محاماة - قيد بالنقض - رفض الطلب - اختصاص لجنة قبول المحامين - نظام - مناط ذلك .

- ان المادة الصانعة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة الذي صدر قرار لجنة قبول المحامين في ظله تنص على أن يكون التظلم من رفض الطالب امام محكمة النقض خلال الثلاثين يوما التالية لاعلانه به دون لجنة قبول المحامين . واذ كان ذلك ، وكان القرار الصادر في ٢٠/٢/١٩٧٠ قد اجاب المطعوب ضده على طلبه ، فما كان يسوغ له قانونا ان يتظلم منه باطلاق ، سواء امام لجنة قبول المحامين او امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/٣/١٩٧٠ من ٢١ من ١-م ج
تتج جنائي) .

- القيد امام محاكم الاستئناف - منته - شرطه .

- تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن مدة الترمين سنتان . وتنص المادة ٧٦ من هذا القانون على أنه يشترط لقبول القيد امام محاكم الاستئناف ، أن يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلا

مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية والمحاكم الادارية ومقتضى الجمع بين الفصين انه يشترط لقيد الطعون ضده امام محاكم الاستئناف انتقضاء خمس سنوات على عمله بالادارات القانونية ومنزولة المهنة فعلا . ومن ثم يكون القرار الطعون فيه الصادر فى ١٩٦٦/٥/٨ فيما قضى به من قيد الطعون للمرافعة امام محاكم الاستئناف ، قد خالف صحيح القانون، اذ لم تمض الخمس سنوات التى يتطلبها القانون منذ قيد الطاعن فى ١٩٦٦/١١/١٩ حتى تاريخ القرار للطعون فيه .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٩ فى جلسة ١٩٧٠/٢/٣ من ٢١ من ١ مج نقي جنائى) .

— قرارات لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض — عدم ضرورة تسيبها .
— ان لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الانبارية العليا غير ملزمة بتسبب القرارات التى تصدرها .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٤ من ٧٩٣ مج نقي جنائى) .

— لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض — عدم سماع طالب القيد — سماعه يستوجب التأجيل لتقديم مذكرة بيفاعه — مخالفة ذلك — اخلال بحق الدفاع .
— لا يوجب القانون سماع طالب القيد امام لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الانبارية العليا . واذا كانت اللجنة — فى موضوع هذا الطعن — قد استدعت الطاعن واستوضحته فى شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع الطلب . فان ذلك كان منها فى سبيل استكمالها لتكوين رأيها وعقيبتها فى الطلب المقدم اليها دون ان يترتب على هذا الاجراء حق معين للطاعن ان ينصب من نفسه مندفعاً .

عن طلبها والمستندات المقدمة منه تأييداً له ويؤدي الى انه اذا لم تستجيب اللجنة الى طلبه تأجيل نظر الغيد حتى يقدم مذكرة بدفعه ، فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

(طن رقم ٣ سنة ٤٣ في جلسة ١١/٢٩/١٩٧٣ من ٢٤-٧٩٣
مع قنى جنائى) .

- شرط حسن السمعة والاحترام الواجب لثقة المحاماة على
موجب حكم المادة ٥١/٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ -
لتقرير موضوعي - مثال لتقرير غير سائق .

- تضمنت المادة ٥١ فقرة رابعة من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة المحاماة بصفة عامة ومنها ان يكون محفود المسيرة حسن السمعة أهلاً للاعتراف بالواجب للمهنة . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه انه لا يند في قضائه برفض طلب قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا الى انه قدم اللجنة المطعون في قرارها صورة من مذكرة مقبلة منه وأحد زملاء اشتراكا سويا في اعدادها بعد نزاع الجزء الذي كان مكتوباً عليه اسم زميله محاولاً تضليل اللجنة لحملها على الاعتقاد بان تلك المذكرة من اعدائه وحده . وكان من الثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة الاستئناف بنى سويف - مأمورية المنيا - ان المحامي الطاعن كان يحضر عن الاستئناف عليه في الاستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٢ في جلسات المرافعة وانه تكلم بمذكرة موقعة منه كما يبين من الاقرار الصادر من الاستاذ المحامي . المرفق بالمسباب الطعن والذي تلمنن المحكمة الى صحته انه قد ابى التوقيع على هذه المذكرة لانه لم يبدل جهدا فيها وحتى لا يفتات على حق زميله الطاعن الذي انفرد بكتابتها وبذل الجهد الكبير فيها ولذلك قدمت الى المحكمة بموقعة من الاخير وحده - فان نزاع الجزء الذي يحمل اسم الاستاذ المحامي مصدر الاقرار المذكور من المذكرة المشار اليها يكون قد جاء متلفاً مع

الواقع لا مغايراً له بما ينحصر عنه قصد التصليح ومن ثم فإن اللجنة إذ
قنرت فقدان الطاعن اهلية الاحتياط الواجب لقيد اسمه بجدول المحامين
للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا تأسيساً على ما
ذهبت اليه لم يكن تقريرها سليماً .

(طلعن رقم ١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ من ٨ مج
فنى جنائى) .

— محاماة — شروط القيد — قضاية .

— لما كان البين من القرار المطعون فيه انه استند فى رفضه تظلم
الطاعن الى بلوغه سن الخمسين عند نظر الطلب فى ٧ يناير سنة
١٩٧٦ . والى ان عمله بالقضاء العسكري كان سابقاً على حصوله على
ليسانس الحقوق فى اكتوبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة
الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المحاماة
نشرت فى ١٢ يمين يقيد اسمه فى جدول المحامين ان يكون غير متجاوز
الخمسين من عمره الا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء او النيابة
العامة او نظيرهما مما عفاه استثناء من اشتغل لاي مدة بالقضاء او
النيابة العامة او نظيرهما من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ،
وكانت المادة ٥٨ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص
على اعتبار ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين . وان كان
الثابت من الاطلاع على المفردات — التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً
لوجه الطعن — ان الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة
القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٧٥ وانه كان نقيباً فى القوات المسلحة وتولى
رئاسة المحكمة المركزية وعضوية المحكمة العليا فى المحاكم العسكرية
الميدانية خلال المدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ وانه احيل الى التقاعد
فى اول يناير سنة ١٩٧٦ بناء على طلبه لتيد لسمه بجدول المحامين وكان
الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة صادرة من القوات المسلحة مؤرخة
٦ ابريل سنة ١٩٧٨ تتضمن انه كان معيناً رئيساً للمحكمة العسكرية
وعضواً بالمحكمة العليا خلال المدة من ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٥ الى ٢١

شريس القانون بالجامعات ووظائف المعينين أو في الاعمال القضائية
 أو الفنية التي يصدر بتحديدها قرار وزير العمل بعد أخذ رأى مجلس
 النقاية ، وكانت المادة ٥٨ من القانون قد نصت على أن تقدم طلبات
 القيد مع الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢
 وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى الى اللجنة المشار اليها
 في المادة السابقة . وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط
 في الطالب خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب . كما نصت
 المادة ٦٢ من ذات القانون على انه « للمحامي الذي يرغب في اعتزال
 المحاماة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين
 المشتغلين ، وله ان يطلب الى اللجنة المذكورة اعادة قيد اسمه بجدول
 المحامين المشتغلين مع مراعاة احكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من القانون ،
 ولا يجوز له ان يطلب اعادة تجده في جدول المحامين متى جاوز الخمسين
 من عمره الا اذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الاقل ، او
 كان قد سبق له الاشتغال بالاعمال المنصوص عليها في البند « خامسا »
 من المادة ٥١ . ولما كانت الشروط المطلوبة في المادة ٥١ من القانون
 للقيد في جدول المحامين يجب توافرها في الطالب وقت القيد فيما عدا
 شروط السن وهو شرط مستحدث اضافته المادة المذكورة الى سائر
 الشروط التي كانت بالمادة الإضافية من قانون المحاماة السابق - الصادر
 بالقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فيكتفى فيه بأن يكون طالب القيد
 غير متجاوز الخمسين من عمره وقت تقديمه الطلب مع الاوراق المثبتة
 لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ ، ٥٢ وايصالات سداد رسوم القيد
 والاشتراك السنوى . يؤكد ذلك ما يفهم من دلالة عبارات الفقرة الثالثة
 من المادة ٦٢ من القانون القائم من أنه يجوز ان نقل اسمه الى جدول
 المحامين غير المشتغلين أن يطلب اعادة قيده في جدول المحامين المشتغلين
 ما دام لم يتجاوز الخمسين من عمره وقت الطلب مما مؤداه ان العبرة
 في احتساب السن هي بوقت تقديم طلب القيد أو طلب اعاد القيد مرفقا
 بايها كافة الاوراق والايصالات المطلوبة . وذلك لاتقاء المبرر للفرقة بين
 حالتي القيد واعادة القيد في خصوص كيفية احتساب السن ، هذا الى

ان تحديد موعد انعقاد لجنة قبول المحامين منوط باللجنة ذاتها ومن غير القبول عقلا ومنطقا ان يعلق مصير طالب القيد على التاريخ الذي تحدده اللجنة لنظر الطلب وتصدر قرارها فيه فان نظرته قبل تجاوز طالب القيد الخمسين من عمره وكان مستوفيا باقى الشروط المطلوبة قانونا قبلته وان نظرته بعد ذلك رفضته حتى ولو كان الطالب مستوفيا كافة الشروط وقت تقديمة . لما كان ذلك وكان الثابت - على ما سلف بيانه ان طالبة القيد لم تكن قد تجاوزت الخمسين من عمرها وقت تقديمها الطلب منع الاوراق المثبتة لتوافق الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك المبني ، فان القرار المطعون فيه انه رفض طلبها تأسيسا على تجاوزها الخمسين من عمرها وقت نظره يكون قد جانب صحيح القانون ومن ثم يتعين الناقض وقيد اسم الطاعنة بقبول المحامين تحت التمرين .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥ مج

فنى جنائى)

مصاماة - قرار - طعن - ميعاد .

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى اوجب القانون الاعلان تخاذ اجراء او بدء ميعاد فان اى طريقة اخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثالثة على انه « انما ايدت اللجنة القرار او لم يمارض فيه الطالب في الميعاد كان له ان يطعن في القرار امام محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الاربعة ايام التالية لاعلانه في الحالة الاولى او من تاريخ انتهاء المعارضة في الحالة الثانية » . وكانت الاوراق قد خلّت مما يدل على ان الطاعن قد أعلن بالقرار المطعون فيه الى ان قرر بالطعن فيه ، فان ما دفعته به نقابة المحامين في شأن شكل الطعن لا يكون سعيها ، ويتعين قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٠ مج

فنى جنائى)

محاماة - شروط القيد - أعمال نظيرة :

- لما كان البين من القرار المطعون فيه انه استند في رفض تطلم الطاعن الى انه كان وقت ان تقدم بطلبه قد تجاوز الخمسين من عمره ولم يسبق له الاشتغال في أى من الاعمال الموضحة بالفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما لا تتوافر به شروط تطبيق احكام هذه المادة . هذا الى انه وان كان الطاعن قد نقل الى الادارة القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ١٩٧٢/٥/٢٠ الا أن ذلك قد اقرن باستمرار نفيه للعمل بإدارة الملكية والتعويض ولم يعض من ذلك التاريخ مدة العشر سنوات اللازمة للاشتغال بالاعمال النظرية كشرط لقيد من تجاوز الخمسين عاما . فضلا عن انه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يجوز قيد الطاعن بالجدول العام وهو يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لأن هذه الفئة توجب أن يشغل صاحبها وظيفة محام أول طبقا لجدول المرتبات والوظائف الفنية بالادارات القانونية وهو ما لا تتوافر للطاعن من حيث المبدأ اللازمة طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور . كما يبين من أوراق ملف لجنة قبول المحامين للرفع ان الطاعن حصل على إلمسانس الحقوق في نور مايو سنة ١٩٦٥ والحق بالعمل بالإصلاح الزراعي في ١٩٦٦/١/١ ثم عين محققا قانونيا بإدارة الملكية والتعويض في ١٩٦٦/٢/٢ الى ان صدر قرار الهيئة رقم ٢٩/٥ في ١٩٧٢/٥/٢٠ بالحاقه بالإدارة العامة للشئون القانونية مع استمرار نفيه للعمل بإدارة الملكية كمحقق قانوني . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين أن يكون غير تجاوز الخمسين من عمره لا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو نظيرهما مما لورده هذا النص أو الاعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بعد رأي مجلس النقابة مما يجادة استثناءه من اشتغال لاي مدة بأحدى ذه الاعمال من شرط السن عند القيد به ان المحامين . وكانت النيابة الأولى من القرار وزير العدل

رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ قد بينت الاعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥٩ و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فتذكرت من بينها أعمال التحقيق والاقتضاء وإبداء الرأي في المسائل القانونية وإعداد العقود ومراجعتها والبحوث القانونية التي يقوم بها الموظفون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . كنا نصت المادة الثانية من ذات القرار على أنه يجب أن يكون الاشتغال بالاعمال المنصوص عليها في المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على اجازة الحقوق أو ما يعادلها . لما كان ذلك . وكان البين مما سلف أن الطاعن يعمل محققاً قانونياً بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي منذ الحق بإدارة الملكية والتموين التابعة لها في ١٩٦٦/٢/٢ بعد حصوله على اجازة الحقوق في سنة ١٩٦٥ ومن ثم فقد توافرت شروط تطبيق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون المحاماة فضلاً عن خلو الأوراق مما يمس توافر سائر الشروط العامة الأخرى للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في تلك المادة . كما يوفر انطباق حكم المادة ٥٢ من ذات القانون على حالة الطاعن ويجوز له الجمع بين وظيفته والمحاماة . لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه أن قضى برفض طلب الطاعن قيده بالجدول العام للمشتغلين بالمحاماة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يقعين معه التناؤء وقبول طلب الطاعن المقدم منه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١ وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

(طعن رقم ٥ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ من ٢٩ من ١٠ مج
فنى جناحى) .

محامون - تطلع عام - شرط القيد :

لما كان القرار المطعون فيه قد قام على ما نصه ، وحيث تحقق للجنة عدم سبق قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين لواقعة عضويته القانونية التي يدعيها وذلك أخلافاً بنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وحيث تنص المادة ١٠٤ من ذات القانون على

أن يكون تعيين المحامين ٠٠٠ من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإثارة قانونية أيا ما كان مدى صحة الادعاء بها مخالفة لهذا النص كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق ، وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تظلم الطاعن على سند من نص السابقتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتباره يطلب قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط لتقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالادارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا . وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجدول منذ الحاقه بالعمل بالشؤون القانونية، بالهيئة العامة للأمنيات الاجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفة الذكر لا تكون متوافرة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضمن معه الطعن قائما على غير أساس متعيناً رفضه موضوعا .

٥) طعن رقم ١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٣٠ حتى ١ مح
فنى جنائى) .
عدم ادعاء الخصم بأن التوقيع على صحيفة الاستئناف ليس
لحام أو أنه غير مقبول للمرافعة أمام الاستئناف . لا محل للنقض على
الحكم عدم تحققه من قيد المحامى بالجدول الاستئنافى .
(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧ من ٣٠ حتى ٥٠٥
مح فنى مدنى) .

- محاملة - الطعن في تشكيل الجمعية العمومية او مجلس نقابة
المحامين وفي القرارات الصادرة عنها - ما يشترط فيه .
- أن المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص
(م ٤ - المحاماة) - ٤٩ -

على أنه لو زير العييل أن يطلعن فى تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابية وفى القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة الجنائية » خلال اسبوعين من تاريخ إبلاغه بتشكيل و بالقرارات وكذلك الخصمين محاميا على الإقل جميعهم حضروا الجمعية العمومية الطعن فى تشكيلها وفى القرارات الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ القرار يشرط التصديق على أمضاءاتهم ويجب أن يكون الطعن مسببا وألا كان غير مقبول شكلا - لما كان ذلك : وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالت دعوى الطعن بمآلتها إلى هذه المحكمة - محكمة النقض - باعتبارها المختصة بنظرها طبقا للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ولم يقرر الطاعن بالطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما كانت اجراءات التقاضى من النظام العام وإذ كان الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للمحامين لم يقدم لهذه المحكمة طبقا للقواعد والشروط الواردة فى هذه المادة الأخيرة فإن الطعن يكون غير مقبول *

(طعن رقم ٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ من ٢٠ من ٩ محج لنى جنائى) *

الطلب الترتيبى على القيد فى ضوء أحكام القضاء :

- مناط القيد بالجدول هو الاشتغال بالمحاماة وممارستها فعلا - تلازم الأمرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر *

- دل الشارع بعبارة عنوان الباب الأول من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم وبالترتيب الذى اختاره للنصوص التى أوردها فيه على أن مناط القيد بالجدول المحامين هو الاشتغال بالمحاماة وممارستها فعلا - فعملية القيد ليست مقصودا لذاتها بقدرتها على وسيلة الاشتغال بالمحاماة اشتغالا فعليا ، فالأمران - بحكم طبيعة الأمور - متلازمان ، بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر ، فالاشتغال بالمحاماة هو الترتيب من القيد فى الجدول ، والقيد على الجدول هو سبيل اشتغال بالمحاماة *

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ من ٤٠١ مج
فنى جنائى) •

— نشاط القيد بالجدول هو الاشتغال بالحاماة وممارستها فعلا
— تلازم الامرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر •

— ضبط الشارع للاشتغال مهنة الحاماة بضابط مزدوج •
أقام
بالمادة الثانية حدا فاصلا بين الحاماة ومن لا تتوافر فيه شروط القيد —
حتى لا يفشاهما غير أهلها — وأقام بالمادة الاولى حدا فاصلا بينها
ومن تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فعلا — وأن توافرت له شروط
القيد — فمن لا يتوافر فيه شروط القيد محروم من حق الاشتغال بالحاماة
وهو لا يستطيع الاشتغال بها الا اذا كان مقيدا •

(تطلم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ من ٤٠١
مج فنى جنائى) •

— قرار قيد الطالب بجدول المصامين — متشعب — ليس له اثر
رجعى — عدم جواز الطعن بالتقضى من تقرر قيد عليه بجدول المصامين
— اساس ذلك ؟

— ان كانت لجنة قبول المصامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة
القضاء الادارى قد قررت اعتبار الطامن نظيرا من يوم ٢٥ مارس سنة
١٩٦٤ وقبوله للمرافعة امام محاكم الاستئناف ، وكان المفهوم من استقراء
نصوص قانون الحاماة انه حتى تحلقت لجان قيد للمصامين من توافر
الشروط التى يتطلبها القانون الى الطالب قسرت قيد اسمه
بالجدول ، مما مفاده ان القرار للجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا
ذا اثر رجعى ، وانما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره نصيب ، وكان
يبين من نص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون الحاماة الصاير
بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ انها لا تجيز للمصامى الطعن امام محكمة
التقضى الا فى القرار الذى يصدر برفض طلب قيده فى جدول المصامين
امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى ، ان حرص المشرع

على أن يقرر للمحامي الذي رفض طلبه أن يطعن في القرار الصادر بذلك ،
مما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز إلا للمحامي الذي رفض طلب قيده
بذلك الجدل إذ كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بقبول
الطاعن بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف الذي طلب قيده به فإن
الطعن بطريق النقض في هذا القرار يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٤ س ٤٥ من ٦٠٨ مج
فنى جنائي) .

— حق من رفض طلب قيده بجدول المحامين المستقلين تحت
التصريح دون سماع أقواله ، المعارضة في قرار الرفض أمام لجنة القبول
أو الطعن فيه أمام محكمة النقض — سلوكه طريق المعارضة أمام لجنة
القبول ، لا يجيز له الطعن بالنقض إلا في القرار الصادر من اللجنة
بتأييد القرار المتظلم فيه — علة ذلك ؟

— مفاد نص المادة ٥٩ من قانون المصانة الصادر بالقانون رقم
٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أنه عند رفض
طلب القيد بجدول المحامين المستقلين تحت التصريح — في حالة عدم
سماع أقوال الطالب — يكون له الخيار بين أن يسلك طريق المعارضة في
القرار أمام لجنة القبول خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه أو أن
يسلك طريق الطعن بالنقض فيه خلال أربعين يوما من تاريخ انتهاء مهلة
المعارضة . فإذا ما اتبع طريق المعارضة لا يجوز الطعن بطريق النقض
إلا في القرار الذي يصدر من اللجنة في المعارضة بتأييد القرار المعارض
فيه الصادر برفض طلب القيد . ولما كان الطاعن قد قرر بالمعارضة
في قرار المطعون فيه الصادر من لجنة القبول برفض طلب القيد دون سماع
أقواله ، وكانت اللجنة لما تفصل في معارضته عند تقريره بالطعن .
وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
تنص على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن
أبوه بطريق المعارضة جائزا » . وعلة ذلك — على ما جاء بالذكر

الايضاحية لهذا القانون - انه ما دام هناك سبيل صاى للمطن فى الحكم
يحتمل معه الغاء الحكم أو تصديله فإنه يجب انتظار استيفاء هذه
الوسيلة قبل اللجوء الى طريق الطعن بالنقض وهو طريق غير صاى ،
فان الطعن بطريق النقض فى القرار المطعون فيه - وما زالت المعارضة فيه
قائمة أمام لجنة القبول - يكون جائزا *

(طعن رقم ١ سنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ١) *

المدة السابقة وضمها للمحاماة :

- اشغال طالب القيد بوظيفة كتابية لا يشتغل شاقلا فصلا
ويصفه اصلية بالقانون - عدم احتساب المدة التى قضاهما فيها فى
مدة المحاماة *

- متى كانت وظيفة الطالب من الوظائف الكتابية التى لا يشتغل
شاقلا فصلا ويصفه اصلية بالقانون وكان ما أسند اليه من بحوث بقسم
الدعية والنشر وتطبيقه القانون الخاص بنظام حوطفى الدولة واعمال
المجوزات لا يعتبر عملا فنيا بالمعنى الذى عناه القانون ولم يصدر من
وزير العدل قرارا باعتبار اعمال الطالب من هذه الاعمال ، فان القرار
المطعون فيه اذ قضى برفض احتساب المدة التى قضاهما الطالب فى هذه
الوظيفة فى مدة المحاماة لا يكون قد اخطأ *

(طعن رقم ١ سنة ١٩٥٧ قى جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ ص ٨٤٢)

مج فنى جنائى) *

- خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة
من النص على العمل للتظير لعضوية هيئة التدريس أو العمل فى وظائف
المعسدين *

- ان الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة
١٩٥٧ فى شأن المحاماة أمام المحاكم وأن اوجب لاحتساب الزمن الذى
قضاه الطالب فى عضوية هيئة التدريس بكليات الحقوق وفى وظائف

المعيدين بها وفي تدريس القانون بكليات التجارة أو غيرها من الكليات التي تعتبر شهاداتها الدرامية النهائية معادلة لشهادات تلك الكليات - من مدة التمرين أو الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف - إلا أنها خلت من النص على العمل النظير العضوية هيئة التدريس أو للعمل في وظائف المعيينين ، ومؤدى ذلك أن الشارح في هذا المقام إنما اقتصر فيما يخص من مدة التمرين أو من الاشتغال أمام المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يمثلها في طبيعة العمل - ولا كان الطاعن - على ما يبين من كتاب كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية - قيد طالبا بقسم الدراسات العليا بمكالمة دراسية نظير تفرغه للدراسة بهذا القسم ، وكان مجرد قيده وتقرير مسكافة تفرغ له لا يعينان تعيينه في وظيفة معيد بالكلية ، فإنه لا يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة ولا يترقب له حق في إحصاء النسبة التي قضاهما في تلك الدراسة .

(طعن رقم ٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ من ٨٩٠
مج فنى جنائى) .

الاشتغال بالمحاماة - أعمال قضائية - جدول المحامين :

- أنه وإن كانت المدة التي قضتها الطاعة في الاشتغال محامية بينك القاهرة ثابتة عنه في المرافعة أمام المحاكم مما يجب احتسابها في مدة الاشتغال أمام المحاكم طبقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة بحسبان أنها قضتها في أعمال قضائية وفنية صدر بتعيينها قرار وزير العدل المؤرخ ٧ يونية سنة ١٩٥٩ تنفيذاً للمادة المذكورة ، إلا أن ذلك لا يحول الطاعة حق قيد اسمها حالياً بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف لأن المادة ١٩ من قانون المحاماة قد حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال - ولو كان شاغلها يقوم بأعمال قانونية - وموجب ذلك عدم قيد الموظفين في هذه الجهات بجدول المحامين المشتغلين ابتداء ونقل اسم المقيد بها إلى جدول المحامين غير المشتغلين. إذا التحق المحامى بمهنة موارسته مهنته بأحدى

لوظائف التي أشارت إليها المادة المذكورة . ولا يقدح في ذلك أن المحامين يقيم قضايا بته القاهرة خولوا حق المرافعة عنه أمام المحاكم طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة وقرارات وزير العدل الصادرة تنفيذا له . ذلك أن حقهم هذا قاصر على نيابتهم عن البنك المذكور وأمام جميع المحاكم بمختلف درجاتهم ويشير اشغراط القيد في جدول المحامين المشتغلين . دون أن يكون لهم حق النيابة عن الجهات الاخرى أو الأفراد . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعة مازالت تعمل بوظيفة محامية يقيم قضايا بته القاهرة وأن صلتها به لم تنقطع حتى الآن . فإن حقها في المطالبة باحتساب المدد التي قضتها في هذا العمل وبالتالي قيدها بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف يكون سابقا لوائده .

(طعن رقم ١ سنة ٣٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ من ١٨ من ١٢
مج فني جنائي) .

٠ - القيد بجدول المحامين المشتغلين - احتساب مدة التموين والاشتغال بالمحاماة

٠ - فرق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة - في المادة ١٨ منه - في صدد احتساب مدة التموين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الاعمال حدد الأولى منها حصرا وهي القضاء والنيابة والاعمال الفنية في مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وتسم قضايا الاوقاف وأوجب احتسابها في تلك المدد ، أما ما شابهها وهي الاعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحديد ما تاركها للمناط في احتسابها في تلك المدد الى قرار يصدر من وزير العدل يسميها بعد أخذ رأي لجنة قبول المحامين . ولما كانت الاعمال التي تولها الطاعن سواء بوزارة التموين أو بالمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز لا تندرج في عدد الاعمال التي نصت عليها المادة ١٨ من قانون المحاماة ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين هذه الاعمال نظيرة للاممال الفنية بمجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة واحتسابها في مدد التموين أو الاشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو

محاكم الاستئناف • فانه لا يترتب للطاعن حق في احتساب المدة التي قضاهما في ذلك العمل • ولا يجديهِ التحدى بقرار وزير العدل الرقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ لانه انما صدر باعتبار بعض الموظفين نظيرا لعمل اعضاء ادارة قضايا الحكومة تنفيذا للمادة ١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة التي تكلفت بتعيين اقسامية اعضاء الادارة في حباله القرية والتعيين من الخارج • ومؤدى ان ذلك هذا القرار لم يصدر تنفيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ فيه رأى لجنة قبول المحامين • ولا شأن له باحتساب مدة الاشتغال بالاعمال النظرية للاموال الفنية بمجلس الدولة او ادارة قضايا الحكومة من مدة الاشتغال بالمحاماة •

(طعن رقم ١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ من ١٨ من ٧
مج فنى جنائى) •

الاشتغال بالمحاماة - مدة التمرين - الاعمال القضائية :

فرقت المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في صدر احتساب مدد التمرين او الاشتغال بالمحاماة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية بين نوعين من الاعمال حدثت اولهما حصرا وارجبت احتسابها في تلك المدد وهى العمل في القضاء او النيابة او الاعمال الفنية في مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وقسم الاوقاف • اما ثانيهما وهى الاعمال القضائية او الفنية الاخرى فقد جاء نصها خاليا من تصديدها وتركزت النشاط في احتسابها في تلك المدد الى صدور قرار بتعيينها من وزير العدل بعد اخذ رأى لجنة قبول المحامين • واذ ما كتبت الاعمال التي تولاهما الطاعن لا تقترح تحت الاعمال التي نصت عليها تلك المادة حصرا ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين الاعمال التي تحتسب في مدد التمرين او الاشتغال في المحاماة امام المحاكم الابتدائية او الاستئنافية ، فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم احتساب الاعمال التي تولاهما يكون في غير محله •

(طعن رقم ٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ من ١٨ من ١٦
مج فنى جنائى) •

جـ - مناطق احتساب مدة العمل السابق عند احتساب مدة التمرين

أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية ؟

- فرق القانون في صدد احتساب مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الاعمال حسب الاولى منها حصراً وهي القضاء والنيابة والاعمال الفنية في مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ولصم قضايا الاوقاف وهيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيين بها ٠٠٠ وأوجب احتسابها في ثلث المدة ٠ أما ما شابهها من الاعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خالياً من تصنيفها تركاً للمناطق في احتسابها في تلك المدن الى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .
وإذا كان ذلك وكان العمل الذي تولاه الطاعن سواء في الحصول على دبلوم القانون العلم والخاص أو بإدارة التحقيقات لا يندرج في عداد الاعمال التي نصت عليها المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة ولم يصدر عن وزير العدل قرار باعتبار هذه الاعمال نظيرة للاعمال القضائية والفنية الواردة في هذا النص واحتسابها في مدة التمرين أو الاشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف . فإنه لا يترتب للطاعن أي حق في احتساب المدة التي قضاها في تلك الاعمال المقدمة للبيان . ولا يجدي التحدى بالاختصاصات والاعمال التي يكون مدير الجامعة قد أسبغها على العمل بالإدارة التي كان يعمل بها بقراره الصادر في سنة ١٩٥٨ طالما أن هذا القرار لم يصدر تنفيذاً للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ رأى لجنة قبول المحامين فيه ولا شأن له في تحديد الاعمال التي تحتسب من مدة التمرين أو الاشتغال بالمحاماة .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ من ٧٨٢

مج فنى جنائي) .

- محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها

وشركات القطاع العام - شرط تقيهم أمام المحاكم الاستئنافية : انقضاء

خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة

فعلا - المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص
بالمحاماة *

- لما كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص
بالمحاماة تنص على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف أن يكون
الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ
قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية *

وكانت المادة ٧٠ من ذلك القانون تشترط لقبود المحامين بالمؤسسات
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام
المحاكم الابتدائية قضى مستثنين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط
مزاولة المهنة فعلا - ومقتضى هذين النصين أنه يشترط لقبود المحامين ضده
أمام المحاكم الاستئنافية انقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله
بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ولما كان الثابت أن المطعون
ضده لم تستد إليه أعمال قانونية قبل ١٩٧٠/٧/٢٠ فإن القرار المطعون
فيه الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بقبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف يكون
قد خالف صحيح القانون أو لم تمض خمس سنوات - وهي المدة التي
يطلبها القانون لهذا القيد من ١٩٦٨/٧/٢٠ حتى تاريخ القرار المطعون
فيه مما يتعين معه نقضه والفأؤه فيما قضى به من قيد للمطعون ضده
للمرافعة أمام محاكم الاستئناف *

(طعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ من ٢٤ من ٤٤١
مج قضى جنائي) *

الاستبعاد من الجدول في ضوء احكام القضاء :

- استبعاد المحامي من الجدول لعدم سداده الاشتراك - عدم
زوال صفته كمحام - تولية المبلغ عن التهم - لا يطلن *

- أن المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل
على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في

المعاد للنقابة صفته كحامٍ ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال الحماية إلا أن القانون لم يترتب على فجرائه على مزاولتها إلا المسكبة الضمنية ومن ثم فإن نفع المتهم ببطان إجراءات المحاكمة لأن المصامى الذى كان موكلا عنه ونسولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنائيات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون فى غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنائيات .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٠٠
مج فنى جنائى) .

— ممارسة المحامى له له أثناء فترة استبعاد ممارسة غير مشروعة يترتب عليها ^{المعاقبة} إعدامات المقررة فى اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .
أن هذا

— إذ نهى المخرج عن ممارسة المحامى لعمله أثناء فترة استبعاد اسمه من جدول المحامين المشتغلين لعدم سباده اشتراك النقابة فقد دل بذلك على أن هذه الممارسة تكون ممارسة غير مشروعة ويترتب عليها خفوضه للجزاءات المقررة فى المادتين ٢٠ من قانون الحماية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . ومثل هذه الممارسة وإن أنتجت فى بعض الصور أثرا فى حق موكله إلا أن هذا الأثر يكون معدوما بالنسبة للمحامى ولا يترتب له حقا لتقيام عمله على الإخلال بواجبات مهنته .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٨ من ١٢ ص ١٠
مج فنى مدنى) .

— الأعمال التى يزاولها المصامى خلال فترة استبعاد اسمه من الجدول بسبب عدم سباده رسوم الاشتراك به صحة هذه الأعمال فى ذاتها .

مفاد نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية ، والذي كان ساريا وقت نظير الاستئناف أن الجزاء الذي رتبته القانون على من زاول أعمال مهنة الحماية رغم استبعاد اسمه من جدول الحامين هو إحالته على مجلس التأنيب لتوقيع الجزاء الذي فرضه القانون لهذه المخالفة ، وأن هذا الاستبعاد يزول بمجرد سداد الاشتراك المتأخر ومؤدى ذلك أن المشرع لم يرد أن يفرض على الحامي الذي لم يتم سداد الاشتراك في الميعاد صفته كمحام ، وأن مباشرته لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه لا يبطل عمله ، وإنما يعرضه للمحاكمة التأديبية . وذلك أيضا هو ما ذهب إليه قانون الحماية الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٢ من ٨١٥
مج قنى صدنى) .

- قرار لجنة قبول الحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعد محو اسم الحامي منه قرار نهائي لا يكون قابلا لى طعن . وإذا نصت المادة ٦٩ من قانون الحماية على إجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه إنما عبرت عن قصد المشرع الى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد في الجدول نهائيا . ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧ من ١٢ من ١
مج قنى جنائى) .

- لجنة قبول الحامين - أخطارها من التقلية باسماء المتنافسين عن أداء قيمة الاشتراك في الميعاد المحدد - مهمتها إزاء ذلك : أن تحصر في استبعاد هذه أسماء من الجدول - قرار الاستبعاد - قرار إدارى - اللجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد استصداره أنه بنى على وقائع غير صحيحة - ممارسة الحامي لمصلحة أثناء فترة الاستبعاد - مخالفة مهنية .

٣- يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية وقرار وزير العدل بالاعتماد الثلاثة الداخلية لتقابة المحامين ، أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء أخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخطر عنها من التقابة التي من واجبها القيام بهذا الاخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويؤول الاستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يدعو قرار لجنة قبول المحامين للمصادر في هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا . وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من تعيد النظر في قرارها متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

وإذا نهى الشارع عن ممارسة المحامي لمهله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في حراحة وجلاء على أن هذه الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون . ويكون أثرها معدوما بالنسبة للمحامي فلا ترتب له أي حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها . فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدانته تأسيسا على تلك المخالفة للمهنية .

أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرها إلى طبيعته التنظيمية للجنة التي لا تنتج أثرها إلا مالا .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ ص ١٣ من ٥٧٩
مج ذى جفاني) .

١

— لجنة قبول المحامين — استبعاد اسم المحامي تحت التمرين من

الجدول -

— مفاد الفقرتين (ج) و (ط) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة — أن مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامي تحت التمرين الذي يمضي أربع سنوات في التمرين دون أن يتقدم لتقيد اسمه بجدول المحامين المقيدين أمام المحاكم الجزئية هي استبعاد اسمه من الجدول — وما تقوم به اللجنة — في حقيقته إجراء إداري ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب منها أكثر من التثبت من أن المحامي قد أمضى أربع سنوات تحت التمرين دون أن يتقدم لتقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الجزئية ، فما تجرته اللجنة بشأنه هو في حقيقته قاعدة تحكمية اتخذتها حكمة تنظيم هذه المهنة ولم يرسم القانون — عامداً — طريقة الطعن في هذا القرار أمام أية جهة أخرى أصوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بدواة ، وللقرارات الصادرة برفض طلبات القيد أمام المحاكم الجزئية بعد انقضاء فترة التمرين ، أو إعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين ، أو رفض طلب القيد أمام المحاكم الاستئنافية وحكمة القضاء الإداري — وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين وما يصل بها .

(طعن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٤ ص ٥٩٤

مج في جزائي) -

— استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من الجدول -

— حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين وفقاً لما تقتضيه الفقرة (ج) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة — قد روعي فيه الاشتغال بالمحاماة فعلاً ، فهو بطبيعته لا يقوم بالنسبة إلى المحامي غير المشتغل قبل عودته إلى ممارسة مهنة المحاماة ممارسة فعلية — ووسيلة هذه الممارسة على ما يحسب مقرر قانوننا هي القيد بجدول المحامين المشتغلين -

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦٦٢/١٢/٢٢ من ١٤ من ٥٩٨
مج فنى جنائى) *

- التقييد بجدول المحامين المشتغلين - لجنة القبول *

- رفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين
يبنى عليه تلقائيا حرمانه من القبول للمرافعة أمام المحاكم بجميع درجاتها *
ومن ثم فلم تكن لجنة قبول المحامين بحاجة الى بحث أعمال الطاعن السابقة
وهل تحسب من مدة الاشتغال أمام المحاكم أو لا يجوز أحصاؤها *

(طعن رقم ٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ من ١٨ من ١٦
مج فنى جنائى) *

- ثبوت أن المصالحى الذى تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة
الجنايات غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية - فضلا عن استبعاد
اسمه من جدول المحامين العام - اخلال بحق الدفاع *

- متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر
الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الاستئناف
الخاص وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، وكان يبين من
الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن
فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية
فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو
سنة ١٩٦٢ *

فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا مملووية على خلاف بحق
الدفاع *

(طعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٢ من ٧٩٢
مج فنى جنائى) *

– المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات – هم
المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية – المادة
٣٧٧ إجراءات *

– تنقضى المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المحامين
المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون
مختصين – دون غيرهم – بالمرافعة أمام محكمة الجنايات *

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ من ٢٢ من ٧٩٢
مج فنى جنائى) *

القيد بجدول غير المشتغلين في ضوء احكام القضاء :

– للمحامي الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب نقل اسمه الى
جدول غير المشتغلين ولجلس التقلية أن يطلب نقل اسم المحامي الى
جدول غير المشتغلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة *

– قطعت المادة الثامنة من قانون المحاماة كل شبهة ودارت كل
شبهة في انصراف نصومه الى الذين يقومون بأعياء المحاماة اذ نصت
على أن « المحامي الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب الى لجنة قبول
المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ولجلس
النقابة أن يطلب نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا
التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون
واللائحة الداخلية » *

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ في جنسه ١٩٥٩/٦/٩ من ٩ من ٤٠١
مج فنى جنائى) *

– المقصود بالمحامين غير المشتغلين الذين يجوز لهم طلب نقل
اسمائهم الى جدول غير المشتغلين هم من يمارسون المهنة فعلا ثم
يصول دون استمرارهم فيها لتوقف طارئ *

– قانون المحاماة – على ما هو واضح من نصومه – لا يعرف

المحامي الذي لا يشتغل بالمحاماة ولا يقصت بالمحامين غير المشتغلين الا من كان يمارس المهنة فعلا وحال دون استمراره فيها ظرّف طارئاً - ف يجعل النقل اليه جدول المحامين غير المشتغلين مقصوراً على هؤلاء دون غيرهم * ومتى كان الامر كذلك * يجب أن يكون هذا الاستثناء من الاصل مقصوراً على ما استثنى على سبيل الحصر فلم يكن الامر اثن أمر عنوان - كما يقول الطاعن - بل هو أمر الشارح في النصوص ذاتها وهي من الواضح والصراحة بحيث لا يجوز الانحراف عنها أو تفسيرها تفسيراً يخرجها عن مراد الشارح *

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ٩ من ٤٠١
مج فنى جنائى) *

- مجلس نقابة المحامين - للجمع بين المحاماة ومهنة أخرى -
مخالفة للقانون - نقض *

- خولت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٥٧ - في شأن المحاماة - لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون والثلاثة الداخلية ، كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والاعمال التي عديتها * ولما كان التحاق المحامي بأحدى هذه الوظائف أو الاعمال بعد ممارسة مهنته ، الذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب لنقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة الى الطاعنين بما افادت به الحراسة العامة على اموال الخاضعين للامر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ من ان العلاقة التي تربط الطاعنين بها هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة أمام الحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي ائتمار مقترنة على صورة مكافأة ، وهو ما يتفق به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف تحول دون ممارستهم مهنة المحاماة في معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر * وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء

المشتغلين بها مقيدة بجدول المحامين المشتغلين ، إذ القيد هو سبيلهم الى ذلك . وكانت الحراسة العامة ليست من بين الهيئات الواردة باللائحة ٢٦ من قانون المحاماة والتي يقبل محاموها المرافعة عنها أمام المحاكم نيابة عنها . فإن القرار المطعون فيه إذ قضى ينقل أسماء الطاعنين الى جدول المحامين غير المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتمين الغاؤه والحكم بإعادة قيد اسمائهم بجدول المشتغلين .

(ملعن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣ من ١٤ ص ٥٩١
مج فنى جنائى) .

اعادة قيد اسم المحامى الى جدول المحامين المشتغلين .

— مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٥ ، ٨ . من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أن القانون أباح للمحامى الذى كف عن مزاولته مهنة المحاماه ونقل اسمه الى جدول المحامين غيرالمشتغلين أن يطلبإعادة قيد اسمه الى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لسميه الشروط اللازمة لتوافرها فيمن يطلب قيد اسمه ابتداء بذلك الجدول .

(ملعن رقم ٥ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ٥٩٨
مج فنى جنائى) .

القيد بجدول المحامين المشتغلين .

— يبين من استقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم أن الشارع ضبط الاشتغال بمهنة المحاماة بضابط مزدوج ، فأقام بالمادة الثانية هذا فاصلا بين المحاماة ومن لا تتوفر فيه شروط القيد ، حتى لا يشاها غير أهلها ، وأقام بالمادة الأولى حدا فاصلا بينها وبين من تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فعلا وأن توافرت له شروط القيد . وافصح الشارع الى قصر القيد بجدول المحامين على المشتغلين اشتغالا عمليا بالمحاماة دون عائق من وظيفة أو غيرها ، بأن خول فى المادة الثامنة لمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع

مهنة المحاماة طبقا لنصوص القانون واللائحة الداخلية ، وحرم المادة التاسعة عشرة الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال - ولو كان شاغلها يقوم بأعمال قانونية - . واكد هذا المعنى بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالمهنة قبل طلب قيد اسمه بالجنول وأن يكون انقطاعه عنها لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن يعمل موظفا بشركة وتكثر (منجورا للشؤون الإدارية والقانونية ، وأن حملته بالشركة لم تنقطع حتى الآن ، فإنه يحرم عليه ممارسة المحاماة وبالتالي لا يجوز إعادة قيده بجول المحامين المشتغلين . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب إعادة قيد اسم الطاعن بجول المحامين المشتغلين يكون قد صدق صواب صحيح القانون .

(طعن رقم ٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ من ١٨ ص ١٦
مج فنى جنائى) .

الباب الثانى

فى حقوق المحامين وواجباتهم

الفصل الأول

فى حقوق المحامين

مادة ٤٧ - للمحامى أن يسلك الطريقة التى يراها ناجحة طبقا لأصول المهنة فى الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده فى مرافعته الشفوية أو فى مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤٨ - للمحامى حرية قبول التوكيل فى دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما يميله عليه اقتناعه .

مادة ٤٩ - للمحامى الحق فى أن يعامل من المحاكم وخنائز الجهات التى يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة .

واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجوئام التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه أخلل بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاميته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

مادة ٥٠ - في الحالات الميئة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من يتوب عنه من المحامين للمامين الأول .

ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها .

مادة ٥١ - لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب .
وللققيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامي متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينفيه من المحامين ، التحقيق .

وللمجلس النقابة ، وللمجلس النقابة الفرعية المختصة طلب صور التحقيق بغير رسوم .

مادة ٥٢ - للمحامي حق الاطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها .

ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقاري وغيرها من الجهات التي يعاين المحامي مهمته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع

على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقاً
لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني .

ويجب إثبات جميع ما ينور في الجلسة في محضرها .

مادة ٥٣ - للمحامي المخصص له من النيابة بزيارة أحد المحبوسين
في السجون العمومية حق زيارته في أي وقت والاجتماع به على انفراد ،
وفي مكان لا تقل دأخل السجن .

مادة ٥٤ - يعاقب كل من تعدى على محام أو أهله بالاشارة أو
أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة
لأن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

مادة ٥٥ - لا يجوز السجن على مكتب المحامي وكافة محتوياته
المستخدمة في مزاولة للمهنة .

واستثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
يجوز للمحامي أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة
مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة .

مادة ٥٦ - للمحامي سواء كان خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى
أن ينيب عنففى الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات
التقاضى محامياً آخر تحت مسؤوليته دون تفويض خاص ما لم يكن في
التفويض ما يمنع ذلك .

مادة ٥٧ - لا يلتزم المحامى الذى يحضر عن موكله بمقتضى
توكيل عام يودع المحكمة بملف الدعوى ويكتفى بالإطلاع عليه وإثبات
رقعه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

مادة ٥٨ - لا يجوز في غير المواد الجنائية التقرير بالظمن أمام
محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من اللحامين المقررين لديها
سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة من الغير .

كما لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين للقررين أمامها .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء للمحاكم الابتدائية والإدارية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين للقررين أمامها على الأقل .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر الأداء للمحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو أمر الإلقاء خمسين جنيهاً .

ويقع باطلاً كل إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

مادة ٥٩ - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٥) لا يجوز تمجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو التصديق أو التأشير عليها بأي إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها إلا إذا كانت موقعة عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل وبمصدقاً على توقيعهم من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده .

مادة ٦٠ - يشترط أن يتضمن النظام الأساسي لأية شركة من الشركات الخاصة التي يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانوني لها من المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الأقل ولا يقبل تسجيل هذه الشركات في السجل التجاري إلا بعد التحقق من امتثاله ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الشركات المذكورة القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون وذلك عند تجديدها قيدها بالسجل التجاري .

مادة ٦١ - يقبل المحامون المقبولون بجدول محاكم الاستئناف على الأقل للمقيد في جداول المحامين والقضاة ووكلاء الدائنين .

الفصل الثاني

فى واجبات المحامين

مادة ٦٢ - على المحامى أن يلتزم فى سلوكه المهنى والشخصى بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلى لل نقابة ولوائحه وأداب المحاماة وتقاليدها .

مادة ٦٣ - يلتزم المحامى بأن يدافع عن المصالح التى تمهد اليه بكفاية وإن يبدل فى ذلك غاية جهده وعنايته .

ولا يجوز له النكوص عن الدفاع عن متهم فى دعوى جنائية الا اذا استشعر أنه لن يستطيع بسبب ظروفه أو ملائسات الدعوى أن يؤدى واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية .

مادة ٦٤ - على المحامى تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم فى الحالات التى ينص عليها هذا القانون ، وعليه أن يؤدى واجبه عن يندب للدفاع عنه بنفس العناية التى يبذلها اذا كان موكلا .

ولا يجوز للمحامى المنتدب للدفاع أن يتحصى عن مواصلة الدفاع الا بعد استئذان المحكمة التى يتولى الدفاع أمامها وعليه أن يستمر فى الحضور حتى تقبل ترحيمه وتعيين غيره .

مادة ٦٥ - على المحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التى علم بها عن طريق مهنته اذا طلب منه ذلك من إبلغها اليه ، الا اذا كان ذكرها له بقصت ارتكاب جنائية أو جنحة .

مادة ٦٦ - لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل فى مكتبه بأية صفة كانت فى دعوى ضد الجهة التى كان يعمل بها وذلك خلال السنوات التالية لانتهاء علاقته بها .

ويسرى هذا الحظر على المحامي الذى يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعوى التى ترفع على هذه المجالس .

مادة ٦٧ - يراعى المحامى فى مخاطبته المحاكم عند انعقادها أن يكون ذلك بالتوقيير اللازم وأن يعمل على أن تكون علاقته بأعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل .

مادة ٦٨ - يراعى المحامى فى معاملته لزملائه ما تقتضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وفيما عدا الدعوى المستعجلة يجب عليه أن يستأن مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى إذا أراد مقاضاة زميل له .

كما لا يجوز فى غير الدعوى المستعجلة وحالات الادعاء بالحق المدنى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له إلا بعد استئذان رئيس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى .

وإذا لم يصدر لآلئ فى الحالئئ المبيئتئ بالفقرئتئ السابقتئ خلال خمسة عشر يوما كان للمحامى اتخاذ ما يراه من اجراءات .

مادة ٦٩ - على المحامى أن يمتنع عن ذكر الأمور الشخصية التى تسمى لخصم موكله أو اتهامه بما يمس شرفه وكرامته ، مالم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

مادة ٧٠ - لا يجوز للمحامى أن يلى بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظور التى يتولى الدفاع فيها أو أن ينشر أموراً من شأنها التأثير فى سير هذه الدعوى لصالح موكله أو ضد خصمه .

مادة ٧١ - يحظر على المحامى أن يتخذ فى مزاوله مهنته وسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسطاء أو الإيحاء بأى نفوذ أو صلة حقيقية أو مزعومة كما يحظر عليه أن يضع على أوراقه أو لافتة مكتبه أى

القاب غير اللقب العلمى وبيان سجة الحكمة القبول للمرافعة امنها
او اشارة الى منصب سبق ان تولاه .

مادة ٧٢ - مع عدم الاخلال بحقوق ورثة المحامى ، لا يجوز ان
تخصص حصة من اتعاب المحامى لشخص من غير المحامين ولو كان
من موظفى مكتبه .

مادة ٧٣ - يكون حضور المحامى امام جميع الملزم بالرداء
الخاص بالمحاماة وعلى المحامى ان يحافظ على ان يكون مظهره لائقا
وجديرا بالاحترام .

مادة ٧٤ - مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمحامين اعضاء
الادارات القانونية يجب على المحامى ان يتخذ نه مكتبا لائقا فى دائرة
النقابة الفرعية المقيد بها .

مادة ٧٥ - يلتزم المحامى بالاشراف على الموظفين العاملين بمكتبه
ومراقبه سلوكهم والتحقيق من انهم يؤدون ما يكلفون به بأمانة وصديق .

والمحامى ان يصدر توكيلا لواحد او اكثر من العاملين بمكتبه
للإطلاع نيابة عنه وتقديم الأوراق واستلامها لدى أية جهة وكذلك استلام
الاحكام واتخاذ اجراءات تنفيذها وتبصيرة الرسوم والامانات
واستردادها .

ويقول ان يكون هذا التوكيل مصدقا عليه من النقابة الفرعية
المختصة .

مادة ٧٦ - لا يجوز للمحامى التوقيع على صحف الدعاوى
والطعون وسائر أوراق المحضرين والمقود القيمة لشهر العقارى او
المضور والمرافعة بالمخالفة لاحكام ممارسة اعمال المحاماة المنصوص
عليها فى هذا القانون والا حكم بعدم القبول او البطلان بمسب الاحوال
وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامى طبقا لاحكام هذا القانون
ومسئوليته قبل من اضر به الاجراء المخالف .

التطبيق على المواد الواردة في قانون المحاماة

للجديد بشأن حقوق المحامين وواجباتهم

وأحكام القضاء بشأن ذلك

النصوص المقابلة :

المواد ٤٧ من القانون الجديد تقابل المادة ٩١ من القانون الملغى كما أن المواد ٤٩ و ٥٠ تقابل المواد ٩٥ و ٩٦ من القانون الملغى كما أن المادة ٥٢ من القانون الجديد تقابل المادة ٨٥ من القانون الملغى .

الاعتداء على المحامي أو أهله :

حرصاً من المشرع على العاملین بالمحاماة وتأكيداً لأن المحاماة تشارك العليلة القضائية في تحقيق العدالة غلظ العقوبة في المادة ٥٤ على كل من يعتدى على محام أو يهينة بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو يسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

جواز التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة :

أجاز المشرع في المادة ٢/٥٥ واستثناءاً من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٦ بأنه يجوز للمحامي أو ورثته من بعده التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة بزاولة مهنة حره أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة .

التوقيع على صكف الدعوى :

المواد ٥٦ و ٥٨ تقابل المواد ٨٦ و ٨٧ من قانون المحاماة الملغى .

تسجيل العقود :

لا يجوز تسجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو القصدیق أو التناشير عليها بأى إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام هيئة الاستثمار إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الاقل ويصادق على توقيعها من النقابة الفرعية .

هذا ما جاء به نص المادة ٥٩ من قانون الحماية الجديد .

ولقد كان نص المادة ٨٨ من قانون الحماية الملغى يتطلب ذلك في العقود التي تزيد قيمتها على ألف وخمسمائة جنيه .

استعانة الشركات الخاصة بمستشار قانوني :

حرصا من المشرع على مصالح المواطنين تطلب في المادة ٦٠ بالنسبة للشركات التي يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات أن تعين مستشار قانوني من المقبولين أمام محاكم الاستئناف على الأقل ومنع قبول تسجيلها في السجل التجاري إلا بعد التحقق من ذلك .

احكام القضاء بشأن حقوق المصلين وواجبهم

ـ حصانة المحامي الوارد نكرها في المادة ٥٢ من القانون ١٢٥ لسنة

١٩٢٩ .

ـ أن حصانة المحامي الوارد نكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٢٩ لم تقرر لحياته في كل ما يقع منه بالجلسة على الإطلاق بل الغرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء انما هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب انه محدود الحرية ، فهذه هي الحالة التي لا يكون للقاضي أن يحكم فيها على المحامي بالجلسة لما يقع منه وانما يحرر محضرا بما يقع ويحيله الى النيابة لتقديم المحامي بناء على هذا المحضر الى قاض آخر في اليبعاد الوارد في ذلك النص . ومؤدى هذا أن الدعوى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر بالاحالة من القاضي الذي وقعت امامه الجريمة فيكون ممتنعا إذن على النيابة أن تجرى فيها تحقيقا شأنها في ذلك الشأن في سائر القضايا بعد أن ترفع فعلا للمحاكم . أما اذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه فلا تكون ثمة حصانة بل يكون للمحكمة أن تتعامله بمقتضى الاحكام العامة فتحكم عليه فوراً بالجلسة أو تحيله الى النيابة لتجري شئونها نحوه .

(طعن رقم ١٤ سنة ١١ ق - جلسة ١١/٢٥ / ١٩٤٠) .

– حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة

أو غيرها *

– المادة (١٩) من قانون المحاماة – وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وأن وريت في الباب الخامس منه « في حقوق المحامين واجباتهم » فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها – لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته . فهي كالمادة الأولى من القانون تسييران في منحنى واحد ، فما نلم الاشتغال بالمحاماة – وهو العنصر الاصيل فيها – هو المرسوم للقيد ، فالتحاق المحامي الطارئ بأحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه ان يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالعيار في الحاليتين واحد وقد أكد الشارع مراده بت ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول – وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف *

(ملعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق – جلسة ١٩٥٩/٦/٩ من ١٠ من ٤٠١)

مج فني جنائي) *

التقهر بالظمن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا الحـ
منه . مرض المحامي عن الظمن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول
بينه وبين تقديم الأسباب في المهاد *

(ملعن رقم ٢١٢٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩ من ٣٠ من ٤٣٤)

مج فني جنائي) *

– عدم حصول المحامي على الأذن المتصوص عليه في المادة ١٣٣
من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . مخالفة مهنية – لا تجره العمل

الاجرائى من اثاره - اشتراط توكيل خاص فى الادعاء المباشر -

غير لازم *

- أن النفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الواقعة صحيفتها من محام لم يحصل على إذن من مجلس النقابة الشرعية بقبول الوكالة فى الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقتضى به المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ - مردود ، بأن هذه المخالفة المهنية - يفرض حصولها - لا تستتبع تجريد العمل الاجرائى الذى قام به محامى المدعى بالحق المنى من اثاره القانونية ، كما أنه ليس بصائب ما اثاره المستأنف من عدم قبول الدعوى لأن محامى المدعى يأنحق الدنى قسم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص مة . ذلك أن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر *

(طعن رقم ١٤٩٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ ص ٢٧ من ٢٦٩)

مج فنى جنائى *

- انضمام المحامى الى زميله فيه معنى الاقرار بما ورد فى

مرافعة الأخير *

- انضمام المحامى الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد فى مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت فى مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منقذ - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامى الموكل الذى ترافع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم الآخر اليه - فإن المتهم يكون قد استوفى دفاعه *

(طعن رقم ١٣٩٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ ص ٨ من ٢٢٥)

مج فنى جنائى *

- محاماة - لجنة قبول المحامين - قرارها :

- لم يلزم قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لجنة قبول المحامين

بتسييب القرارات التى تصدرها *

(طعن رقم ٩ سنة ٣١ في جلسة ١٩٩٨/٣/٢٨ من ١٨ من ١٦)
مج فنى جنائى .

– الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية احيلت على محكمة الجنائيات لظنرها فاذا ثبت أن المحامى الحاضر عن المتهم لم يترافع عنه او يقدم اى وجه من وجوه المعاونة وانتهت المستكملة بإدانة المتهم كانت اجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا .

– أن من القواعد الاساسية التى اوجبها القانون ، أن تكون الاستماعة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية احيلت على محكمة للجنائيات لظنرها . حتى يكفل له دفاعا حقيقيا . لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية امر له خطره . ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام اثناء المحاكمة لوشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية لكل ما يرى تقييمه من وجوه الدفاع . وحرصا من المشرع على فعالية هذا الضمان الجوهري ، فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام – منتقبا كان او موكل – من قبل متهم يهاكم فى جنائية – اذا هو لم يدافع عنه ، او بعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأنيبية اذا اقتضتها الحال . وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ممثل النيابة العامة ترافع وشرح ظروف الدعوى ، على حين لم يثبت أن الحاضر مع المتهم ترافع عنه او قسم اى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للمحك وانتهت الى ادانة المتهم . فان حق الاستماعة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره . ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا .

(طعن رقم ١٨٨٤ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/٣/٨ من ٢٧ من ٢٢)
مج فنى جنائى .

– ملاحظ القيد بجدول المصامير :

– المادة ١٩ من قانون المصامة وهى التى حرمت الجمع بين

الحاماة وبين غيرها من الوظائف والإعمال وأن وريت من الباب الخامس منه «فى حقوق الحامين ولجباتهم» - فانها فيما ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين الحاماة والتوظيف فى احدى مصالح الحكومة او غيرها لم تات بجديد ، بل هى من مطابقات القانون وموافقاته - فهى كالعادة الاولى عن القانون تسييران فى منجنى واحد - فيما دام الاشتغال بالحاماة - وهو العنصر الاصل فيها - هو المصوغ للقيود فالتحاق الحامى الطارئ باحدى الوظائف يعد ممارسة مهنته والذى من شأنه ان يمنحه من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول الحامين غير المشتغلين . فالحال فى الحالين واحد ولا حكمة للمغايرة - وأن اختلف اثره بحسب المرحلة التى وجد فيها هذا السبب . فان قام هذا السبب لقتداء امتنع القيد بتاتا - وقد أكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب لقطع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قهد اسمه بالجدول وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالنزعة والشرف .

(طعن رقم ٦ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦١ من ١٢ من ١٩)
مج فنى جنائى .

- قانون مصاماة - صدور قرار من وزير العدل اعمالا لإحكامه -
مرافعة من شملهم القرار لا تستلزم القيد .

مضى كان وزير العدل - اعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون الحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - قد اصدر قرارا بأن « يقبل للمرافعة امام المحاكم عن بنك الائتمان العقارى او الشركات التى تساهم الحكومة فيها بنصيب فى رأس المال أو البنك الأهلى أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للتيقول أو البنك الصناعى أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو اقلام قضايا هذه الجهات المتصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » - فان القانون يكون قد سوى بذلك بين محامى اقلام قضايا الحكومة ومحامى هذه الهيئات فى عدم اشتراط قديمهم فى

جدول المحامين المقررين امام المحاكم بجميع درجاتهم تمييزاً في اداء واجباتهم .

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٩ من ١٣ من ٢٤٢)
مج فنى جنائى -

— خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المصاماة من النص على العمل للتظير للقضاء أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة

أو النيابة أو ادارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الاوقاف .

— أن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المصاماة أمام الحاكم وأن اوجب احتساب الزمن الذى قضاءه الطالب فى القضاء أو الأعمال فى مجلس الدولة أو النيابة أو ادارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الاوقاف ، إلا أنها خلت من النص على العمل للتظير لتلك الأعمال وأن أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ومؤدى ذلك أن الشارح انما قصد أن لا تحتسب مدة الاشتغال فى الأعمال المعيرة نظيرة لتلك الأعمال التى أشار إليها فى صدر المادة الا بعد صدور قرار بها من وزير العدل . ولما كان العمل الذى تولاه الطاعن بإدارة للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للمصوامع والتخزين لا يندرج تحت الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ سالفة الذكر ، وكان وزير العدل لم يصدر قراراً بتنفيذها لهذا النص باحتساب مدة الاشتغال بالأعمال النظرية للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى مدة الاشتغال بالمحاماة ، فإن ثبوت ممارسة الطاعن ذلك العمل لا يرتب له حقاً فى احتساب المدة التى قضاه فيها . ولا يجديه ما تنص عليه المادة ٢٦ من أنه « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الاوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين — محامو اقسام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو

ما يعادلها أو أحد المحامين » • لذ أن هذا للنص لا صلة له باحتساب مدد الأعمال القضائية والفنية التي عينتها المادة ١٨ من ذلك القانون •

(طعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ٨٩٥)
مج فني جنائي •

- أثر العرف الجاري في توافر صفة المحامي في تحرير صحيفة افتتاح الدعوى أو عريضة الاستئناف وإعلانها للخصم قبل إعطائه التوكيل من صاحب الشأن •

المحامي الذي يحرر صحيفة افتتاح الدعوى أو عريضة الاستئناف ويعطئها للخصم بغير أن يكون بيده حينئذ توكيل بذلك ممن كلفه لا يمكن - بحسب العرف الجاري - اعتبار أنه لم تكن له صفة في عمل الورقة لمجرد أن التوكيل الذي أعطى له من ذي الشأن لم يحرر إلا بعد تاريخ إعلان الورقة المذكورة ، بل يجب - مجازاة للعرف - اعتبار تلك الورقة صادرة فعلا من ذوي الشأن فيها منتجاة لكل آثارها وغاية الأمر أن صاحب الشأن أن لم يحضر بنفسه يوم الجلسة أو لم يرسل عنه وكيلًا ثابتة وكالته بالطريقة القانونية ، سواء أكان هو المحامي الذي حرر الورقة واتخذ فيها مكتبة محلًا مختارًا لذى الشأن في الورقة أم كان محاميا آخر خالفا ، فإن الممول عليه الوحيد في حفظ حقوق الخصوم هو ما خوله القانون لهم من حق طلب إبطال المرفعة • أما الطعن في صفة المحامي لحضوره أول مرة من غير توكيل أن فقدته صفة النيابة ينسحب إلى وقت تحرير الورقة وإعلانها واستنتاج أن صاحب الشأن لم يشترك في الورقة ولم يرض بها فكل هذا تجاوز في الاستدلال ضار بحقوق الناس لما فيه من التدخل بغير موجب في علاقة ذوي الشأن بوكلائهم تلك العلاقة التي لا يجوز للقضاء التدخل فيها إلا في صورة إنكار ذي الشأن لوكالة وكيله •

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/١٨) مج فني
مدني •

٨١ - (م ٦ - المحاماة)

– حق محكمة الموضوع في تحصيل شهادة المحامي في إجراءات الدعوى والمرافعة فيها عن بعض الخصوم ولا خطأ في تكليف هذا الحاصل بالمقابلة المعنى القانوني للوكالة بالخصومة •

إذا حصلت محكمة الاستئناف تحصيلاً واقعياً أن محامياً كان يباشر إجراءات الدعوى والمرافعة فيها شفهاياً أو بالكتابة عن بعض الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية أيضاً فلا تدخل لمحكمة النقض في تحصيلها هذا • وإذا كيفت هذا الحاصل بالمقابلة لبعض القانوني للوكالة بالخصومة من ذلك البعض فلا خطأ في حكمها •

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥ ق – جلسة ١٩٣٦/١/١٦) – مرجع فني شخصي •

– إذا وكل الطاعن محامياً غير مقبول للمرافعة أمام النقض وقام الأخير بتوكيل محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض وقع على صحيفة الطعن ويأثر إجراءاته كان الطعن صحيحاً إذ العبرة هي المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن ويأثر إجراءاته •

(الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٩ ق – جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ مـسندى) •

– حق محكمة النقض في أن تحصل من عيارة التوكيل والملاحظات تقريره أن المحامي خول في الطعن بالنقض نيابة عن موكله •
إذا لم يكن التوكيل صريحاً في تخويل المحامي أن يطعن نيابة عن الموكل بطريق النقض فللمحكمة أن تحصل ذلك من عبارة التوكيل والملاحظات التي حصر فيها •

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٩ ق – جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠) – مرجع فني مدني •

– جواز تقديم التوكيل الذي يحرر للمحامي ليقرر بالطعن عند الاعتراض على اللصقة •

أن التوكيل الذي يحرر للمحامي ليقرر بالطعن ليس من المستندات

للعنية في المادة ١٨ من قانون محكمة النقض لعدم تعمقه بالطنن ذاته اذ الغرض منه ليس الا مجرد اثبات صفة المقر بالطنن . ولذلك فان هذا التوكيل اذا لم يكن قدم وقت التقرير بالطنن يجوز تقييمه عند الاعتراض على الصفة .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٤٠/٥/٢٧ - مج فني مدني)

— وجوب ان يكون تمثيل المحامي للخصم في الجلسة بمقتضى توكيل رسمي او مصدق على التوقيع عليه .

ان تمثيل المحامي للخصم في الجلسة يجب عملا بنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ١٢٥ لسنة ١٩٢٩ - ان يكون بمقتضى توكيل رسمي او مصدق على التوقيع عليه . فاذا لم يكن بيد المحامي توكيل من هذا القبيل كانت المحكمة على حق اذا هي اعتبرت الخصم الذي جاء المحامي ليمثله غائبا وقضت في الدعوى على هذا الاعتبار .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٢/١/٢١ - مج فني مدني)

— حضور المحامي عن الخصم بالجلسة وعدم اثبات وكالته عنه وعدم قيام الدليل بعد ذلك على توافر الصفة للمحامي عند الحضور يجعل الحكم قايما .

اذا حضر محام في الجلسة عن أحد الخصوم أمام المحكمة للاستئناف ولم يثبت وكالته عنه طبقا لما يوجب قانون المحاماة ، ولم يتم الدليل بعد على توافر الصفة للمحامي وقت حضوره ، فالحكم الذي يكون قد صدر ضده يعتبر غايبا بالنسبة الى هذا الخصم . واذا هو طعن فيه بالمعارضة وقضى فيها بالغائه فلا يبقى له وجود ولذلك لا يصح الطعن على الحكم في المعارضة بانه صدر على خلاف حكم حاز قوة الأمن للقضى .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/٩ - مج فني مدني)

– عدم الشهادته اثر حضور المحامي عن الزوج بالجلسة ولو كان التوكيل قد صدر اليه من الزوج عن نفسه ويصفته وكيلاً عن زوجته المختصة في الدعوى وذلك متى كان المحامي لم يستعمل هذا التوكيل الا في خصوص نيابته عن الزوج *

مجرد حضور المحامي بصفته وكيلاً بالحضور عن أحد الخصوم لا يضمن بذاته على المحامي جميع الصفات التي قد تكون لوكله الا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد قوضى بهذه الصفات ، ذلك لأن المحامي لا يمثل الا من صرح يقبل تمثيله وقبل هو أن يمثل واثبت هذه الوكالة عنه امام المحكمة (م ٨٢ مرفعات) * وإن فتحى كان التوكيل الصادر الى المحامي قد صدر له من أحد خصوم الدعوى عن نفسه ويصفته وكيلاً عن زوجته المختصة في نفس الدعوى ، وكان المحامي اذ حضر بالجلسة لم يستعمل هذا التوكيل الا في خصوص نيابته عن الزوج ، فانه لا يسوغ للقول بأن اثر حضور المحامي عن هذا الخصم ينسحب الى زوجته بحدود أن مسند التوكيل الصادر له عن الزوج الذي اثبت نيابته عنه كان يبيح له أن يمثلها *

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٤/١١/١١ مج فني مسندى) *

– صدور التوكيل بالطعن الى عدد من المصامين والتصريح لهم بالقيام بما نص عليه التوكيل مجتمعين او منفردين - انفراد احدهم بالتقرير بالطعن - جوازه *

اذا صدر التوكيل بالطعن من الطاعن الى عدد من المصامين وصرح لهم بالقيام بما نص عليه عقد التوكيل مجتمعين او منفردين فانه يجوز لاحدهم الانفراد بالتقرير بالطعن بطريق الطعن *

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ ص ٧ ص ٩٤١ مج فني مسندى) *

– يترتب البطلان على عدم توقيع محام محقيد امام الاستئناف على

صحيفة الاستئناف والمقصود بصحيفة الاستئناف هو الأصل الملحق
للخصوم أما الأصل المودع قلم الكتاب فإن خلوه من التوقيع لا يترتب
عليه البطلان .

(الطعن رقم ١٧٤٣ سنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١ مدني) .
- اشطط المقرر بالطعن بالنقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة
النقض وقت التقرير به - ولو لم يكن مقبولا امامها وقت صدور
التوكيل له .

لما كان كل ما تقتضيه المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يوقع
تقرير الطعن بالنقض محام مقبول أمام محكمة النقض بوصفه وكيلًا عن
الطاعن فإن مفاد ذلك هو وجوب تحقيق هذا الشرط وقت التقرير بالطعن
بالنقض ولو لم يكن المحامي الذي قرر به مقبولا أمام محكمة النقض وقت
صدور التوكيل له - ذلك لأن العبرة في تمديد نطاق التوكيل وبيان سلطات
الوكيل بالوقت الذي يجري استعمال التوكيل فيه بتتفيذ العمل المشار إليه
به . فإذا كان المحامي الذي قرر بالطعن بطريق النقض - وقت صدور
التوكيل - مقيدا بجدول المحامين لدى المحاكم الشرعية ولم يكن مقبولا أمام
محكمة النقض ، وكان الثابت أن عبارة التوكيل تخول له حق التقرير بالطعن
بطريق النقض ولم يحدد التوكيل بحد زمني ولم يجعل عنه فهو ينصرف إلى
الحال والاستقبال على السواء - لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من
القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تجيز المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين
المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية بالنسبة للمدعى التي كانت أصلا من
اختصاصها وكان النزاع في الدعوى المرافعة مما اختصت به المحاكم
الشرعية أصلا وأحيل بعد الغائها إلى المحاكم الوطنية ، وكان المحامي الذي
تقدم عن الطاعنين بالتقرير بالطعن بالنقض بموجب التوكيل المشار إليه هو
نفسه الذي كان يحضر عنها أمام المحكمة العليا الشرعية عند نظر الدعوى
امامها - فإن التقرير بالطعن يكون قد قدم من ذي صفة .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٧ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥)

س ١٠ ص ٥٥٢ مج فني مدني) .

- تقديم الطاعن لصورة من توكيل يسمى عام منصوص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما وعلى وجه التخصيص على حقه في الطعن بالنقض - الاعتراض على هذه الصورة بمقولة انها صورة توكيل عرفي لا يحمل الا الامضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها واودع بها على ما تنص المادة ٧٠٢ منى ، ٢٥ ، ٢٦ محاماة - في غير محله .

اذا كان التوكيل المقدم من الطاعن هو صورة من توكيل يسمى عام نص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما في القضايا امام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق المحامي في الطعن بالنقض ، فان ما يثيره المظنون عليهم من اعتراض على الصورة الرسمية للتوكيل بمقولة انه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا لانها ليست توكيلا موثقا ولكنها صورة لتوكيل عرفي لا يحمل الا الامضاء المصدق عليه من الموكل وقد استنفذ غرضه الذي حذر من اجله بتقديمه للجهة التي استعمل فيها واودع بها على ما تنص المادة ٧٠٢ منى ، ٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٣٠٥) مع فنى حذى .

- عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية - اثره - بطلان الصحيفة وعدم قبول الدعوى - تعلقه بالنظام العام - جواز الدفع به في اية حالة كانت عليها الدعوى ولو امام محكمة الاستئناف - لا حاجة لاثبات ترتب ضرر .

نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف الدعاوى ما لم يوقعها محام ، ومقتضى هذا النهي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتما عدم قبولها ، وان النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ من

قانون المرافعات نمّا على بطلان الصحيفة التي لم يوقعها محام يقع حتما إذا ما أغفل هذا الاجراء بغير ما حاجة لاثبات وقوع ضرر للمخضع نتيجة هذه المخالفة إذ شرط ذلك أن لا ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان ، فان هو نص عليه فان المشرع يكون قد قدر أهمية الاجراء وافترض ترتيب الضرر على اغفاله في الغائب . والبطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى هو مما يتعلق بالنظام العام ويجوز النفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف .

(الملحق رقم ٢٤٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٥ من ١٨
من ١٩٥٧) مع قنى مئى *

- تقديم صحف الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية والإدارية وطلبات
الانضمام القائمة الى المحكمة الابتدائية - وجوب التوقيع عليها من محام مقرر
امامها - عدم جواز القياس على هذه الصحف والطلبات - قائمة
شروط البيع لا يصدق عليها وصف صحيفة الدعوى ولا هي من الأوراق
التي اوجب قانون المحاماة توقيعها من محام - عدم التوقيع لا يترتب
عليه البطلان *

أذ نصت المادة ٤/٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة
أمام المحاكم على أنه : لا يجوز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية
والإدارية أو طلبات الأداء الى المحاكم الابتدائية الا اذا كانت موقعة
من أحد المحامين المقررين امامها ، فقد حددت نطاق تطبيقها بصحف
الدعاوى وأوامر الأداء من ثم فلا يمكن تجاوز هذا النطاق الى غير ذلك
من إجراءات المرافعات قياسا على هاتين الحالتين بمقولة اتحاد الملة
في كل . واذ كان لا يصدق على قائمة شروط البيع وصف صحيفة الدعوى
بمعناها المبين في المادة ٦٩ من قانون المرافعات وما بعدها ولا هي في
الأوراق الأخرى التي اوجب للمحاماة توقيعها من محام ، فانه لا يترتب
البطلان على عدم توقيعها من أحد المحامين *

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٧ من ١٨ ص
١٨٢٦) مج فنى منقى .

— النعى ببطالن الحكم لبطالن صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع
عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف - قياحه على
عنصر واقعى - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
النعى ببطالن صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام
مقبول للمرافعة أمام الاستئناف يقوم على عنصر واقعى هو تحقيق
ما إذا كان المحامى للوقع على صحيفة الاستئناف مقررًا أو غير مقرر
أمام محكمة الاستئناف عند توقيعه عليها ، ومن ثم فإنه يعتبر سببًا جديدًا
لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان
يجب عرضه على محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٤ من ٢٠ ص
٦٨٥) مج فنى منقى .

— وجوب حصول التقرير بالطعن بالنقض من محام موكل من
الطاعن لا من الطاعن نفسه - اجراء جوهرى - اغفاله يترتب عليه بطلان
الطعن - لا يغير من ذلك ان يكون الخصم الطاعن مصاميا مقبولا أمام
محكمة النقض أو ان يقرر بالطعن بوصفه حارسا! وبصفيا لوقف اهلى
انتهى بموجب القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

مؤدى نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون ١٠٦
لسنة ١٩٦٢ انه يجب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن
لا من الطاعن نفسه ، وأن هذا الاجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان
الطعن - ولا يغير عن هذا النظر ما طرأ على هذه المادة من تعديل يقتضى
القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن يرفع الطعن بتقرير يودع
قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه محام

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ - جلسة ١٩٧٢ لسنة ٢٤ من ٢٨٢) مج قى مئى *

ـ علة اشتراط المشرع ضرورة توقيع محام على صحف الدعاوى *

تصد المشرع - وعلى ما اقصمت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - من توقيع المحامى على صحيفة الدعوى هو رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت * ذلك ان اشراف المحامى على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى والمقود ذات القيمة من شأنه مراعاة احكام القانون فى تحرير هذه الأوراق ، وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على نوى الشان * .

(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢ سنة ٢٤ من ٧٠٣) مج قى مئى *

ـ صحيفة الطعن بالنقض - جواز التوقيع عليها من رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة متى كان هو نفسه مصاميا مقبولا امام محكمة النقض *

اذا كان الثالث من الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٧/٦ المقدم من الطاعنة - شركة الفسادق - ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق عملا بنص المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ السارى وقت رفع الطعن - اصدر قرار بنخب الاستاذ المحامى للقيام بأعمال رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للفنادق والسياحة ابتداء من التاريخ المذكور وكان الامتاذ يصفته رئيسا لمجلس ادارة الشركة وهو الذى يمثلها امام القضاء طبقا لما تنص المادة ٥٨ من القانون سالف الذكر وهو من المحامين المقبولين امام محكمة النقض قد وقع على صحيفة

الطعن المرفوع من الشركة ، فان الدفع يبطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة يكون على غير أساس *

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٦ من ٢٧ من ١٢٨)
مج فنى مدنى *

- تصحيح الاجراء الباطل - وجوب اقامه فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء - البطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى - امتناع تصحيح التشاء نظر الاستئناف *

تصحيح الاجراء الباطل ، يجب أن يتم فى ذات مرحلة التقاضى التى اتخذ فيها هذا الاجراء فالبطلان الناشئ عن عدم توقيع محام على صحيفة افتتاح الدعوى ، ينبغى أن يتم تصحيحه امام محكمة الدرجة الاولى ، وقبل صدور حكمها للقاضى فى النزاع اذ بصور الحكم يخرج النزاع من ولاية المحكمة ، ويمتنع اجراء التصحيح ، ولما كان الحكم المطعون قد انتهى الى أن توقيع المحامى على صحيفة افتتاح الدعوى اثناء نظر الدعوى امام محكمة الاستئناف من شأنه تصحيح البطلان العالق بهذه الصحيفة ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون *

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢ من ٢٧ من ٢٥٦)
مج فنى مدنى *

- توقيع المحامى على اصل صحيفة الدعوى - اغفال التوقيع على صورتها - لا بطلان *

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون الضمانات رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، أن المشرع قصد من توقيع المحامى على أصل الدعوى ، رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص فى ذات الوقت . لأن إشراف المحامى على تحرير أصل صحيفة الاستئناف والدعوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون فى تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع

المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوي الشأن بما مفاده أن توقيع المصامى على أصل الصحيفة أو على صورتها وتحقق به الغرض الذي قصد اليه المشرع ومن ثم فإن خلل الصورة من التوقيع لا يترتب عليه البطلان .

(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧) مرجع فني
مبنى .

الفصل الثالث

في علاقة المصامى بموكله

مادة ٧٧ - يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد به اليه وطبقا لطلباته مع احتفاظه بحرية إقامة في تكليف الدعوى وعرض الاسانيد القانونية طبقا لأصول الفهم القانونى المسلم .

مادة ٧٨ - يتولى المحامى إبلاغ موكله بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها وعليه ان يبادر الى اخطاره بما يصدر من أحكام فيها وان يقدم له النصح فيما يتعلق بالطعن في الحكم اذا كان في غير مصلحته ، وان يلتفت نظره الى مواعيد الطعن .

مادة ٧٩ - على المحامى ان يحتفظ بما يقضى به اليه موكله من معلومات ، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى .

مادة ٨٠ - على المصامى ان يتمتع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لمصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به اذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبق له وكالة عنه فيه ثم تنهى عن وكالته ويصفة عامة لا يجوز للمحامى ان يمثل مصالح متعارضة .

ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت .

مسألة ٨١ - لا يجوز للمحامي ان يتنازع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها اذا كان يتولى الدفاع بشأنها .

مسألة ٨٢ - للمحامي الحق في تقاضي أتعاب لما يقوم به من أعمال المحاماة والحق في استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها .

ويتقاضى المحامي أتعابه وفقاً للعتق للمحرر بينه وبين موكله ، وإذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامي ان يطالب بأتعابه عنها .

ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها وعلمة الموكل وأهمية درجة قيد المحامي : ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون أتعابه حصة معينة من الحقوق المتنازع عليها .

مسألة ٨٣ - إذا انتهت الدعوى أو النزاع صلحاً أو تحكيمياً استحق المحامي الأتعاب المتفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك . ويستحق المحامي أتعابه إذا أنهى الموكل الوكالة دون معسور قبل انتمام المهمة الموكلة اليه .

وللمحامي الذي صدر قرار بتقدير أتعابه أو عقد صلح مصدق عليه من مجلس النقابة الفرعية أو من المحكمة أن يحصل على أمر باختصاصه بقرارات من صدر ضده قرار التقدير أو عقد الصلح أو الحكم .

مسألة ٨٤ - المحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد أتمامه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة الفرعية التي يتبعها طلباً بما يحدده من أتعاب ويمرض هذا الطلب على لجنة مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره .

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامي وموكله ، فإذا لم يقل الطرفان ما تعرضه عليهما ، فصلت في موضوع الطلب خلال ستين يوماً على الأكثر بقرار مسبب ، والا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة المختصة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختصة وذلك بغير رسوم .

مسألة ٨٥ - لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع يدايرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا جاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذاً إلا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختصة وذلك بغير رسوم .

مسألة ٨٦ - يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال . وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصل عليه .

مسألة ٨٧ - للمحامي الحق في أن يسترد من موكله ما يكون قد أنفقه من مصروفات قضائية مؤيدة بالمستندات .

مادة ٨٨ - الائتباب الحاميين وما يلحق بها من مصروفات امتياز
يلى مباشرة حق الخزائنة العامة على ما آكل الى موكله نتيجة عمل المحامي
الى الحكم فى الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الاقتراج والكفالات
ايا كان نوعها .

مادة ٨٩ - على المحامى عند انتهاء توكيله لائى سبب من الاسباب
ان يقدم بياناً الى موكله بما يكون قد تم دفعه او تحصيله ناشئاً عن الدعوى
او العمل الموكل اليه بمناميتهما وان يرد الى الموكل جميع ما سلمه اليه
من أوراق او مستندات حا لم يكن قد تم ايداعها فى الدعوى وان يوافيه
بصور المذكرات والاعلانات التى تلقاها باسمه .

ولا يلتزم المحامى بان يسلم موكله مسودات الأوراق التى حررها
فى الدعوى او العمل الذى قام به ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب
على المحامى ان يعطى موكله صورة من هذه الأوراق بناء على طلب
الموكل وعلى نفقته .

مادة ٩٠ - عند وجود اتفاق كتابى على الائتباب يحق للمحامى
حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بمسئله او حبس المبالغ للحصيلة
لحسابه بما يعادل مطلوبه من الائتباب التى لم يتم سدادها له وفق
الاتفاق .

وانذا لم يكن هناك اتفاق كتابى على الائتباب ، كان للمحامى ان
يستخرج صورة من هذه الأوراق والمستندات التى تصلح سنداً له فى
المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الأصلية لهذه الأوراق
متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .

وفى جميع الأحوال يجب ان يراعى الا يترتب على حبس الأوراق
والمستندات تنويت أى ميعاد محدد لاتخاذ اجراء قانونى يترتب على عدم
مراعاته سقوط الحق فيه .

مادة ٩١ - يسقط حق الموكل فى خطالبية محاميه برد الأوراق
والمستندات والحقوق المترتبة على عقد الوكالة بمضى خمس سنوات من

تأريخ لنتهاء وكالته ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب
موصى عليه .

مادة ٩٢ - لا يجوز للمحامى أن يتنازل عن التوكيل فى وقت غير
لائق . ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله عن التوكيل
وأن يستمر فى اجراءات الدعوى شهراً على الأقل متى كان ذلك لازماً
للنفاذ عن مصالح الموكل .

ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام
أخرى .

تطبيقات واحكام القضاء بشأن علاقة المحامى بـموكله

انحلاف بشأن تصيد الاتصاف :

حرصاً من المشرع على حسم النزاع الذى يقع بين المحامى وموكله
أوضح فى المادة ٨٤ بأن للمحامى ان يتقدم للنقابة الفرعية التى يتبعها
بطلب يطلب فيها تحديد الاتصاف كما نص المشرع على تشكيل لجنة بمجلس
النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضاء ويخطر الموكل بالحضور أمام تلك
اللجنة ليبدى وجهة نظره وأوجب القانون على اللجنة ان تتولى الوساطة
بين المحامى وموكله فإذا لم يقبل الطرفان فصلت فى موضوع الطلب
خلال ميتين يوماً بقرار مسبب وإذا لم يفصل فى الطلب خلال الموعد المذكور
جاز لكل من الطرفين ان يلجأ مباشرة الى المحكمة المختصة .

عدم جواز الطعن فى قرارات التقدير التى تصدرها النقابة الفرعية
إلا بطريق الاستئناف :

حرص المشرع على قصر الطعن على قرارات التقدير التى تصدرها
النقابة الفرعية على طريق الاستئناف .

مبدأ الطعن :

حدد المشرع في المادة ٨٥ موعد الطعن بطريق الاستئناف خلال
 عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار .

المحكمة التي يرفع أمامها الطعن :

يرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائرتها مكتب المحامي
إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنية فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا
جاوزت القيمة ذلك .

نفاذ التقدير :

لا يكون التقدير نافذاً إلا بعد انتهاء مهلة الاستئناف أو صدور
الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير لنهايتها بواسطة
قاضى الأمور الوقتية المختص بغير رسوم .

سقوط حق الموكل في مطالبة محاميه برد الأوراق والمستندات :

حرص المشرع على النص في المادة ٩١ على سقوط حق الموكل في
مطالبة محاميه بأن يرد الأوراق وكذلك مطالبته بالحقوق المترتبة على
عقد الوكالة بمعنى خمس سنوات من تاريخ انتهاء تلك الوكالة لما أورد
إن تنقطع تلك المدة بالمطالبة بها بكتاب محض عليه .

احكام القضاء بشأن علاقة المحامي بموكله

– مباشرة المحامي للإجراء قبل الحصول على سند بالوكالة لا تبطله
طالما تأكدت صفة في مباشرته بأصدار توكيل له .

(الطعن ٥٠٢ لسنة ٤٤ ق – جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ . سنة ٢٨
ص ١٧٩٨ مج فنى مدنى) .

– حضور محامى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا في قضية من
لحدى الجهات لا يضى عليه صفة لباقي الجهات التي لم تختصم في
الدعوى لاختصاصا صحيحا إذ هو لا يمثل الا من صرح بقبول تمثيله وقبل
هو أن يمثلته وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة .

(الطعن ٨٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ - سنة ٢٨
ص ١٥٠٨ مج فنى مدنى) *

- حضور محام عن الخصم وإرشاده عن رقم توكيله . عدم
جواز إثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤ - سنة ٣٠ ع ١
ص ٣٧٢ مج فنى مدنى) *

- عدم تقديم سند التوكيل الصابر من الطاعن لوكيله الذى وكل
المحامى فى الطعن بالنقض . اثره . عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ - سنة ٣٠
ع ١ ص ٥٦١) *

- لا يجوز - وطى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تقضى
المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة
فاذا باشر المحامى اجراء قبل ان يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى
كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتفان الاجراء ،
مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ - سنة ٣٠
ع ٢ ص ٣٧٢ مج فنى مدنى) *

- لم يتطلب القانون ان يكون بيد المحامى الذى يحضر صحيفة
تجديد المير فى الدعوى به ، شطبها توكيل من ذى الشأن عند تحرير
صحيفة التجديد واعلانها .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ - سنة ٣٠
ع ٢ ص ٣٧٢ مج فنى مدنى) *

- من المقرر انه وان كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ تقضى بأنه لا يجوز للمحامى ان يتفق على اجر ينسب الى

قدر أو قيمة تا هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها ويصفه عامة لا يجوز له أن يعقد اتفاقاً من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى وإن كل اتفاق من هذا القبيل يعتبر باطلاً إلا أن البطلان في هذه الحالة إنما ينصرف إلى تحديد قيمة الاتعاب المتفق عليها ولا يترتب عليه حرمان المحامي من الاتعاب ما دام قد قام بالعمل للوكيل فيه وإنما يكون على القاضي أن يستبعد التقدير المتفق عليه ويقوم هو بتقدير اتعاب المحامي وفقاً لما يستصوبه .

(الطعن ٤٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ - سنة ٢٨

ص ٥١١ مج فنى منقى)

- عدم تقديم المحامي للذى رفع الطعن بالنقض سند توكيله عند ايداع الصحيفة أو يمهده . أثره . بطلان الطعن .

اتخاذ وكالة المحامي :

- وكالة المحامي تقتضى بأسباب اتخاذ الوكالة العادية ، وأخصها انتهاء العمل للوكيل فيه ، لأنه بعد انتهاء العمل لا يصبح للوكالة محل تقوم عليه ، ولا يبقى إلا حق المحامي في الاتعاب التي لم يقضها ، ولا وجه للتحدى بهذا المزج - القول بقيام عرف بشأن وكالة المحامي يقضى بأنها لا تنتهى إلا بإلغاء التوكيل وعلم المحامي بهذا الإلغاء - استناداً للعرف الجارى الذى نصت عليه المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدنى . ذلك أن مجال تطبيق هذا العرف هو في تحديد التوابع للضرورة للامر للوكيل فيه ليستمر التوكيل في الوكالة الخاصة في مياهرتها باعتبارها متفرعة عن العمل الاصلى ومتصلة به .

(الطعن ١٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢ - سنة ٢٦

ص ٧٤٤ مج فنى منقى)

اتعاب المحامي :

- أنه نص قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى عمل به في ١٢/١١/١٩٦٨ في المادة ١٢ منه على أنه لا يجوز الطعن في قرارات

التقدير التي يصدرها مجلس النقابة الفرعية إلا بطريق الاستئناف ، فإنه يكون قد ألفى بذلك طريق التظلم من هذه القرارات التي كانت تجيزه المادة ٤٧ من قانون الحماماء الممايق رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .

(الطعن ٨٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٨ - سنة ٢٦ من ٧٧٢
مج فنى منئى)

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الحماماء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن اتحاب المحامى المتفق عليها أو التي تمنع طوعا قبل تنفيذ الوكالة تخضع لتقدير القاضى طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٩٠٧ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ - سنة ٢٦ من ١٧٥٧ مج فنى منئى)

- عمل المحامى لا ينتهى الا بصدر حكم فى الدعوى وكل اتفاق بشأن اتحاب المحامى قبل صدور هذا الحكم يكون قد تم قبل الانتهاء من العمل .

(الطعن ٤٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ - سنة ٢٨ من ٥١١ مج فنى منئى)

نصت المادة ٤٤ من قانون الحماماء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على ان يدخل فى تقدير الاتحاب اهمية الدعوى وثروة الموكل والجدد الذى بذله المحامى ومن المقرر ان هذه العناصر ليست واردة على سبيل الحصر ومن ثم فليس ما يمنع محكمة الموضوع من ان تدخل فى الاعتبار عند تقديرها الاتحاب الى جانبها لما تراه من عناصر اخرى مثل ما صاد على الموكل من منفعة مباشرة بسبب جهد المحامى .

(الطعن ٤٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ - سنة ٢٨ من ٥١١ مج فنى منئى)

- لا يدل نص المادة ١١٤ من قانون الحماماء ٦١ لسنة ١٩٦٨ على

ان الفائدة التي يحققها المحامي لوكيله تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله وانما تلحق الاتعاب على اساس ما يناله المحامي عن عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازما للوصول الى الفائدة التي حققها لوكيله وذلك كله مع مراعاة اهمية الدعوى وقيمة تلك الفائدة التي تحققت للموكل فيها على الا تزيد الاتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة منها .

(الطعن ١٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٢ - سنة ٢٨ ص

١٤٧٧ مج فنى مدنى) .

- للنص في المادة ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ينل على ان مجلس النقابة الفرعية يختص بتقدير اتعاب المحامي في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة ، وبالتالي فلا يعتد في هذا الشأن بوجود اتفاق شفهي على تقدير الاتعاب مما يجوز اثباته بغير الكتابة .

(الطعن ٤٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٧ - سنة ٢٨ ص

١٣٨٧ مج فنى مدنى) .

- مفاد المادة ١١٣ من قانون المحاماة ان المخرج رأى - بالنسبة لاستئناف قرارات مجالس نقابات المحامين الفرعية بتقدير اتعاب المحامين - الخروج على القواعد العامة لرفع الاستئناف التي تعتبر الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم الصحيفة لقلم الكتاب الى ان يكون استئناف هذه القرارات بتكليف المستئناف خصمه بالحضور امام المحكمة المرفوع لديها الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ اعلانه بالقرار المطعون فيه .

(الطعن ٩١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/١٩ - سنة ٢٩ ص

٢٦٠ مج فنى مدنى) .

- ميعاد الاستئناف لا ينفذ طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الا باعلان قرار الاتعاب للخصم .

(الطعن ٩٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ - سنة ٢٩ ص ١٧٨٥ مج فني مدني) *

- النص في المادة ١١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية على أنه « لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي يصدرها مجلس نقابة الفرعية إلا بطريق الاستئناف » يهدف إلى منع الطعن في قرارات تقدير الاتعاب بطريق المعارضة أو التظلم أمام محكمة أول درجة ، ولا يمنع من الطعن بطريق التقض في الأحكام التي تصدر في استئناف قرارات التقدير باعتبار أن الأصل هو جواز الطعن بهذا الطريق في أحكام محاكم الاستئناف في الأحوال المبينة في المادة ٢٤٨ مرافعات ما لم يحظر ذلك نص صريح *

(الطعن ٢٥٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨ - سنة ٣٠ ج ١ ص ٥١١ مج فني مدني) *

- عدم حاجة الحكم للتعريض لدفاع الطاعة إذا كان قد انتهى إلى أن أمر التقدير محل الدعوى أصبح نهائياً *

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن من حق المطعون عليه الأول ترك الخصومة في التظلم المرفوع منه وحده في أمر تقدير الاتعاب الصادر لصالحه من مجلس نقابة المحامين ضد الطاعة وإلى أنه لايجوز اقامة دعوى مبتناة ببطالان أمر التقدير بعد أن قوتت الطاعة على نفسها الطعن على هذا الأمر طبقاً للقواعد المقررة في القانون وأصبح الأمر بذلك نهائياً فإن الحكم لا يكون بحاجة بعد ذلك للتعريض لدفاع الطاعة بشأن عدم وكالة المطعون ضده عنها في الدعوى المرفوعة عليها أمام محكمة الأحوال الشخصية والخاصة بغزو حصة الميراث ويكون للنص على الحكم بالتصور بعدم الرد على دفاع الطاعة في هذا الخصوص غير منتج *

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ - سنة ١٩ ص ٥ مج فني مدني) *

- مجلس نقابة المحامين عند تقرير ائتماب المحامي في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها اختصاصها قضائيا - فصله فيها يعد فصلا في خصومة تتعلق امامه بتقديم الطلب اليه - ويعد امر التقدير الصادر من مجلس النقابة في هذا الخصوص بمثابة حكم صادر في خصومة *

تفيد نصوص المواد ٦/٨٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٤٤ والخاص بالمحاماة امام المحاكم الوطنية - واليطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل في تقدير ائتماب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي او الموكل ، وتقدير مجلس النقابة للائتماب في هذه الحالة يعتبر فصلا في خصومة بدليل ان الالتجاء اليه لا يكون الا عند الخلاف على الائتماب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي في شأنها وبذلك اباحة الالتجاء الى مجلس النقابة من كل من المحامي والموكل على السواء هذا الى انه مما يؤكد ان لمجلس النقابة اختصاصا قضائيا في مثل هذه الحالة ما اوجبه القانون من لزوم اخطار الاطلوب بالتقدير ضده بصورة من الطلب وبالجملة بمقتضى خطاب موصى عليه ليعرض امام المجلس او ليقدم ملاحظاته ، مما مفاده ان تقديم الطلب الى المجلس تتمتع به الخصومة * كما افاد المشرع بما رسحه من طريق للتظلم في امر تقدير الائتماب وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم انه اعتبر فصل مجلس النقابة في تقدير الائتماب فضلا في خصومة بين الطرفين اذا كان المشرع قد اجاز الالتجاء الى المحاكم او الى مجلس النقابة لتقدير ائتماب المحاماة في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها ، وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تجيز للمحامي بمقتضى امر التقدير الصادر لصالحه ان يحصل على اختصاص بطايرات من صدر ضده الامر ، فقد دل المشرع بذلك جميعه على ان امر التقدير هو بمثابة حكم صادر في خصومة بين الطرفين *

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩ ص ٥
مج فني مدني) *

فصل المحاكم في التظلم من قرار مجلس النقابة المحامين بتقدير
الاعتاب ، ليس فصلا من جهة تقديرها ابتداء بل باعتبارها جهة طعن *
فصل المحكمة في التظلم من قرار مجلس النقابة بتقدير اعتاب
المحامي لا يعتبر منها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - فصلا
في تقدير الاعتاب ابتداء بل باعتبارها جهة طعن في تقدير امسره مجلس
مجلس النقابة في حدود اختصاصه القضائي *

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩ ص ٥
مج فني مدني) *

- عدم فقد امر تقدير اعتاب المحاماة الازكان الاساسية للاحكام
عند تجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه في تقديرها *
اذا كان تقدير مجلس النقابة لاعتاب المحامي هو بمثابة حكم ، فان
المعيب الذي وجهته الطاعة اليه يتجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه
في تقدير اعتاب المطعون عليه للمنازعة في وكالته عن الطاعة - وعلى
فرض صحة هذا الادعاء - لا يفقد امر التقدير الازكان الاساسية
للاحكام *

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩ ص ٥
مج فني مدني) *

- عدم جواز مطالبة المحامي لخصمه بمقابل اعتابه على أساس
القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة الا اذا كانت تربطه به صلة
الوكالة *

مقتضى نص المواد ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ من القانون ٩٦ لسنة
١٩٥٧ بشأن المحاماة امام المحاكم انه لا يجوز للمحامي ان يطالب خصما
بمقابل اعتابه على أساس هذا القانون الا اذا كانت تربطه به صلة
الوكالة *

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ ص ١٩
من ٢٥٤) .

- إقامة الحكم الابتدائي بمسئولية المحامي عن تعويض موكلته
على خطئه في الدفاع عنها في قضية شرعية خطأ أدى الى رفض دعواها
واضافة الحكم الاستثنائي ان المحامي مقصر ايضا لعدم حضوره في
الاستئناف المرفوع عن موكلته عن بهذا الحكم رغم اتفاقه معها على
الحضور - لا تناقض .

متى كان الحكم الابتدائي قد اقام قضاءه بمسئولية المحامي عن
تعويض موكلته على خطئه في الدفاع عنها في قضية شرعية خطأ أدى الى
رفض دعواها ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تأييده للحكم الابتدائي
لاسبابه اضاف ان المحامي مقصر ايضا لعدم حضوره عن موكلته في
الاستئناف المرفوع منها عن الحكم الابتدائي رغم اتفاقه معها على
الحضور ، فان الحكم لا يكون حتناقضا في اسبابه تناقضا يبطله ذلك ان
الحكم المطعون فيه يقرر مسئولية المحامي سواء صح نفاذه بانه لم يخطئ
فيما ابداه من دفاع عن موكلته لدى المحكمة الشرعية ام لم يصح لانه
كان لزاما عليه في الحالة الاولى ان يباشر الاستئناف عن موكلته ليتوصل
الى إلغاء الحكم الابتدائي لمصلحتها بعد ان ائتمن معها على ذلك .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٢ مسج فني
مخفي) .

- يراعى في تقرير اتماع المحامين أهمية الدعوى وثروة الأدلة
والجهد الذي يبذلها الوكيل - تقرير التعليب معا تستقل به المحكمة الموضوع -
المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعيبها تقرير محكمة اول
درجة لمبلغ التعليب .

متى كان الحكم قد احاط بوقائع المنازعة حول تقرير اتماع المحامي

(الطاعن) وما أبداه الطرفان فيها واستظهر مقدار الجهد الذي بذله المحامي في الدفاع ومركز الموكلين (المطعون عليهم) وثروتهم فإنه يكون قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التي يجب قانسون المحاماة مراعاتها. في تقدير أتعاب المحامين وهي أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله الموكل وأضاف إليها كعنصر من عناصر التقدير كذلك مركز الموكل ٠ وإذا كان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضي الموضوع فإن محكمة الاستئناف عند تعميلها تقدير محكمة أول درجة لم يبلغ الأتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعميل باعتبار أنه يدخل في سلطتها التقديرية ومن ثم فالمجادلة في ذلك لا تعنى أن تكون جدلاً موضوعياً لا تصح آثاره أمام محكمة للنقض ٠

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤ س ١٤ من ١٦٢ مج فنى مدنى) ٠

- للمحامي والموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة - اختيار أيهما أحد الطرفين ابتداء يسقط حقه في العودة الى الطريق الأخر بدعوى مبنية - نقاط تطبيق المادة ٥١ مرافعات هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية بصقة مبنية دون الصالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن ٠

مؤدى نصوص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع قد رسم للمحامي والموكل طريقين لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها - هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة ، فإذا أختار أحدهما طريقاً من هذين ابتداء فلا

يحق له العودة الى الطريق الآخر بدعى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد اضاف على مجالس النقابة ولاية القضاء فى خصوص تقدير الاتعاب ، ومن ثم فان المحكمة الابتدائية حين تنظر التظلم من امر التقدير الصادر من النقابة انما تنظره لا باعتبارها هيئة تحصل على التقدير ابتداء وانما باعتبارها جهة طعن فى تقدير امصدره مجلس النقابة مما يتلقى معه تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات التى تنص على ان « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهابيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين جنيها » ، ذلك ان مناط تطبيق هذا النص هو الدعاوى التى تفصل فيها المحكمة بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التى تنظر فيها بوصفها جهة طعن . ومن ثم فانه اذا كان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن فى قرار مجلس نقابة المحامين ، وقد صدر هذا القرار فى طلب تقدم به المحامي لتقدير اتعابه بمبلغ الف وخمسمائة جنيه فان قيمة هذا الطلب تكون هى المناط فى تحديد الاختصاص للمحكمة التى تنظر التظلم من القرار الصادر فى هذا الطلب وهى التى يتحدد بها كذلك نصاب الاستئناف وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية فى هذا التظلم قابلا للاستئناف امام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٥ س ١٦)

س ٢٥٦ سج فنى مدنى) .

« تقرير اتعاب المحامي على اساس اهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى يبذله المحامي - المادة ٤٤ من قانون المحاماة عناصر التقدير الوارادة بها لم ترد على سبيل الحصر - ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع من ائصال عناصر أخرى الى جانب ما أورثته المادة ٤٤ سالفه الذكر .

انه وإن كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على ان « يدخل فى تقرير الاتعاب اهمية الدعوى وثروة الموكل

والجهد الذى بذله المحامى ، الا ان عناصر التقدير الواردة بهذه المادة لم ترد على سبيل الحصر ومن ثم فليس ما يمنع محكمة الموضوع من ان تدخل فى الاعتبار عند تقديرها الاعقاب - الى جانب هذه العناصر - ما عاد على الموكل من متفعة مباشرة بسبب جهد المحامى .

(الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ ص ١٧ من ١٠٨٧ مج فنى مدنى) .

- تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون المحاماة شرط لأجابه ان يكون المحامى قد تنازل عن التوكيل فعلا .

(الطعن رقم ٩٨٦ سنة ٤٥ ق - جلسة ٩ ابريل سنة ١٩٨٠ مدنى) .
- تقدير الفائدة التى حققها المحامى لموكله - مما يستقل به محكمة الموضوع .

تقدير الفائدة التى حققها المحامى لموكله مما تستقل محكمة الموضوع باستخلاصه من الوقائع دون ان يعيب حكمها أنها لم تشر لنصوص قانون المحاماة طالما ان قضاءها يتفق والتطبيق الصحيح لهذا القانون .
(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٤٧٧ مج فنى مدنى) .

- انقضاء مدة عضوية مجلس نقابة المحامين - استمرار جهاتياته حتى يتم انتخاب المجلس الجديد - القرار الصائى من المجلس بتقدير الاعقاب خلال تلك الفترة - صحيح .

مفاد نص المادة الثانية والمائتين ٥/٤٢ ، ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ان مجلس النقابة الفرعية هو الذى يتولى جميع الاختصاصات التى خولها له القانون سواء فى ذلك الاختصاصات

الإدارية أو القضائية ٠٠٠ ومن بينها تقرير أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة وإذا كانت المدة ١٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على أن تكون عضوية النقيب وأعضاء مجلس النقابة أربع سنوات، وليس معنى ذلك أنه بتمام هذه المدة تزول ولاية المجلس نهائياً ويتوقف نشاط النقابة حتى يتم اختيار المجلس الجديد ، إذ أن المادة ١٨ قد جعلت للمجلس تعيين لجنة أو أكثر للإشراف على الانتخابات وفرض الأصوات ونصت المادة ٢٩ منه على أن يجري الانتخاب وقرز الأصوات في الانتخابات الفرعية بواسطة لجنة تشكل من ثلاثة من المحامين ينتدبهم مجلس النقابة ومؤدى ذلك أن مجلس النقابة العامة ومجلس النقابة الفرعية تظل لها كافة الصلاحيات التي خولها لها القانون في الفترة ما بعد انتهاء مدة العضوية وحتى يتم انتخاب المجالس الجديدة ومباشرتها للعمل ولا محل للتفرقة بين الأعمال الإدارية والأممال القضائية وإلا توقف العمل بالنقابة في تلك الفترة وهو ما لا يتصور انصراف قصد الشارع إليه ، وكان قرار تقدير أتعاب المطعون عليه قد صدر من اللجنة المختصة بالنقابة الفرعية في فترة امتداد صلاحيات مجلس تلك النقابة في يتم انتخاب المجلس الجديد فإنه يكون صحيحاً ومبرراً من البطلان الذي ناهى عليه الطاعن .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٨ ص ٢٩ ص

١٢٨٧ مج قى مدنى) .

الفصل الرابع

في المساعدات القضائية

مادة ٩٢ - تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة

لها لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين في دائرة اختصاص كل منها .

وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والمضور فيها

وفي تحقيقات النيابة العامة وإعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود .

ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية
يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التي تدفع لهم وشروط
انتفاع المواطنين بخدماتها •

مادة ٩٤ - مع عدم الإخلال بمك المادة السابقة ينوب مجلس
النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذي يقرر إعفاؤه من الرسوم
القضائية لأعبائه •

ويقوم المحامي المنتخب بالتحاق عنه أمام القضاء بغير اقتضاء أى
انتخاب منه •

مادة ٩٥ - إذا رفض عدة محامين قبول الوكالة في دعوى من
الدعوى التي يتطلب القانون اتخاذ لاجراء القانوني فيها عن طريق
مكتب محام ، ينوب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن
محاميا لاتخاذ الاجراء القانوني والحضور والمرافعة ، ويحدد مجلس
النقابة أتعابه بموافقة صاحب الشأن •

مادة ٩٦ - في حالة وفاة المحامي أو استبعاد اسمه أو محو
من الجدول أو تعيين حريته ويصورة عامة في جميع الأحوال التي يستحيل
فيها عليه ممارسة المحاماة ومتابعة أعمال ودعوى موكله ، ينوب مجلس
النقابة الفرعية محاميا من نفس درجة التقييد على الأقل ما لم يختار
المجاسي أو ورثته محاميا آخر تكون مهمته اتخاذ الاجراءات الكفيلة
بالحفاظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب اذا كان لذلك مقتضى ،
وتتم هذه التصفية بموافقة ذوى الشأن وتحت اشراف مجلس النقابة
للغرمية •

مادة ٩٧ - يكون نوب المحامين في الحالات السابقة بالنور من
الكشوف السنوية التي تحتها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين
المحامين المقيدين امام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الذين
يزاولون لهنه استقلالاً ويقرار من مجلسها • وفي حالة الاستعجال يصدر

القرار من نقيب النقابة الفرعية ، ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحسده الاستئناف من الدور نظراً لطبيعة الدعوى أو بناء على طلب المحامي الذي يتولى إجراءات اعفاء موكله المعسر من الرسوم .

ويجب على المحامي المنتدب أن يقوم بما يكلف به ، ولا يسوغ له أن يتنحى إلا لأسباب تقبلها الجهة التي تنديه .

الفصل الخامس

المسؤولية التأديبية

مسألة ٩٨ - كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفاً شامئاً يحط من قدر المهنة يجازى بأحدى العقوبات التأديبية التالية :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - المنع من مزاولة المهنة .

٤ - محو الاسم نهائياً من الجدول .

ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات .
ولا يقترب على محو الاسم نهائياً من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

مسألة ٩٩ - يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الإنذار عليه .

مسألة ١٠٠ - يقترب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز للمحامي المنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع .
ويمنع من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي ، ومع ذلك يبقى

خاضعا لاحكام هذا القانون • ولا تبخل فترة المنع فى حساب مدة التمرين ومدة الساعد والمدد اللازمة للقيود بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة •

وإذا زاول المحامى مهنته فى فترة المنع يعاقب تأديبيا بعمر اسمه نهائيا من الجدول •

مادة ١٠١ - لا يحول اعتزال المحامى أو منعه من مزاولته للمحاماة دون محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع •

مادة ١٠٢ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة القضاء الادارى أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة ادارية •

مادة ١٠٣ - تتبع فى رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضد النقيب الاجراءات المتصوص عليها فى المادتين ١٠٥ ، ١٠٦ من قانون السلطة القضائية •

مادة ١٠٤ - إذا لم تكن الوقائع المسندة الى المحامى من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة الجنائية أو التأديبية ، جاز للنقابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن •

مادة ١٠٥ - يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التى تقدم ضد المحامين أو تحال الى المجلس من النقابة فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذه ، وقعت عقوبة الانتذار أو أحالت الأمر الى مجلس النقابة العامة إذا رأت توقيع عقوبة اشد والا حفظت الشكوى ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة اشهر على الأكثر ولكل من الشاكى والمشتكى فى حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما الى النقابة العامة •

مادة ١٠٦ - على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة
محام ترسل الى نقابة المحامين نسخة من الحكم .

مادة ١٠٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من
رئيس محكمة الاستئناف القاهرة او من ينوب عنه ومن اثنين من مستشاري
المحكمة المذكورة تعينهها جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من
اعضاء مجلس النقابة يختار احدهما المعامى المرفوعة عليه الدعوى
التأديبية ويختار الاخر مجلس النقابة .

مادة ١٠٨ - يعلن المحتامى بالحضور امام مجلس التأديب بكتاب
موصى عليه بعلم وصول على ان يصله قبل الجلسة بثمانية عشر يوما
كاملة .

ويجب ان يبلغ المعامى رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذى
يختاره قبل الجلسة بسبعة ايام فان لم يفعل اختار مجلس النقابة
عضوا آخر .

مادة ١٠٩ - يجوز للمحامى ان يوكل محاميا للدفاع عنه من بين
المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض او المحكمة الادارية العليا
او محاكم الاستئناف ومحاكمة القضاء الادارى .

وللمجلس التأديب ان يأمر بحضوره شخصا امامه .

مادة ١١٠ - يجوز لمجلس التأديب والنقابة والمحامى ان يكلفوا
بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فاذا تخلف
أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز
للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فى مواد
الجنح ، ويحاقب على شهادة الزور امام مجلس التأديب بعقوبات شهادة
الزور فى مواد الجنح .

مادة ١١١ - تكون جلسات التأديب دائمة سرية ويمسك القرار

١١٢ - (م ٨ - للمحكمة)

يفسد سماع اقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ١١٢ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسبباً وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

مادة ١١٣ - تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى ذوى الشأن والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال .

مادة ١١٤ - يجوز للمحامي أن يمارض في القرارات التي تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه أو استلامه صورة منها .

مادة ١١٥ - تكون المعارضة بتقرير من المحامي للمعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة ، أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض .

مادة ١١٦ - للنيابة العامة والمحامي المحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامي من تاريخ اعلانه بالقرار أو تسليمه صورته .

وفصل في هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعينهم جميعتها للعمومية كل سنة ومن التقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة .

وللمحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين المضموين .

ولا يجوز أن يشترك في المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذي أصدر القرار المطعون عليه .

والقرار الذي يصدر يكون نهائياً .

مسألة ١١٧ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على
أداة جديدة تثبت برأته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطمئن في
القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأييب
المحامين بمحكمة النقض ، فإذا رفض لأجل طلبه جاز له تجديده بعد
مضي خمس سنوات ويشتترط أن يقدم أداة غير الأداة السابق تقديمها .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .
ويرفع الالتماس بمعرضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر
برفضه نهائياً .

مسألة ١١٨ - إن صدر ضده قرار تأييب بمحو اسمه من جدول
المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة
قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه
في الجدول فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار
بمحو اسمه كافية لإصلاح شأنه وإزالة اثر ما وقع منه أمرت بقيد اسمه
بالجدول وحسبت أقميته من تاريخ هذا القرار .

وللجنة أن تسمع اقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس
النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس
سنوات .

ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .
والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائياً .

مسألة ١١٩ - تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية
النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به . وتخطر
بها النقابات الفرعية وأقلام كتاب المحاكم والنيابات وتنشر القرارات
النهائية بمجلة الصحافة دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات .

وإذا كان القرار صادراً بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاوله
المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب في الوقائع المصرية .

ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن
تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك .

حكماء القضاء بشأن تأديب المحامي

— سلطة محكمة النقض فيما يتعلق بتأديب المحامي اذا استندت
اليه محكمة الموضوع في حكمها أمورا تستدعي محاكمته تأديبيا .

إذا استندت محكمة الموضوع في حكمها إلى أحد المحامين أمورا من
شأنها أنها تستدعي محاكمته تأديبيا فلمحكمة للنقض أن تحيله إلى النائب
العالم لرفع الدعوى التأديبية عليه بالطريق المعتاد كما لها حق التصدي
لمحاكمته مباشرة .

(لاطن رقم ٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ مج فنى مدنى) .

— ممارسة المحامي عمله اثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول
— ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبي — عدم
احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمريض ولا من مدة الاشتغال أمام
المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة لاستحقاق
المعاش .

لدى المشرع — فى المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٤ — عن ممارسة المحامى لعمله اثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول
فقد دل على أن هذه الممارسة انما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها
خضوعه للجزاء التأديبي . ولما نصت المادة ٢٤ من اللائحة الداخلية
لنقابة المحامين المعتمدين بالقرار الوزارى الصادر فى ١٥/٧/١٩٤٦ من
أنه « يترتب على الاستبعاد من الجدول منع المحامى من المرافعة . .
ولا تحسب مدة الاستبعاد من مدة التمريض ولا من مدة الاشتغال أمام
المحاكم الابتدائية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش » .

(المطن رقم ١٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ من ١٧ من ١١
مج فنى مدنى) *

- عدم جواز الجمع بين المحاماة والاشتغال بالتجارة - مخالفة
ذلك - اثره توقيع الجزاءات التأديبية على المحامى - المادتان ١٠ و ٥٤
ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - لا يمتنع ذلك من المطالبة بأجوره اذا ما باشر احدى
عمليات السمسرة *

مؤدى نص المادتين ١٩ و ٥٣ من قانون المحاماة رقم ١٦ لسنة
١٩٥٧ الذى كان ساريا وقت صدور التفويض الى المطمون عليه الاول -
بيع العقار - هو عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين الاشتغال بالتجارة
وان كل ما يترتب على مخالفة هذا الحظر هو توقيع الجزاءات التأديبية
التي نصت عليها المادة ٥٣ سالفة الذكر ، مما مفاده ان المشرع لم يحرم
على المحامى الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محل الالتزام ، بل نص
على هذا الحظر لاعتبارات قدرها تتعلق بمهنة المحاماة ، ومن ثم فان
الاعمال التجارية التي يقوم بها المحامى تعتبر صحيحة ، ويجوز للمطمون
عليه الاول وهو محام ان طالب بالاجر الذى يستحقه عن عملية السمسرة
موضوع النزاع متى قام بها على الوجه الذى يتطلبه القانون *

(المطن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧ من ٢٧ من ١٢٤
مج فنى مدنى) *

- قيام المحامى باعمال السمسرة - استتفاله الاجر عنه قبل
الموكل - لا يمتنع من ذلك ترميم اشتغال المحامى بالتجارة - علة ذلك *

نصت المادة ٥٢ من قانون المحاماة على عدم جواز الجمع بين
المحاماة وبين الاشتغال بالتجارة ومن ثم فان كل ما يترتب على هذا الحظر
هو توقيع الجزاءات التأديبية التي نصت عليها المادة ١٤٢ مما مفاده
ان المشرع لم يحرم على المحامى الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محصل
الالتزام بل نص على هذا الحظر لاعتبارات قدرها تتعلق بمهنة المحاماة

ومن ثم فإن الأعمال التي يقوم بها المحامي تعتبر صحيحة ويجوز للمطعون عليه وهو محام المطالبة بالأجر الذي يستحقه عن عمل السمسرة متى قام بها على الوجه الذي يتطلبه القانون .

(الطنن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٢٨٧)

مج قنى مدنى) .

- حظر تعامل المحامين مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها اذا كانوا هم الذين يدافعون عنها - يستوى في ذلك أن يكون التعامل باسمائهم أو باسم مستعار - شراء الطاعن العقار بصفته وليا طبيعيا على واديه القاصرين - تمسكه بخلو الصك من بيان ما اذا كان اسم المشتري مستعارا من عدمه - اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع - قصور وخطا في تطبيق القانون .

تحتل المادة ٤٧٢ من القانون المدني على المحامين التعامل مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها اذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمائهم أو باسم مستعار والا كان العقد باطلا . فاذا كان الثابت من عقد البيع أن الطاعن قد اشترى العقار المبين فيه بصفته وليا طبيعيا على واديه القاصرين وهما ليسا ممن تضمنهم الحظر الوارد بالمادة المذكورة فلا يكون العقد باطلا الا اذا ثبت انهما كانا اسماء مستعارين لوالدهما الطاعن الاول . فاذا كان الطاعنان قد تمسكا امام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف الذي ايدى الحكم الطعون فيه لم يبين ما اذا كان اسم المشتريين مستعارا من عدمه ، وكان ذلك دفاعا جوهريا يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن للحكم الطعون فيه اذا اغفل الرد على فساد الدفاع ونفى بالبطلان دون التثبيت من أن المشتريين كانا اسماء مستعارين للطاعن يكون مشوريا بالقصور والخطا في تطبيق القانون .

(الطنن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/٣/١٩٦٤ من ١٥ من ٢٨١)

مج قنى مدنى) .

- عدم جواز تكليف المحامي بإداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه - ومع ذلك له أن يؤديها متى طلب منه موكله -

توجب المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات على المحامين والوكلاء والأطباء أو غيرهم أن يؤدوا الشهادة عن الوقائع التي علموا بها من طريق مهنتهم أو صنعتهم متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم وإذا تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحاكم بأن على المحامي أن يمتنع عن أداء مثل هذه الشهادة وأنه لا يجوز تكليفه إداؤها في نزاع وكل أو استشير فيه فإن مؤدى هاتين المادتين أن المشرع وإن كان قد حظر على الخصوم تكليف المحامي أداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه ، إلا أنه لم يمنعه بطريق اللزوم من أدائها فله أن يؤديها متى طلب منه موكله ذلك -

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ١٠٠١
مج فني مسند) *

القسم الثاني

فى نظام نقابة المحامين

باب تمهيدى

مادة ١٢٠ - نقابة المحامين مؤسسة مهنية مستقلة تضم المحامين فى جمهورية مصر العربية (القيدين بجداولها) • وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذى ينظمه هذا القانون •

مادة ١٢١ - تعمل النقابة على تحقيق الاهداف الآتية وفق احكام هذا القانون •

(أ) تنظيم مهنة المحاماة وضمان حسن أدائها •

(ب) كفالة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين منهم •

(ج) العناية بمصالح اعضائها وتركية روح التعاون بينهم وضمان استقلالهم فى أداء رسالتهم •

(د) تشجيع البحوث القانونية ونشاطات الشريعة الاسلامية •

(هـ) التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة فى الدول العربية والدول الاتريكية وغيرها للعمل على خدمة الاهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم •

مادة ١٢٢ - للنقابة فى سبيل تحقيق اهدافها المبينة بالمادة السابقة بالتعاون مع النقابات المهنية الأخرى والجمعيات القانونية العلمية والمنظمات المماثلة فى الدول العربية واتحاداتها تحقيقا للأهداف القومية

للأمة العربية في أن يكون القانون في خدمة قضايا الحرية وإدانة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها .

والنقابة أيضا التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل الخبرات حول نظم القضاء والمحاماة والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد رسالتها في الدفاع عن حقوق الانسان .

الباب الأول

النقابة العامة

مادة ١٢٣ - تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الأجهزة الآتية :

- (أ) الجمعية العمومية .
- (ب) مجلس النقابة .

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١٢٤ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وخساكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية الذين يكون قد مضى على قيدهم بجدولها سنة وذلك قبيل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوما على الأقل وكانوا قد سددوا الاشتراكات المستحقة عليهم أو أعفوا منها حتى آخر السنة السابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية وقيل لاجتماعها بشهر على الأقل .

وتتعد الجمعية العمومية سنويا في شهر يونيو في مقر نقابة المحامين بالثاهرة ولا يكون لاجتماعها صحيحا إلا اذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاثة آلاف عضو ايهاا اقل فاذا لم يتوافر هذا العدد اجل الاجتماع اسبوعين ويكون الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها على الأقل فاذا لم يكتمل العدد في هذا

الاجتماع اعيتت الدعوة لاجتماع يعقد خلال اسبوعين وتكرر الدعوة حتى يكتمل العدد المطلوب .

وفي جميع الاحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية الى ما بعد انتهاء العطلة اللضائية .

مسألة ١٢٥ - يراس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفي حالة غيابه ينوب عنه اقدم الوكيلين ممن يزاوّل المهنة مستقلا وفي حالة غيابه ، ينوب عنه الوكيل الاخر .

ويعلن رئيس الجمعية لفتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب لللازم لائمقاما .

كما يعلن فض الاجتماع ويتولى امين عام النقابة امانة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية امينا للاجتماع . وتختار الجمعية العمومية اثنين من بين اعضائها قارزي الاصوات .

مسألة ١٢٦ - علاوة على ما ورد بشأنه نص خاص في هذا القانون، تختص الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بما يأتي :

١ - النظر في تقرير مجلس النقابة ومراقبي الحسابات عن الحساب الختامي للنقابة عن السنة المنتهية واقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم النصفة التي يؤديها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

٣ - تعديل مقدار الماش المقرر للمحامين والمستحقين عنهم وتعديل قواعد استحقاق الماش بناء على اقتراح مجلس النقابة ووفقا لتقرير خبيرين اكتوبريين يشارهما مجلس النقابة .

مسألة ١٢٧ - لا يجوز للجمعية العمومية ان تنتظر في قير المسائل الواردة في جدول الاعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة ان يعرض لتظر المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

مادة ١٢٨ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابي يقدم إلى النقيب من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة النزعية المختصة ويبين في الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح .

ويتولى النقيب توجيه الدعوة للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الطلب .

وإذا لم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون في اليوم التالي لانتهاؤ تلك المدة .

مادة ١٢٩ - إذا كان طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية لمصحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة يشترط لصحة انعقادها حضور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكثر الأعضاء سنا من غير أعضاء مجلس النقابة .

مادة ١٣٠ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجمعية ، ويجوز محضر بنتيجة الاجتماع يثبت في دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والأمين العام وفارضى الأصوات .
ويبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات دعوة الجمعية العمومية ولنفاذها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ١٣١ - يشكل مجلس النقابة العامة على الوجه الآتي :

- نقيب المحامين .

- عضو واحد من كل دائرة محكمة استئناف ممن يزاولون المهنة في مكاتب خاصة ، المقربين لدى محاكم الاستئناف دون غيرها .
- ستة من المحامين المقربين لدى محكمة النقض المشتغلين بالمحاماة

لمدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً • يكون من بينهم ثلاثة من
مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعين لأحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية والمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها •

— ستة من الحامين الذين لدى محاكم الاستئناف دون غيرها
المستقلين بالحماية لمدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً يكون من
بينهم ثلاثة من مديرى وأعضاء الإدارات القانونية المشار إليهم
بالفقرة السابقة •

ولا تدخل فى حساب عدد الاشتغال فى حكم هذا النص المسند
النظيرة للمحماية •

ولا يجوز الجمع بين التشريع لمركز النقيب وعضوية مجلس
النقابة •

كما يجوز التشريع لتمثيل أكثر من فئة من الفئات المذكورة
بهذه المادة •

مادة ١٣٢ — يشترط فيمن يرشح نفسه نقيباً أن يكون من الحامين
أصحاب المكاتب الخاصة والمقيدين أمام محكمة النقض والذين أمضوا
فى الاشتغال الفعلى بالمهنة أكثر من عشرين سنة متصلة بالإضافة الى
الشروط العامة للتشريع لعضوية مجلس النقابة •

مادة ١٣٣ — يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة :

١ — أن يكون من أعضاء الجمعية العمومية •

٢ — أن يكون مصدداً لرسم الاشتراك المستحقة حتى آخر السنة
السابقة على فتح باب التشريع •

٣ — ألا يكون قد صدر ضده خلال السنوات الثلاثة السابقة على
ذلك أى قرارات تأنيبية •

مادة ١٢٤ - يكون الترشيح لعضوية المجلس يطلب يقدم من المرشح الى مجلس النقابة في اليعاد الذى يحدده لقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخاب باربعين يوما على الأقل .

ويعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل باب الترشيح وتعلن على المحامى فى النقابات الفرعية . وإن اغفل ادراج اسمه بها أن يتظلم الى مجلس النقابة أو أن يطعن فى قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل نى الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ١٢٥ - يجرى الانتخاب لاختيار النقيب واهضاء مجلس النقابة العامة فى مقار النقابات الفرعية على الوجه الآتى :

ويتولى اعضاء الجمعية العمومية المذكورين بالمادة ١٢٤ اختيار النقيب والاثنى عشر عضوا للمبينين بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ١٣١ .

ويتولى المحامون بدائرة كل محكمة استئناف ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية اختيار ممثلهم المشار اليه بالفقرة الثانية من المادة ١٣١ المذكورة .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع العرى المباشر وبالاغلبية النسبية فانما تصوات الاصوات بين اكثر من مرشح يقترح بين الحاصلين على الاصوات المتساوية .

وتستمر عملية الانتخاب فى اليوم المحد لها من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء ويجرى الفرز فى دائرة كل نقابة فرعية وتبلغ نتيجته فورا الى مجلس النقابة العامة .

ويبين النظام الداخلى للنقابة لاجراءات الترشيح وخصص طلبات الترشيح واجراءات الانتخاب والاشراف عليها وفرز الاصوات واعلان

النتيجة على أن تكون لجان الاشراف على الانتخاب وفرز الأصوات من غير المرشحين وأن يكون لسكل مرشح أن ينيب عنه محاميا لا يقل عن درجة قيده في حضور اجراءات للفرز .

- وعلى المجلس اخطار وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام ومنظمات نقابات المحامين بالدول العربية والنقابات الفرعية بـنتيجة الانتخاب خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلان النتيجة .

مسادة ١٣٦ - تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب وتجرى الانتخابات لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب وأعضاء المجلس لأكثر من حورتين متصليتين .

مسادة ١٣٧ - يعين مجلس النقابة من بين أعضائه كل سنتين هيئة المكتب المشكلة من وكيلين وأمين عام وأمين للصندوق ويتولى النقيب رئاسته .

ويشترط أن يكون النقيب واحد الوكيلين على الأقل ممن يزاولن المهنة مستقلين .

ويجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أمينا عاما مساعدا أو أمينا مساعدا للصندوق ويكونون أعضاء بهيئة المكتب .

ويحدد النظام الداخلي للنقابة اختصاصات أعضاء المكتب وترتيب الأعمال بين أعضاء المجلس وتشكيل لجانه واختصاصاته .

مسادة ١٣٨ - نقيب المحامين هو الذي يمثل المحامين ويتنظم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ويرعى الالتزام بقوانينها ويشرف بوجه عام على سير أعمال النقابة وفق احكام هذا القانون وله

أن يتخذ هيئة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من يففيه من المحامين
في كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها *

ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفي حالة غيابه تكون
الرئاسة لأقدم الوكيلين في اللقيد بجدول المحامين بشرط أن يكون مزاولا
للمهنة مستقلا وفي حالة غيابهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء المجلس سنة *

مسألة ١٣٩ - يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعا دوريا كل خمسة
عشر يوما على الأقل بناء على دعوة النقيب * ويكون اجتماعه صحيحا
إذا حضره أكثر من نصف أعضائه *

وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين * فإذا تساوت الأصوات
يرجع الجانب الذي معه الرئيس *

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من
النقيب أو بناء على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس أو بناء على
طلب مجالس خمس نقابات فرعية على الأقل ، وذلك بكتاب يوجه إلى النقيب
مرفقا به جدول الأعمال المقترح *

مسألة ١٤٠ - تصدر محاضر لجلسات المجلس وتثبت في دفتر خاص
يوقع عليه من النقيب أو من يمثل محله ومن أمين عام المجلس *

ويبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات دعوى المجلس إلى الانعقاد
وكيفية إعداد جدول أعماله ونظامه ١-٢ ٤ *

مسألة ١٤١ - تسقط العضوية عن النقيب وعن أي عضو في المجلس
إذا فقد أي شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها في هذا
القانون * ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه بعد سماع
أقوال العضو إذا كان لذلك مقتضى *

وللمجلس أن يقرر بنفس الأغلبية أسقاط عضوية من يتغيب عن
جلساته أربع مرات متتالية أو ثمانى مرات متقطعة خلال السنة الواحدة

بغير عذر يقبله المجلس على أن يخطر العضو اسماع اقواله قبل تقرير اسقاط العضوية .

والجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو المجلس نقابتها أن يطلب من مجلس النقابة العامة اسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية في حالة الغياب المبين في الفقرة السابقة .

وللمضو الذي اسقطت عضويته حق الطعن أمام النقابة الجنائية لمحكمة النقض في القرار الذي يصدر باسقاط عضويته بتقرير يقدمه الى محكمة النقض خلال اربعين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

مادة ١٤٢ - اذا شغل مركز النقيب لأي سبب وكانت لمدة الباقية له تقل عن سنة يقوم اقدم الوكيلين مقامه بشرط أن يكون ممن يزاول المهنة مستقلا ، فاذا زالت المدة الباقية على سنة يمين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الاصلى وذلك خلال ستين يوما من شغل مركز النقيب .

وانذا شغل مكان أحد أعضاء المجلس لأي سبب كان ، عين المجلس بدلا منه لمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الأصوات التالية في الانتخاب السابق مع مراعاة حكم المادة (١٣١) . وانذا لم يوجد تميم على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية للعضو الاصلى ، على أن يجري الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ شغل الشكان .

مادة ١٤٣ - فيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للجمعية العمومية والنقابات الفرعية وهيئاتها ، يكون لمجلس النقابة العامة اوسع الصلاحيات في كل ما يتعلق بإدارة شؤون النقابة العامة وتحقيق أهدافها وذلك علاوة على الاختصاصات الأخرى المقررة له في هذا القانون .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلي :

- ١ - قبول العضوية في نقابة المحامين الدولية أو الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة في مؤتمراتها .
- ٢ - إصدار مجلة المحاماة والإشراف على تحريرها .
- ٣ - وضع النظام الداخلي للنقابة واللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية .
- ٤ - وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة .
- ٥ - إعداد الموازنة التقديرية للمجموعة للنقابة وحساباتها الختامية المجمعة .

المساب الأول

النقابات الفرعية

الفصل الأول

تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

مادة ١٤٤ - تنشأ نقابات فرعية في دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصاتها وتعمل على تحقيق أهداف النقابة في هذا الاختصاص .

وللمجموعة العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة أن تقرر إنشاء نقابة فرعية واحدة تشمل اختصاصها أكثر من دائرة محكمة بدعائية .

مادة ١٤٥ - تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيمين بالجدول العام في دائرة النقابة الفرعية والذين يخضعون مكائهم أو يلحقون بإدارات القانونية المنصوص عليها في هذا القانون فيلحق اختصاصها .

مادة ١٤٦ - تتكون هيئات النقابة الفرعية من :

٥ - الجمعية العمومية

٥ - مجلس النقابة الفرعية

الفصل الثاني

الجمعية العمومية

مادة ١٤٧ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين المقيدين في الجدول العام في دائرتها المقيولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ، أو المحاكم الابتدائية ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالفقرة الأولى من المادة (١٢٤) .

مادة ١٤٨ - تتمتع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية سنوياً في شهر مارس من كل سنة برئاسة نقيبها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو في أي مكان آخر ملائم في الجهة التي يقع بها مقرها . انذ تبين أن مقر النقابة لا يتسع لأعضائها .

مادة ١٤٩ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتي :

١ - النظر في تقرير مجلس النقابة الفرعية أو ملاحظات مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي للنقابة في السنة المنتهية وإقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - إبداء الرأي في الأمور التي يرضها عليها مجلس النقابة الفرعية أو التي تطلب فيها النقابة العامة الرأي فيها .

٣ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

مادة ١٥٠ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعاً غير عادي للظفر في سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية أو من أحد أعضائه بناء على طلب كتابي يقدم من مجلس النقابة الفرعية مواع من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو مائة عضو أيهما أقل . ويبلغ طلب عقد الجمعية إلى مجلس النقابة العامة الذي يتولى توجيهه

الدعوة خلال ميتين يوما على الاكثر من تاريخ طلبها ونسب احد اعضائها
لرئاسة اجتماعها ولاشراف على اجراءات ابداء الرأى فيها .

كما ان للجمعية العمومية ان تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس
النقابة الفرعية ضرورة لذلك او قدم به طلب مسبق موقع عليه من ثلاث عىد
اعضاء الجمعية العمومية او بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح
موضوع عليه لأخذ الرأى فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة الى
الاجتماع فى هذه الحالات .

مادة ١٥١ - تسرى بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية
وشروط انعقادها واجراءاتها وقراراتها ومضامير جلساتها . الاحكام
المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن الجمعية العمومية
للنقابة العامة .

الفصل الثالث

مجلس النقابة الفرعية

مادة ١٥٢ - يتولى شأنون النقابة الفرعية مجلس يشكل من
نقيب وستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين
اعضاؤها ، فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فيشكل من نقيب
وعشرة أعضاء ، ومجلس النقابة الفرعية بالاسكندرية من نقيب وثمانية
أعضاء وفى جميع الاحوال يجب أن يكون النقيب ممن يزاولون المهنة
مستقلين .

ويشترط الا يزيد عدد من يتقرر انتخابهم من المهامين بالادارات
القانونية المشار اليها فى هذا القانون على عضوين فى كل مجلس فيما عدا
مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة على ثلاثة أعضاء .

وتكون مدة المجلس أربع سنوات ، ويتمين دعوة الجمعية العمومية
قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الاقل لاجراء انتخابات
جديدة .

مادة ١٥٣ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية أن يكون من المحامين القبولين أمام محكمة النقض أو أمام محاكم الاستئناف ممن مضى على مزاوولتهم المهنة سبع سنوات متصلة على الأقل لا تدخل فيها مدة الأعمال النظرية للمحاماة . وتصرى بقية الشروط المبينة بالمادة (١٣٢) ويتولى أعضاء الجمعية العمومية انتخاب النقيب .

مادة ١٥٤ - تشكل هيئة مكتب مجلس النقابة الفرعية من النقيب والأمين العام وأمين الصندوق .

ويتنخب مجلس النقابة الفرعية في أول اجتماع له بعد تشكيله الوكيل والأمين العام وأمين الصندوق . ويشترط في النقيب أن يكون من المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالا للقبولين للمراقبة أمام محكمة النقض ممن مضى على اشتغالهم بالمهنة عشرون سنة متصلة على الأقل .

ويكون لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة في حدود اختصاص النقابة الفرعية .

مادة ١٥٥ - فيما عدا الاختصاصات متى احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس النقابة العامة يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا القانون .

مادة ١٥٦ - تشرى على نظام التشريع وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب أو الاشراف عليه وأسقاط العضوية وشغل الأماكن الشاغرة واجتماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته ، الأحكام المقررة في هذا القانون وفي هذا النظام الداخلي للنقابة بشأن مجلس النقابة العامة .

الباب الثالث فى النظام المالى للنقابة

مادة ١٥٧ - يكون للنقابة نظام مالى يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة امساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة اعداد موازناتها التقديرية واعداد حساباتها الختامية السنوية ووضع الموازنة السنوية المجمة والحسابات الختامية للمجمة وطريقة مراجعتها .

مادة ١٥٨ - مجلس النقابة هو المهيمن على امشوال النقابة وتمصيلها وحفظها ويقوم باقرار او صرف النفقات التى تستلزمها شئون النقابة فى حدود الاعتصامات المقررة فى الميزانية .
و يشرف امين الصندوق على تطبيق النظام المالى والتحقق من سلامته .

وتباشر مجالس النقابات الفرعية ذات الصلاحيات فى حدود دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المفسرة من مجلس النقابة العامة .

مادة ١٥٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة فى اول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر .

مادة ١٦٠ - تعين الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقبا للحسابات او اكثر من المقيدين بجدول الحاسبين وتحدد اتمامه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله فى سبيل ذلك اقتراح النظام المالى الذى يكفل حسن سير العمل وان يقوم بجرد سنوى للخزينة وحسابات العهد والمخازن فى النقابة العامة وفى النقابات الفرعية ويعد تقريراً بملاحظاته عن كل ما تقدم يعرض على مجلس النقابة العامة . وعليه خلال السنة موافاة امين الصندوق بما قد يكون لديه من ملاحظات .

ولمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي يريح لزوما لها .

مادة ١٦١ - يتلقى مجلس نقابة العامة من النقابات الفرعية في بداية كل عام وفي موعد لا يجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما يتلقى منها بياناً بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

مادة ١٦٢ - يضع مجلس النقابة سنوياً موازنة تقديرية مجمعة تضم الموازنات التقديرية للنقابات الفرعية في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة ، كما يعد الحساب الختامي للسنة المنتهية متضمناً الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ، ويحيلها إلى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها

مادة ١٦٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاسبة لاتعداد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ١٦٤ - يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى تقوم الجمعية العمومية بالقرار للموازنة الجديدة .

مادة ١٦٥ - تودع أموال النقابة العامة في حساب خاص بالمصرف أو المصارف التي يعينها مجلس النقابة العامة بناءً على اقتراح أمين الصندوق .

ولمجلس النقابة العامة أن يحدد بناءً على اقتراح أمين الصندوق ، ما يودع من هذه الأموال في حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية وما يتم استثماره منها في سندات حكومية أو أوراق مالية وما يحتفظ به بخزينة النقابة بصفة مستجيبة للمصرف منها في الحالات الطارئة .

ويكون الصرف من حسابات النقابة وفق ما يقضى به النظام المالي للنقابة ويتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين الصندوق أو الأمين المساعد للصندوق *

مادة ١٦٦ - تتكون مواد النقابة العامة أصاصاً من :

- ١ - رسوم القيد بجدول النقابة *
 - ٢ - الاشتراكات السنوية ونوائد الاشتراكات المتأخرة *
 - ٣ - حصيله ثمن أجور الاعلانات القضائية التي تنشر بمجلة المحاماة *
 - ٤ - هائد استثمارات أموال النقابة *
 - ٥ - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس النقابة *
- ويحدد مجلس النقابة العامة عند إعداد الموازنة التقديرية ما يخص سنوياً من هذه الموارد للنقابات الفرعية ، على أساس عدد الأعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية *

مادة ١٦٧ - على المحامي أن يؤدي عند التقدم يطلب قيد اسمه في الجدول العام أو بأحدى الجداول الملحقه به رسم القيد المقرر للجدول الذي الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول المسابقة إذا لم يكن قد أداها *

وتكون رسوم القيد كالآتي :

جنيه

٦٠ للقيد بالجدول العام :

على أن يزداد هذا الرسم الى خمسة أمثاله إذا تجاوزت سن طالب القيد أربعين سنة ، ويزاد الى عشرة أمثاله إذا تجاوزت سنه خمسين ، ويزاد الى ألف جنيه إذا تجاوزت سنه الستين *

٨٠ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية *

١٢٠ للقيود بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .

١٨٠ للقيود بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

٦٠ للإعانة إلى الجدول ، مالم يكن قد مضى على نقله إلى جدول غير

المشتغلين أكثر من خمس عشرة سنة فتعزى بشأنه الرسوم المقررة

للقيود بالجدول العام .

مادة ١٦٨ - يؤدي المحامي اشتراكاً سنوياً وفق الفئات الآتية :

جنيه

٦ للمحامي تحت التمريض .

١٢ للمحامي المحاكم الابتدائية إذا لم تزيد مدة قيده في هذا الجدول

على ثلاث سنوات .

٢٤ للمحامي أمام المحاكم الابتدائية إذا زادت مدة قيده في هذا الجدول

على ثلاث سنوات .

٦٠ للمحامي أمام محاكم الاستئناف .

٨٠ للمحامي أمام محكمة النقض .

مادة ٦١٩ - على المحامي أن يؤدي الاشتراك المنصوص وفق الفئات

المبينة بالمادة السابقة في ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم

السداد إلى النقابة الفرعية التي يتبعها أو إلى النقابة العامة .

وعلى النقابة الفرعية تزويد ما حصلته من اشتراكات إلى النقابة

العامة بمجرد تصويلها .

ومن يتأخر في سداد الاشتراك عن الموعد المشار إليه لا يقبل منه

أي طلب ولا تمنى له أي شهادة من النقابة ولا يتمتع بأي خدمة نقابية إلا

بعد أن يؤدي جميع الاشتراكات المتأخرة .

مادة ١٧٠ - يقوم أمين الصنوق بمعد التاريخ المبين بالمادة

السابقة بإعداد الترخيف باستبعاد اسمه بمقتضى إعلان ينشر في مجلة

الإحاطة خلال شهر إبريل كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

فإذا أوفى الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه إلى الجدول بغير إجراءات واحتسب له مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش .

فإذا مضى على استبعاد المحامي سنتان دون أن يؤدي الاشتراكات المستحقة عليه رجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة أشهر ، فإذا انقضى هذا الموعود دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون ، ولا يجوز أن يعيد لاسمه إلا بإجراءات جديدة ورسوم قيد جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة إلى مدة القيد الجديدة .

مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة إعفاء المحامي - فيما عدا من كان تمت التبرين من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص .

ولا يجوز أن يتكرر الأعضاء لأكثر من سنتين متتاليتين خلال عشر سنوات .

مادة ١٧٢ - لا ترد رسوم القيد التي تدفع للنقابة ، على أن للجنة القبول المختصة أن تأذن برد رسوم القيد إذا كان رفض الطلب لسبب لا يرجع إلى تقصير في استيفاء شروط القيد .

ولا تقبل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التي دفعت فيها .

مادة ١٧٣ - تتحمل الهيئات المأجرة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في إدارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

وإذا لم تقم بمسداها في الميعاد المحدد ، كان المحامي مسؤولاً أمام

النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه في استردادها من الجهة التي يتيمسها .

مادة ١٧٤ - تعد مجلة المحاماة من الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية .

وفي الحالات التي يلزم فيها القانون بنشر الحكم في إحدى الصحف ، يتم النشر في مجلة المحاماة . وعلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام مراعاة ذلك .

مادة ١٧٥ - تعفى نقابة المحامين والنقابات الفرعية واللجان الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والموائد أو غير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها .

وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمتحركة ، وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والموائد التي تفرضها المحكمة أو أية سلطة عامة »

احكام القضاء بشأن نقابة المحامين

— مفاد نص المادة الثانية والمادتين ٥/٤٣ ، ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ان مجلس النقابة الفرعية هو الذي يتولى جميع الاختصاصات التي خولها له القانون سواء في ذلك الاختصاصات الادارية او القضائية ... ومن بينها تقدير اتمام المصامى بناء على طلبه او طلب الموكل في حالة عدم الاتفاق عليها كتابه واذا كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ قد نصت على ان تكون عضوية النقيب واعضاء مجلس النقابة اربع سنوات فليس معنى ذلك انه يتمام هذه المدة فزول ولاية المجلس نهائيا ويتوقف نشاط النقابة حتى اختيار المجلس الجديد اذ ان المادة ١٨ قد جعلت للمجلس تعيين لجنة او اكثر للاشراف على الانتخاب وقرن الاصوات في

النقابات الفرعية بواسطة لجنة تشكيل من ثلاثة من المحامين يندبهم مجلس النقابة ومؤدى ذلك أن مجلس النقابة العامة ومجلس النقابة الفرعية تظل لهما كافة الصلاحيات التى خولها لهما القانون فى الفترة ما بعد انتهاء مدة العضوية وحتى يتم انتخاب المجالس الجديدة وببإشرتها للعمل ولا محل للتفرقة بين الأعمال الإدارية والأعمال القضائية والا توقف العمل بالنقابة فى تلك الفترة وهو ما لا يتصور انصراف قصد الشارح إليه .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٨ - صفة ٢٩

ص ١٢٨٧ من قنى مسمى) .

تنص المادة ٣٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أن يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس وستة أعضاء وناطت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر بمجلس النقابة اقتراح النظام الداخلى للنقابة ونقاياتها الفرعية وما يرى ادخاله عليها من تعديلات واختصت المادة التاسعة الجمعية العمومية بالتصديق على النظام الداخلى للنقابة . . . كما نصت لاثارة الخامسة والأربعين على أن يبين النظام الداخلى للنقابة لاجراءات تشكيل اللجان الفرعية ومجالسها واختصاصها ومن ثم فإن موافقة مجلس النقابة العامة على النظام الداخلى للنقابة النقطية بجلسته ١٠/٥/١٩٧٢ وتصديق الجمعية العمومية على هذا النظام بجلسته ١٠/٦/١٩٧٢ يسوغ على هذا النظام صفة التشريع المكمل لقانون المحاماة طالما أن هذا النظام قد صدر بمقتضى التفويض المخول لمجلس النقابة والجمعية العمومية بنصوص القانون وفى حدود هذا التفويض ، وإن كانت المادة ٤٥ من النظام الداخلى للنقابة النقطية تنص على أن يعتبر انعقاد مجلس النقابة الفرعية صحيحا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل وكان القرار الصادر بتقدير اعتماد المأمون عليه قد صدر من لجنة توليها ثلاثة أعضاء فإن سايئاه الطاعن على الحكم المأمون فيه - بمخالفة القانون لا قراره نص المادة ٤٥ سالف الذكر - يكون على غير ست من القانون .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٨ - سنة ٢٩
ص ١٢٨٧ مج فني مدني) .

- اختصاص مجلس النقابة الفرعية بتفسير أتعاب المحامي -
مناطه - عدم الاتفاق كتابة عليها - عدم الاعتداد بوجود اتفاق شفهي -
م ١١٠ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

النص في المادة ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ينزل
على أن مجلس النقابة الفرعية يختص بتقدير أتعاب المحامي في حالة عدم
الاتفاق عليها كتابة ، وبالتالي فلا يمتد في هذا الشأن بوجود اتفاق شفهي
على تقدير الانتساب مما يجوز إثباته بغير الكتابة .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص
١٢٨٧ مج فني مدني) .

التنازل عن الطعن في تشكيل الجمعية العمومية لنقابة المحامين وفي
القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة طبيعته تركه للخصومة .
أثره إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن المادة
١٤٢ من أبحاث .

- توقيع العدد القانوني من المحامين على تقرير الطعن بالنقض في
تشكيل الجمعية العمومية لنقابة المحامين في القرارات الصادرة منها
وفي تشكيل مجلس النقابة تنازل البعض بما ينزل به عن العدد المحدد
فانونا أثره على القبول الطعن شكلا .

نقض الطعن ١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٨٠ س ٣١ مج فني
جنائي ص ١ .

التقرير بالطعن في قرارات الجمعية العمومية المحامين بإعلان
نتيجة مجلس النقابة وجة شكلية . وجوب حملها بذاتها مقوماتها
الاساسية . تقييم تقرير بالطعن في قرار الجمعية لنقابة المحامين بإعلان
نتيجة مجلس النقابة غير مستوف لتوقيعات العدد الذي اشترطه القانون

من المحامين • أثره • عدم قبول الطعن شكلا لا يقدح فى ذلك تقديم ورقة
مستقلة تحمل توقعات البعض الآخر •
(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٠ مع
فنى جئائى ص ٣١) •

قرارات لجنة قبول المحامين • ادارية • اثر ذلك • الاختصاص
بنظر الطعون فى القرارات النهائية التى تصدر منها ينفتح أملا لمحكمة
القضاء الادارى •

الطعن فى القرار الصادر برفض طلب إعادة القيد • فى حالات
محو الاسم تأنيبا من جدول المحامين بنظره محكمة القضاء الادارى
بمجلس الدولة • اثر • وجوب القضاء بعدم اختصاص محكمة النقض
بنظر الطعن والاحالة الى المحكمة المختصة •

(الطعن رقم ١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٠ ص ٣١ مع فنى
جئائى ص ٧) •

الباب الرابع

صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

مادة ١٧٦ - ينشأ نقابة للمحامين صندوق للرعاية الاجتماعية
والصحية يكون مقره بها ، ويهدف الى رعاية أعضاء النقابة من المحامين
المقيدين بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما فى ذلك ترتيب معاشات
لهم عند تقاعدهم او للمستحقين عنهم فى حالة الوفاة •

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين
قانونا امام الغير ويكون له فروع فى دائرة كل نقابة فرعية ، تختص
بمباشرة اختصاصاته فى حدود دائرة النقابة للرعية وذلك فيما عدا
ترتيب المعاشات •

مادة ١٧٧ - يقوم على ادارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب
المحامين وعضوية اقدم وكيلى النقابة العامة ممن يزاوون المهنة مستقلا

وأمين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقيب النقابات الفرعية الأخرى
وأربعة من أعضاء مجلس النقابات العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

ويحل الوكيل الآخر محل أقدم الوكيلين ، كما يحل أمين الصندوق
المساعد محل أمين الصندوق وذلك عند غياب أى منهما .

مادة ١٧٨ - لجنة الصندوق هي السلطة المهيمنة على تصرف
شئونه في حدود أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتتولى اللجنة
على الأخص المهام التالية :

- ١ - إعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .
- ٢ - الاشراف على تنفيذ أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، واتخاذ
ما تراه لازماً لرفع مستوى أداء الخدمات التي يقدمها .
- ٣ - وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والموافقة
على مجالات تطبيقها .
- ٤ - تعيين الخبراء الاكثوريين الذين قد يشاركونهم الصندوق
وتحديد أتعابهم .
- ٥ - إعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية
ومركزه المالي وعرضها على مجلس النقابة .
- ٦ - اقتراح بتعديل الأحكام المنظمة للصندوق في القانون أو في
لائحته التنفيذية .

مادة ١٧٩ - تتمتع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين يوماً
على الأقل ويجوز لها أن تدعو خبراء مختصين للاشتراك في اجتماعاتها
دون أن يكون لهم حق التصويت .

وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من أعضائها على أن
يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة وأمين الصندوق أو من ينوب عنه .
وتصدر قراراتها بالأغلبية لأصوات الحاضرين ، وذلك فيما عدا
تقرير أوجه الاستثمار فيبشترط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة .

مادة ١٨٠ - للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية تختص بالبت في الحالات العاجلة فيما عدا ترتيب المعاشات ، وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨١ - تتكون موارد الصندوق من :

١ - حصة صندوق الإعانات والمعاشات الموجودة بالنقابة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

٢ - حصة طوابع سمعة المحاماة .

٣ - حصة أتعاب المحاماة التي تحكم بها المحاكم في جميع القضايا .

٤ - عائد استثمار أموال الصندوق .

٥ - الهبات والتبرعات والإعانات التي يلقاها والتي يوافق الصندوق على قبولها .

مادة ١٨٢ - تصدر نقابة المحامين لمصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية طوابع سمعة المحاماة بفئات من خمسة جنيهات إلى جنيه واحد وأى فئات أخرى يقرها مجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة الصندوق .

مطلة ١٨٣ - تمتنع الدفعة على المحامي عند إثبات حضوره لأول مرة في محاضر جلسات المحاكم أيا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجلسات التحقيق الذي تجريه النيابة وجهات التحقيق المختلفة .

ولا يجوز للمحاكم والجهات المتقدمة أن تقبل حضور المحامي أو تقبل تقديم أى دفاع أو أوراق منه إلا إذا سدد الدفعة . وإذا تسدد المحامون في الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل ، تعددت الدفعة .

وتكون قيمة طابع السمعة في الحالات المتقدمة على النحو التالي :

جنه واحد عند الحضور أمام المحاكم الجزئية أو في جلسات التحقيق .

• جنهات عند الحضور أمام المحاكم الابتدائية والإدارية .

ثلاثة جنهات عند الحضور أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإداري .

خمسة جنهات عند الحضور أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

مادة ١٨٤ - تستحق دعة المحاماة بفئة (خمسة جنهات) على طلبات تقدير أتعاب المحامين التي تقدم للجنة المشار إليها في المادة (٨٤) من هذا القانون فإذا قبل الطرفان نتيجة وساطتها ، امتنعت الدعة بواقع عشرة جنهات من الخمسمائة جنيه الأولى من قيمة المتصالح عليه وعشرون جنهات من الخمسمائة جنيه التالية وخمسون جنهات عن كل خمسمائة جنيه تالية ويلزم بسدادها الممثل عن قيمة المطالبة ، ويتم لصقها على المحضر الذي تحرر للجنة في هذا الشأن . وإذا أصر أحد الطرفين على طلب النظر في أمر التقدير ضوعف ما يستحق من دعة على الطلب وفق ما تقدم ويسددها مقدم الطلب ويرجع بها على المحكوم عليه .

مادة ١٨٥ - علاوة على مانص عليه في المادة السابقة تستحق دعة المحاماة على الأوراق الآتية :

١ - التوكيلات الصادرة إلى المحامين .

٢ - طلبات القيد بجدول المحامين .

٣ - الشهادات التي تصدرها نقابة المحامين بناء على طلب المحامي أو أي جهة أخرى ويكون طابع الدعة في هذه الحالات من فئة جنيه واحد على كل ورقة .

مادة ١٨٦ - يكون مبلغ قيمة دعة المحاماة المبيعة بالمواد الثلاث

المباينة من طريق لصيقها على محاضر الجلسات أو الأوراق المشار إليها ويكون الموظف المختص مسئولاً عن تنفيذ ذلك .

ولتتسنى اقلام الكتاب بوزارة العدل وإن تنجيه النقابة التحقق من سداد الدفوعات المشار إليها بالاطلاع على المصاضر والأوراق المفروضة عليها ، وفي حالة عدم تنفيذ حكم القانون في هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولاً شخصياً عن قيمتها مع عدم الاخلال بمسئوليته الادارية .

مادة ١٨٧ - على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه باتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن خمسة جنيئات في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة ، وعشرة جنيئات في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى المستعجلة الجزئية وعشرين جنيئا في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى وثلاثين جنيئا في الدعاوى المنظورة أمام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم باتعاب للمحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا تقل عن عشرة جنيئات في دعاوى الجنح الوسيطية وعشرين جنيئا في دعاوى الجنايات وخمسين جنيئا في دعاوى النقض الجنائي .

مادة ١٨٨ - تقول الى الصندوق اتعاب المحاماة المسكوم بها في جميع القضايا طبقا للمبين بالفقرة الاولى من المادة السابقة وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتتولى اقلام الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية .

وتخصم من الإجماليات المحصلة نسبة خمسة في المائة لأقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التي يسمتها وزير العدل بقرار حته .

مادة ١٨٩ - تُودع أموال الصندوق في حساب خاص بالمصروفات أو المصارف التي تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناء على قرار من اللجنة ويتوقيع رئيسها أو أمين الصندوق أو من ينوب عنهما .
ويمسك الصندوق بحسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة .

ويكون للصندوق مراقب للحسابات تعينه الجمعية العمومية سنويا وتحدد أتعابه بناء على اقتراح مجلس النقابة . ويجوز أن يكون مراقب حسابات النقابة مراقبا لحسابات الصندوق .

مادة ١٩٠ - تعفى أموال الصندوق الشايلة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والعملة والعوائد التي تقرضها الحكومة أو أى سلطة أخرى .

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام اللوائح الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين . وذلك دون إخلال بحق مجلس النقابة في أن يمدد إلى الهيئة العامة للتأمين بنادى بعض خبرائه الاختصاصيين لمتابعة بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته .

مادة ١٩١ - تعد اللجنة في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه ومرضه على الجمعية العمومية للصندوق . ويمسك العمل على أساس الموازنة السابقة حتى يتم اعتماد الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية .

مادة ١٩٢ - تعد الجمعية العمومية للنقابة التي تدعى للنظر في موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية للصندوق تخصص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعين مراقب حساباته وتحديد أتعابه .

مسألة ١٩٣ - تنظر الموازنة التقديرية والحساب الختامي في مجلة
الحاماة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للتقابة العامة *

مسألة ١٩٤ - يراعى في اعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين
احتياطي للصندوق يقدر بما لا يقل عن عشرين في المائة من إيراداته
ويخصص لوجهة أى عجز طارئ في موازنة الصندوق *

كما يراعى في اعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التى تخصص
لرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء ، وما يرمد منها للتقابات
الفرعية على اساس عدد أعضائها المقيدين بالجدول العام *

مسألة ١٩٥ - يفحص المركز المالى للصندوق مرة على الأقل كل
خمس سنوات بمعرفة خبير اكتوبري تنديه الهيئة العامة للتأمين بنام
على طلب مجلس التقابة ، فاذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق
أوضح التفسير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه * ويعرض
تقريره على مجلس التقابة ويبلغ الى لجنة الصندوق * ويكون على مجلس
التقابة في هذه الحالة - بناء على الملاحظات التى تبديها لجنة الصندوق -
أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل
لمعد العجز * واذا تبين من نتيجة الفحص الاكتوارى وجود فائض في
الصندوق ، كان لمجلس التقابة أن يقترح على الجمعية العمومية أما
زيادة الاحتياطي العام أو تكوين احتياطات خاصة لأغراض مختلفة
أو زيادة المعاشات والخدمات التى يؤدجها الصندوق للمتقاعين به *

مسألة ١٩٦ - للمحامي الحق في معاش كامل اذا توافرت فيه
الشروط الآتية :

١ - أن يكون اسمه مقيداً بجدوله للحامين المشتغلين *

٢ - أن يكون قد مارس المحاماة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة
مليادية متقطعة أو متصلة بما فيها مدة التمرين على ألا تزيد على أربع
مسنولات *

٢ - أن يكون قد بلغ سنين سنة ميلادية على الأقل .

ويعتبر في حكم بلوغ سن السنتين وفاة المحامي أو عجزه عجزا كاملا مستديما .

٤ - أن يكون ممددا لرسوم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن قد أضى منها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩٧ - يقدر المعاش المنصوص عليه في المادة السابقة بواقع ستة جنيهاً عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة بعد أقصى قدره مائتان وأربعون جنيهاً . ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين الماملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعي .

ويجوز للجمعية العمومية تعديل المعاش أو تعديل الحد الأقصى تبعاً لتغير الأسعار القياسية لنفقات المعيشة وفي ضوء المركز المالي للصندوق وفق أحكام المادة (١٩٤) .

مادة ١٩٨ - يستحق المعاش للمحامي على نفس الأساس الوارد بالمادة السابقة في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا طلب المحامي الذي مارس المحاماة خمسا وعشرين سنة كاملة فأكثر ويبلغ الخامسة والخمسين حالته إلى المعاش لأسباب توافق عليها لجنة الصندوق .

٢ - إذا أصاب المحامي عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاولة المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الأقل ولم تتجاوز خمسا وعشرين سنة .

مادة ١٩٩ - في حالة وفاة المحامي الذي يستحق معاشاً طبقاً للمادة السابقة يزول معاشه إلى المستحقين عنه .

مادة ٢٠٠ - إذا توفي المحامي أو أصيب بعجز كلي دون أن تكون

فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بالجدول العام صرف له أو للمستحقين عنه مبلغ خمسمائة جنيه دفعة واحدة ومعاش قدره أربعون جنيها شهريا .

مادة ٢٠١ - عند حساب مدة ممارسة المحامي للمحاماة تجبر كسور السنة إذا زابت على النصف وتهمل أن قلت عن ذلك .

مادة ٢٠٢ - يقصد بالمستحقين في المعاش :

١ - أرملة المحامي أو صاحب المعاش .

٢ - أبنائه وبناته الذين لم يجاوز الحادية والعشرين وقت وفاته ، فإذا كانوا قد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين إذا كانوا في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي حتى بلوغهم سن السابعة والعشرين أو الانتهاء من دراستهم أي التاريخين أقرب .

٣ - بناته غير المتزوجات أو المترعات أو المطلقات ممن تجاوزن الحادية والعشرين .

٤ - الأخوات والأخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعم عن الكسب .

٥ - الوالدان ؛

ويشترط للاستحقاق في المعاش في الحالات المبينة في البنود : ٣ ، ٤ ، ٥ أن تثبت إعالة المحامي لمطالب الاستحقاق حال حياته ولا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه في المعاش فإذا نقص عما يستحق له أدى إليه الفرق .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إثبات الإعالة وعدم وجود دخل خاص وكيفية ثبوت العجز الكامل وذلك في الحالات المشار إليها .

مادة ٢٠٣ - يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق .

٢ - زواج الأرملة أو المطلقة والبنت أو الأخت .

٣ - بلوغ الابن أو الأخ من الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :

(١) المعاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز الجامع أو العالي حتى انتهاء دراسته أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ويستمر صرف معاش الطالب الذي بلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

٤ - إذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع

مرافعة حكم المادة (٢٠٤) .

مادة ٢٠٤ - إذا طلقت البنت أو الأخت أو ترحلت أو عجز الابن

أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المصاحب أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بالافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون معاش يحققي باقي المستحقين .

كما يعود حق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو ترحلت ولم تكن

مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

مادة ٢٠٥ - يوقف صرف المعاشات على المستحقين عن المصاحب

أو صاحب المعاش إذا استقدموا في أي عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

فإنما تقص هذا الدخل عما يستحقونه من المعاش أدى إليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملاً أو جزءاً منه إذا انقطع

هذا الدخل كله أو بعضه .

مادة ٢٠٦ - لا يجوز الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقاً لأحكام

هذا القانون وبين المعاش المستحق وفقاً لأي قوانين أخرى عن نفس

السنوات ، الا اذا كان مجموع المعاشين لا يزيد على مائتين وأربعين
جنيتها والاختصم من معاش التقاعد مقدار الزيادة •

على انه اذا كان المعاش المستحق وفقاً لقوانين أخرى عن سنوات
أخرى غير سنوات مزاوله المهنة ، فلا يسرى عليها حكم الفقرة السابقة •
ويسرى حكم الفقرة السابقة على من احيلوا الى المعاش قبل تاريخ
الميل بهذا القانون ، ولا تصرف فروق مالية متبقة ان يلبثون من
هذا الحكم •

مادة ٢٠٧ - تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة الى التقاعد
حتى آخر شهر اكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش
للطالب متى توافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في
آخر شهر ديسمبر •

وعلى الطالب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة اشهر تبدأ من يوم
قبول الطلب •
ويبدأ صرف المعاش في اول الشهر التالي لاختصار لجنة الصندوق
بتصفية أعماله فعلاً •

مادة ٢٠٨ - يقترب على صرف معاش التقاعد الا يباشر للمعاشي
أي عمل من أعمال المحاماة اياً كان نوعه ويرفع اسم المعاشي نهائياً
من جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز للمعاشي بعد ان يحصل على
معاش التقاعد ان يطلب قيد اسمه في جدول المشتغلين •

مادة ٢٠٩ - لا يجوز استبدال الاحاشات المقررة وفقاً لهذا
القانون •

مادة ٢١٠ - تسرى الاحكام الخاصة بالمستغلين المنصوص عليها
في هذا القانون على المستحقين عن المحامين العاملين بالقانون ١٠١
لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة أمام المحاكم الشرعية ، المشتغلين وقت صدور
هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش •

مادة ٢١١ - تزداد المعاشات الأصلية المقررة طبقاً لأحكام القوانين السابقة بما في ذلك معاشات المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقاً للآتي :

١ - خمسون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز أربعين جنيهاً .

٢ - أربعون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز خمسين جنيهاً .

٣ - ثلاثون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز ستين جنيهاً .

٤ - عشرون في المائة من المعاش في الحالات الأخرى .

ويكون الحد الأدنى لنصيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وثلاثين جنيهاً في الشهر بالنسبة للأرملة وخمسة جنيهاً بالنسبة لكل من باقى المستحقين ويسرى ما تقدم على المعاشات والأنصبة المستحقة ابتداء من الشهر التالي لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٢١٢ - يجوز لمجلس النقابة أن يعقد تأميناً لدى إحدى شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة لاستحقاقها .

مادة ٢١٣ - إذا طرأ على المحامي ما يقتضى معاونته مالياً جاز للجنة الصندوق أن تقر له معونة يومية لمواجهة حالة أو معونة شهرية ثابتة لمدة لا تجاوز سنة .

واللجنة أن تقر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم تتوفر له شروط الحصول على معاش التقاعد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه المحامي أو المستحقون عنه من معونات عن الحد الأقصى لمعاش سنة واحدة .

مادة ٢١٤ - يكفل الصندوق ، الرعاية الصحية للمحامين المقيدين بالجدول العام وأسرمهم طبقا للقواعد الموحدة التي تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على أن يتم توفير الرعاية الصحية على مستوى النقابات الفرعية وطبقا للاعتمادات السنوية التي تخصص لكل منها في الموازنة التقديرية .

• ويجوز أن يكون ذلك عن طريق انضمام نظام للتأمين الصحي .

مادة ٢١٥ - تضع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاما لتقديم قروض للمبتدئين لمعاونته على اتخاذ مكتب له أو تكوين مكتبة قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبله بجدول المحاكم الابتدائية والإدارية ، على ألا يقل قيد المحامي أمام محاكم الاستئناف إلا بعد سداد هذه القروض .

مادة ٢١٦ - لا تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على المحامين الخاضعين لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي .

مادة ٢١٧ - يختص مجلس النقابة وحده بالفصل في تظلمات نوى الشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية في الفصل في تظلمات نوى الشأن من قرارات لجانه الفرعية .

مادة ٢١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات تعتبر المعاشات والمعونات التي تقرر طبقا لأحكام هذا القانون نفقة لا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير .

مادة ٢١٩ - يضع مجلس النقابة ، بناء على اقتراح لجنة الصندوق اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبينا بها إجراءات تقديم الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها .

احكام القضاء بشأن

معاش المحامي

- انتقال اختصاصات صندوق معاشات المحاماة المختلط القديم

الى الصندوق الجديد طبقا للقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٤ *

ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ هو امتداد للاتحة الصادرة بانشاء صندوق معاشات المحاماة المختلط الصادر في ١٩٣٣/٥/٥ ويبين من نصوص هذا القانون ان اختصاصات الصندوق القديم قد انتقلت الى الصندوق الجديد فترتبت في نتمته معاشات المحامين الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون *

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١ - مج ٢٢ في

مبنى) *

- نص المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعيين

على عدم جواز الجمع بين مهنتين - نص استثنائي لا يقاس عليه الجمع

بين المرتب والمعاش *

ماورد بالمادة ٨٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعية

من عدم جواز الجمع بين معاشين نص استثنائي لا ينطبق الا في الحدود

التي وردت به بغير توسع فلا يقاس عليه الجمع بين مرتب ومعاش *

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١٤ - ص ١١ من

٢١٠ مج ٢٢ في مبنى) *

- استثناء محكمة الموضوع في القضاء للمحامي بنصف معاش

الى المادة ٢/٩٣ من القانون رقم ١٩٤٤/١٠١ الخاص بالمحاماة امام

المحاكم الشرعية التي تقدر هذا الحق للمحامي الذي يبلغ سن الخمسين

ومضى عليه في الاشتغال الفعلي بالمهنة عشرون سنة وحدث له مايعجزه

عن مواصلة - تقرير محكمة الموضوع ان قيامه بمهمة الإمامة والتدريس

في مسجد ليس بديلا على استقطاعه مزاولة المحاماة - فانه لا يجوز
لمجلس النقابة بعد صرفه له أن يقلص ما تم جهة - سائق - لا مخالفة
فيه للقانون *

إذا كانت محكمة الموضوع إذ قضت للمطعون عليه بحقه في نصف
معايشه المتجمد له قبل رفع الدعوى وما يستجد منه بعد ذلك قد استندت
في ذلك الى ما تقرره الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القانون رقم ١٠١
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية التي تنص على حق
المحامى في طلب التقاعد على أن يخفف معايشه الى النصف إذا بلغت
سنه الخمسين ميلادية وكان قد مضى عليه في الاشتغال الفعلي بالمحاماة
عشرون سنة وحدث له ما يحجزه عن مزاولة المهنة ، ثم قررت أن قيام
المطعون عليه بمهنة الامامة والتدريس في مسجد ليس فيه دليل على
استقطاعه مزاولة مهنة المحاماة التي تتطلب جهدا ومشقة لا يتطلبها كثير
من الوظائف * كما استندت الى أن مجلس النقابة وقد انتهى بعد فحص
حالة المطعون عليه الى ترتيب نصف ، عاش له ظل يصرف له باستمرار لعدة
شهور وليس له قاض مما تم من جهته ، فان هذا الذي تروته محكمة
الموضوع بعد استخلاصا سائغا لا قصور فيه ولا مخالفة للقانون *

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ س ١١ من
٣١٠ حج فني مدعي) *

- عدم جواز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة الى مدة الخدمة
المحسوبة في المعاش الا اذا كان الطالب سبق له ممارسة مهنة المحاماة -
القانون رقم ١١٤/١٩٥٠ - الحدة التي يجوز ضمها هي مدة الاشتغال
الفعلي بالمحاماة لا الحكمي وفق المادة ١٨ من القانون رقم ٩٨/١٩٤٤
،
يشان المحاماة *

يبين من صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠
ومذكرته التفسيرية انه لا يجوز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة الى مدة

الخدمة المحسوبة في المعاش الا اذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة الحماية وأن المدة التي يجوز ضمها - في المواد بالقانون - هي مدة الاشتغال الفعلي بالحماية - فلا تدخل في نطاق المادة المذكورة للمدة التي يكون الطالب قد قضاها فيما يعتبر اشتغالا حكما بالحماية وفقا لنص المادة ١٨ من قانون الحماية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٦ ق - رجال قضاء - جلسة ١٨/٥/١٩٦٠
س ١١ من ٢٨٠ مج فني محض) .

الباب الخامس

الإمالة العامة

مادة ٢٢٠ - يكون للنقابة امانة عامة تتولى الشؤون الادارية والمالية والتنفيذية المتعلقة بالنقابة وتخضع للاشراف المباشر لامين عام النقابة والاشراف الاعلى للنقيب .

مادة ٢٢١ - يعين مجلس النقابة العامة مديرا عاما للنقابة من بين المصامين او غيرهم لادارة شؤون واعمال النقابة الادارية والمالية والاشراف على العاملين بها ويكون مسئولاً عن ادارة شؤون النقابة امام الامين العام الذي يكون له عليه حق التنبيه والانتذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب تأنيبا الا امام مجلس النقابة .

مادة ٢٢٢ - يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الامين العام لائحة تنظيم شؤون العاملين بها وكيفية تمييزهم بتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية .

الباب السادس

احكام عامة وختمية

مادة ٢٢٣ - لا تسري احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات اعضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن اهداف النقابة المحددة بهذا القانون .

مادة ٢٢٤ - لا يجوز نقيش قرار نقابة المحامين ونقاباتها الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ويحضر نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلها .

مادة ٢٢٥ - تنشر القرارات ذات الطابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة والجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماة وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة .

مادة ٢٢٦ - كل تنبيه أو إخطار يجب أن يكون يمتص خطاب موصى عليه بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص على خلاف ذلك .

مادة ٢٢٧ - مع عدم الإخلالية عقوبات أشد عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يماثل بالمحبس لمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انتحل لقب محام على خلاف أحكام هذا القانون .

وتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملاً من أعمال المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعاً من مزاولة المهنة .

وتؤول حصيلة الغرامة للحكوم بها إلى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .

مادة ٢٢٨ - يجب على المحامين المقيدين بجدول المحامين الاشتغلين عدم التخلي عن تأدية الانتخابات وإذا وجبت على المتخلف غرامة قدرها عشرون جنيهاً تصملها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ولا يجوز الاعفاء منها إلا لأمر يقرره مجلس النقابة العامة ويشترط الإخطار به سلفاً ما لم يثبت أنه كان طارئاً

جدول توزيع المسائل المستحقين

رقم المادة	المستحقين	اللامستحقة والمستحقة لدى المستحقين		
		الأصل	الأولاد	والوالدان
١	أرملة أو أرامل وأكثر من ذلك	نصف	نصف	-
٢	أرملة أو أرامل وولك واحد والوالدان	نصف	ثلث	سدس للأولاد أو الأثنين
٣	أرملة أو أرامل وولك واحد	نصف	ثلث	-
٤	أرملة أو أرامل وأكثر من ولد والوالدان مستحقان	ثلث	نصف	سدس للأولاد أو الأثنين
٥	أرملة أو أرامل والوالدان مع صدم	نصف	نصف	سدس لكل منهما
٦	أرملة أو أرامل مع صدم وصدمه	ثلث	ثلث	-

٧	ولد واحد مع صدم وجوده أنامل ولا والطينين أكثر من ولد مع صدم وجوده أنامل ولا والطينين	-	ثلاثة أرياح	-	-
٨	أكثر من ولد ووالدان مع صدم وجوده ولا والطينين أكثر من ولد ووالدان مع صدم وجوده أرياح	-	كامل للماء	-	-
٩	ولد واحد ووالدان مع صدم وجوده أرياح والدان مع صدم وجوده أرياح ولا الولد أخ أو أخت مع صدم وجوده أرياح ولا الولد ولا والطينين	-	ثلاثة أرياح	-	-
١٠	أكثر من أخ أو أخت مع صدم وجوده أرياح	-	صنف	-	-
١١	أكثر من أخ أو أخت مع صدم وجوده أرياح	-	ثلاث للواحد أو الأثنين	-	-
١٢	أكثر من أخ أو أخت مع صدم وجوده أرياح	-	صنفين	-	-
١٣	أكثر من أخ أو أخت مع صدم وجوده أرياح	-	ثلاث	-	-
		-	والصناعات	-	-

يُعرض الصبيغ المتعلقة بقانون المجامعة
وتعليمات النيابة العامة بشأن التحقيق مع المجرمين

أولاً : بعض الصيغ المتعلقة بقتلون المحاماة :
صيغة توكيل محامي في دعوى معينة
(توكيل خالص)

المواقع على هذا

بموجب هذا وقد وكلت السيد /

توكيلاً عاماً في الحضور في كافة القضايا التي ترفع هنا أو علينا أمام المحاكم الوطنية على اختلاف أنواعها ومركزها ودرجاتها وكذلك أمام جميع الهيئات القضائية الأخرى ومحاكم الأحوال الشخصية على جميع أنواعها ودرجاتها والظعن على قرارات لجان الضرائب وفي نماذج التقدير وكذا الإطلاع على ملفات المأمورية ولجانها - وكذلك أمام محاكم الضرائب ولجانها وأمام مجلس الدولة وغيره وقد اتفقت بناء على ذلك بإتمام إجراءات المرافعة التي تستوجبها القضايا المذكورة وأجرت له الظعن في الأوامر والأحكام التي تصدر فيها وبالإعتراف والاعتراف والنيكار والامضاءات والخطوط والاختام وبالظعن بالتزوير في الأوراق والمطالبة بالحقوق وقبضها وبالتنازل عنها والصلح ويتسوية الأمانات والرسوم وقبضها وصرف الودائع واستلام الأمانات والمبالغ التي تكون مودعة على نمطنا في خزائن المحاكم أو جهات لادارة والمجالس البلدية والبنوك والبرصة ولدى الغير من الأفراد والجمعيات واعطاء المخالفات اللازمة عن ذلك وبالتحكم مع مراعاة إجراءات المرافعة أمام المحكمين أو بدونها وبطلب توجيه اليمين الحامسة أو قبولها أو ردّها وقبول الأحكام وتسويتها بالطرق القانونية وشراء ما يحجز عليه من منقول أو ثابت وغيره وتنفيذ هذه الأحكام وقبض اثباتها أو توزيعها وفي استلام وتسليم الأوراق والأحكام من وإلى الألام المكتبة والمضربين وغيرها وكذلك وقد اذنت له

الظمن بمقتضى هذا التوكيل فيما يجوز الظمن فيه من الأحكام المدنية والجنائية بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض وبالحضور والمرافعة والمدافعة فيها على فيما يجوز الحضور فيه من القضايا الجنائية والحضور في إجراءات آل النخبة والولاية على تقاريرهم والظمن فيها كما له أن يتخذ إجراءات رد القضية في كافة القضايا الخاصة بنا وله أن يوكل عنا من يشاء من السادة المحامين نيابة عنه في كل ما ورد بهذا التوكيل أو بمضيه وعمل كل ما يراه موافقا ولم يرد ذكره في هذا التوكيل وفي تقديم عقود البيع والرهن لأمرية مصلحة الشهر العقاري وفتح الرسوم والإمانات وصرفها ، ويقر الموكل بأنه غير خاضع لأحكام الحراسة الصابر به الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وأنه ليس من أحد أفراد العائلات المخووعين تحت الحراسة .

للموكل

(مكتب توثيق الشهر العقاري)

(مختصر تصديق رقم سنة ١٩)

أنه في يوم الموافق سنة ١٩ التوثيق على هذا

قد تم التوقيع من

المقيم

أما هنا نحن الموثق بالمكتب المذكور بحضور كل من

١ -

٢ -

بصفتهما شاهدان على صحة شخصية الموقعين والشاهدين كامل الإملية
لتأدية الشهادة وبذلك تم التصديق

الشاهدان الموثق

صيغة فوكيل رسمي عام محامي

أته في يوم الموافق من شهر

من شهر

بمكتب توثيق أسكندرية

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من

..... ١ -

..... ٢ -

الشاهدان الحائزان لجميع الصفات المطلوبة قانونا والمثبتان لشخصية
الحاضر طبقا للمادتين ٧ ، ٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق
والمعلنان بالقرار الجمهوري ٨٧٠ لسنة ١٩٦٣ .

حضر

(اسم الموكل الثلاثي وسنه وجنسيته وديانته ومحل إقامته ورقم البطاقة
العائليّة) وقد وكل وأصاب عنه الأستاذ المحامي
وذلك

في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف
أنواعها ودرجاتها في الرافعة والدفاع واستلام الأحكام وتنفيذها وفي
تقديم الأوراق لقلب المعضرين واستلامها وفي الصلح والاقترار والانتكار
والإبراء والطمع بالتزوير وطلب حلف اليمين الحاسمة ورعا وقبولها في
تقرير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء في
الحضور أمام المحاكم بكافة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه ، وفي
التقرير بعمل المعارضات والالتماسات والأشكالات والاستئناف في القضايا
المدنية والجنائية والأدارية والأحوال الشخصية في التقرير بالنقض في

الاحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما يقتضيه اجراءات التقاضى مما جميعه وترك الخصومة وفي الحضور أمام الجهات الادارية ايا كانت ومصالح الحكومة ومكاتب الشهور العقارى واموريات ولجان الطعن وتقديم المذكرات واستلام حوز التقديرات والمناقشة فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض مايرى رفضه وتقديم الرسوم والايدات للمحاكم والمستندات والمقود المزنية والرسومية من وإلى قلم الكتاب بالمحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عنه بالاستلام فى كل ما ذكر وفي التقرير بفقده القسام والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محاكم مجلس الدولة .

يقر الحاضر بانه هو والوكيل لا يخضمان لاحكام الحراسة المبادى بها الامر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وانهما ليسا من احد الأفراد الموضوعين تحت الحراسة وهذا تحت مسئوليته الشخصية دون اى مسئولية على مصلحة الشهور العقارى والتوثيق .

وانته بتوكيل الغير عنه فى ذلك كله أو بعضه من المحامين وتحرر هذا توكيلا منى بذلك وبما ذكر تحرر هذا التوكيل فى اليوم والشهر والسنة المذكورين اعلاه بعد تلاوته بصوت عال على الحاضرين بصوت عال مرتفع توقيع عليه ومن الحاضرين .

صيغة اعلان تنازل عن توكيل

..... انه في يوم

..... بنام على طلب

..... انا محضر محكمة الجزئية

..... قد انتقلت في التاريخ المذكور اعلاه الى حيث اقامة

..... « اسم المعلن اليه الثلاثي - صفته - محل اقامته »

..... مخاطباً مع

اعلنته بالاتي

بموجب توكيل رسمي عام محرر بمكتب توثيق بتاريخ

..... رقم (او بموجب توكيل مسبوق على انقضائه بمكتب

توثيق بتاريخ بمحضر توثيق رقم)

من المعلن اليه الى الطالب .

وحيث ان الطالب يتنازل عن هذا التوكيل ، ويكون المعلن اليه الحق

في مباشرة كافة الاعمال الموكول اهرها للطالب بموجب التوكيل المشار

اليه ، سواء ينتهيه او بواسطة وكيل آخر مع العلم بان آخر مرحلة وصلت

اليها الاعمال التي قام بها الطالب هي

بناء علىـــــــــــــــــ

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه حيث اقامة المعلن اليه وسلمته

صورة من هذا التنازل للمعلم بما جاء به وسريان مفعوله في حقه ، ومع حفظ

كافة حقوق الطالب في مطالبة المعلن اليه بما هو مستحق له لديه عن التوكيل

الملغى من مصروفات واتعاب .

ولاجل المعلم ...

معيقة توكيل من وكيل

أنا الموقع أثناء « ٩ » بن بن وبعني
..... وجميقتي وماليم

بصفتي وكيلاً عن بموجب توكيل صادر لي منه
ومصرح لي فيه بتوكيل شيري ومحرر بمكتب توثيق
بتاريخ / / ١٩٠٠ تمت راقم

أقرر به وجب هذا أنني قد وكلت على لي الاتي :

(يذكر نص التوكيل حرفياً إذا كانت الاتاية

عامة . أما إذا اقتصر على منح وكيل التوكيل

بعض ما التوكيل من سلطات فيقتصر على

(ذكر هذا البعض)

ثانيا : تعليمات النيابة العامة بشأن التحقيق

مع المحامين

تضمنت التعليمات العامة للنيابات مواد بشأن التحقيق مع المحامين وتورد تلك المواد كما جاءت في تلك التعليمات وذلك لأهميتها في هذا الشأن .

مادة ٥٨٦ - على النيابة الكلية أن تقيّد ما يرد إليها من الشكاوى ضد المحامين من تصرفات تتصل بمهنتهم في دفتر شكاوى المحامين - حسب توارد ورودها - مع التأشير عليها بأرقام قيدتها وتحقيقها بمعرفة ائتم أعضاء النيابة الكبار بقدر الإمكان وأثبتت الاجراءات التي تتم فيها أولا بأول بالدفتر المذكور - وإذا ورى للنيابة الجزئية شكوى من هذا القبيل - فيجب عليها إرسالها فورا الى النيابة الكلية لقيدها بدفتر شكاوى المحامين واتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفتها .

مادة ٥٨٧ - إذا اتهم أحد المحامين بارتكاب جناية أو جنحة لا صلة لها به فيجب على الشرطة إذا كان البلاغ قد ورد إليها ابتداء أخطر النيابة فورا لتتولى تحقيق الحادث . وعلى النيابة الجزئية التي تلقت بلاغ الحادث أو أخطرت به أن تتولى تحقيقه وقيدته وجدولها مع مراعاة لخطر المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية بذلك فورا وقبل البدء في التحقيق . ولا يجوز للنيابات أن تكلف الشرطة بتحقيق أية شكوى من الشكاوى التي تقدم ضد المحامين ولا باجرام استيفاء فيها . وإذا اقتضى التحقيق حضور المحامي الى مقر النيابة فيجب طلبه بكتاب خاص يرسل اليه مباشرة أو بالاتصال به بطريق التليفون ولا يجوز طلب المحامي الى النيابة عن طريق الشرطة .

مادة ٥٨٨ - إذا كان موضوع الشكوى المقدمة ضد المحامي يتعلق بمهنته فيجوز للمحامي العام أو رئيس النيابة الكلية الاكتفاء

بطلب معلومات للحامى الا اذا اقتضى الامر منع اقوال الشاكى او اجراء تحقيق فيما تضيفته الشكوى . فاذا تقام طرق الشكوى او ثبت انها غير جديفة فيتم حفظها ما لم ير الحامى العام او رئيس النيابة الكلية استطلاع رأى الحامى العام لدى محكمة الاستئناف قبل التصرف فيها .

مسألة ٥٨٩ - اذا اتهم الحامى بأنه ارتكب جنابة او جنحة او انه اغسل بواجباته او بشرف طائفته او خط من قدرها بسبب سيره فى اعمال مهنته او غيرهما : يجب على النيابة ان ترسل التحقيق الذى تجريه فى ذلك الى الحامى العام لدى محكمة الاستئناف بمذكرة لاستطلاع الرأى قبل التصرف فيه ، وعليه ارسال الأوراق الى النائب العام اذا رأى محلاً لاقامة الدعوى الجنائية او التأديبية .

مسألة ٥٩٠ - تنص المادة ٩٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الحماية على انه اذا وقع من الحامى اثناء وجوده بالجلطة لاء واجبه او بسببه اخلال بالنظام او اى اثر يستدعى مؤاخذته تأديبياً او جنائياً بأمر رئيس الجلسة بتمرير محضر بما حدث ويحيله الى النيابة ، ويرسل المحضر فوراً الى النيابة الكلية ، وعلى الحامى العام لتلك النيابة او رئيسها بمجرد استلام هذا المحضر ان يباشر بنفسه تحقيق ما تضمنه او يندب اقدم اعضاء النيابة الكلية بقدر الامكان لتحقيقه مع مراعاة اخطار مجلس نقابة المحامين قبل البدء فى التحقيق ليفقد من يمسكه ويرسل التحقيق بعد الفراغ منه الى الحامى العام لدى محكمة الاستئناف الذى يقوم بارساله الى مكتب النائب العام مشفوعاً بمذكرة للتصرف فيه . وللنائب العام ان يتخذ الاجراءات الجنائية اذا كان ما وقع من الحامى جريمة معاقبة عليها فى قانون العقوبات .

مسألة ٦٠٢ - فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز لعضى النيابة المحقق فى الجنائيات ان يستجوب المتهم او يواجهه بغية من المتهمين او الشهود الا بعد دعوة محاميه

للحضور ان وجد . وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة او الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا القرار او الاعلان .

مادة ٦٠٣ - يتعين على عضو النيابة المحقق في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ، ان يثبت في محضر الاستجواب ، اما حضور محامى المتهم ، دعوته ليايه للحضور ان وجد ، او اثبات عدم وجود محام للمتهم بعد سؤال المتهم عنه .

ويكفى مجرد دعوة المحامى للحضور ، ولا يشترط حضوره بالفعل بشرط ان تكون الدعوة في وقت مناسب يمكنه من الحضور ، ولا يقوم عضو النيابة المحقق بالاستجواب او المواجهة الا بعد مضي هذا الوقت .

مادة ٦٠٤ - لا يلزم عضو النيابة المحقق بتسجيل التحقيق الى الموعت الذى يقترحه المحامى ، اذ! رأى ان هذا التأجيل قد يضر بسير التحقيق .

مادة ٦٠٥ - يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب او المواجهة ما لم يقرر عضو النيابة المحقق غير ذلك طبقا لما يقتضيه مصالح التحقيق ويكون السماح للمحامى بالاطلاع على ملف التحقيق كاملا متضمنا كافة الاجراءات التى بوشرت ولو كانت قد تمت في غيبة المتهم .

ويمحق للمتهم نفسه ان يطلع على التحقيق قبل استجوابه او مواجهته ان لم يكن له محام ، وفي جميع الاحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه اثناء التحقيق .

مادة ٦٠٦ - يجوز للمتهم الاختلاء بمحاميه قبل التحقيق دون حضور احد رجال السلطة العامة .

مادة ٦٠٧ - للمحامي تمت التمتين حضور التحقيقات امام الشرطة والنيابة المخالفات والجنت باسمه الخاص ، وفي الجقيات باسم المحامي الذي يمتن فيه .

مادة ٦٠٨ - للمحامي سواء كان خصما اهلليا أو وكلا في دعوى أن ينيب عنه في الحضور محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص منه ، وذلك في حدود القانون ، ما لم يكن في التوكيل ما يمتن ذلك .

مادة ٦٠٩ - اذا حضر محامي المتهم ، فلا يجوز له أن يتكلم الا اذا اذن عضو النيابة المحقق ، نالذا لم يائن له وجب اثبات ذلك في المحضر ، ولا تسمع من المحامي مزافة اثناء التحقيق ، وتقتصر مهمته على مراقبة حيدة التحقيق وابداء ما يمن له من دفوع وطلبات وملاحظات على اقوال الشهود كتابة أو شفاهة ، ما يبدى المحامي دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من اوجه الدفوع ، ورأى عضو النيابة عدم وجاهته ، وجب عليه اثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق .

مادة ٦١٠ - لا يسمح للمحامي بمقاطعة الشاهد اثناء سؤاله ، وانما يجوز بعد الانتهاء من سماع اقوال الشاهد أن يبدى ملاحظاته عليها ، وأن يوجه ما يشاء من اسئلة ، على أن يكون توجيهها للشاهد عن طريق عضو النيابة المحقق .

ولعضو النيابة المحقق رفض توجيهه أى سؤال ليس له علاقة بالدعوى ، يكون في صيفته ماسا بالغير ، فاذا امر المحامي على توجيهه للشاهد فيثبت السؤال بالمحضر دون توجيهه اليه .

مادة ٦١١ - على أعضاء النيابة أن يقدموا للمحامين التسهيلات التي يقتضيها برامجهم ولايجوز رفض طلباتهم بدون مسوغ قانوني .

مادة ٦١٢ - يوجب القانون على المحامي أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة ، وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه قانون المحاماة والنظام الداخلي لتقابة المحامين واداب المحاماة وتقاليدها .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧	تقديم :
٧	رموز مستخدمة
٩	نصوص للأصدار
١٢	نصوص قانون الحماية
١٤	المواد من ١ - ٩
١٤	التعليق وأحكام القضاء بشأن ممارسة مهنة المحاماة
	العمل بالقانون - سرعان القانون - المحاماة مهنة تشارك السلطة القضائية - شركة مدنية للمحاماة - أحكام القضاء
١٦	
	الباب الأول
١٧	في التيد بجدول المحامين
	الفصل الأول
١٧	في جدول المحامين
١٧	المواد من ١٠ - ١٢
	الفصل الثاني
١٧	في التيد في الجدول العام
١٧	المواد من ١٣ - ٢٠
	الفصل الثالث
٢٢	في التيد بجدول المحامين تحت التمرين
٢٢	المواد من ٢١ - ٣٠
	الفصل الرابع
٢٥	في التيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

الموضوع	الصفحة
الواد من ٢١ - ٢٤	٢٥
الفصل الخامس	
فى القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف	٢٧
الواد من ٣٥ - ٣٧	٢٧
الفصل السادس	
فى القيد للمرافعة أمام محكمة النقض	٢٨
الواد من ٢٨ - ٤٢	٢٨
الفصل السابع	
فى جدول المحامين غير المشتغلين	٢٨
الحاق المحامى تحت التمرين وبكافأته	٢٢
استبعاد اسم للمحامى تحت التمرين	٢٣
القيد أمام المحاكم الابتدائية	٢٤
القيد أمام محاكم الاستئناف	٢٤
القيد أمام محكمة النقض	٢٤
أحكام النقض بشأن القيد بجدول المحامين	٢٤
ماهية قرار القيد - ميعاد الطعن فى قرار رفض القيد	٢٤
شروط القيد بجدول المحامين - السن - شرط حسن السمعة - لجنة قبول المحامين - إعادة القيد - الاعمال النظرية - قيد المحامون بالقطاع العام - الطعن فى تشكيل مجلس النقابة	
الاثار المترتبة على القيد فى ضوء أحكام القضاء	٥٠
مناط القيد بجدول المحامين	٥١
قرار قيد الطالب بجدول المحامين منشأ - المعارضة فى قرار الرفض أمام لجنة القبول	٥١
المدة السابقة وضمها للمحاماة	٥١

الصفحة	الموضوع
٥٨	الاستبعاد من جدول المحللة في ضوء أحكام القضاء
	استبعاد المحامي من الجدول لعدم سداده الاشتراك وأثر ذلك عن
	الدفاع عن المتهمين - أثر ممارسة المحامي لعمله أثناء اثره
٥٨	الاستبعاد
٥٨	استبعاد المحامي تحت القصرين
٥٨	المحامون المختصون للمرافعة أمام محكمة الجنايات
٥٨	المقصود بالمحامين غير المشتغلين
٦١	المادة ٤٦
٦١	التطبيق وأحكام القضاء بشأن القيد بجدول المحاماة

الباب الثاني

٦٧	في حقوق المحامين وواجباتهم
----	----------------------------

الفصل الأول

٦٧	في حقوق المحامين
٦٧	المواد من ٤٧ - ٦١

الفصل الثاني

٧١	في واجبات المحامين
٧١	المواد من ٦٢ - ٧٢
٧٤	التطبيق وأحكام القضاء بشأن حقوق المحامين وواجباتهم

الفصل الثالث

٩٢	في علاقة المحامي بموكله
٩٢	المواد من ٧٧ - ٩٢
٩٦	تعليمات وأحكام القضاء بشأن علاقة المحامي بموكله
٩٧	أحكام القضاء بشأن علاقة المحامي بموكله

الفصل الرابع

١٠٩ في المساعدات القضائية

الفصل الخامس

١١١ المسؤولية التأديبية

١١٦ احكام القضاء بشأن تأنيب المحامي

القسم الثاني

١٢٠ في نظام نقابة المحامين

الباب الأول

١٢١ النقابة العامة

الباب الأول

١٢٩ النقابات الفرعية

الفصل الأول

١٢٩ تشكيل النقابات الفرعية وميثاقها

الفصل الثاني

١٣٠ الجمعية العمومية

الفصل الثالث

١٣١ مجلس النقابة الفرعية

الباب الثالث

١٣٢ في النظام المالي للنقابة

١٣٨ احكام القضاء بشأن نقابة المحامين

الباب الرابع

١٤١ صندوق الرعاية الاجتماعية والصحة

١٥٤ احكام القضاء بشأن معاش المحامي

الصفحة	الموضوع
	الميلاد الخامس
١٥٦	الأمانة العامة
١٥٦	المواد من ٢٢٢ - ٢٢٢
	الميلاد السادس
١٥٧	احكام عامة وختامية
١٥٧	المواد من ٢٢٢ - ٢٢٨
	بعض الصيغ المتعلقة بقانون المحاماة وتعليمات النيابة العامة بشأن
١٦١	التحقيق مع المحامين

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٢/٢٠١ م

مطبعة دار الثقافة للطباعة والنشر
٢١ شارع كامل صدقي بالقاهرة
تليفون ٩٦٦٠٧٦ - القاهرة

3

Bibliotheca Alexandrina



0404506

٨٠٢ / ٢٥